

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيبي علي البلدية 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث (LMD)

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية دولية واقتصاد كلي

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية للدول النامية

دراسة حالة الجزائر

إشراف الأستاذ الدكتور:

غزالي عمر

إعداد الطالبة:

كوراد فاطيمة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة البلدية 2	أستاذ	أ. د./رزيق كمال
مقررا	جامعة البلدية 2	أستاذ	أ.د./غزالي عمر
ممتحنا	جامعة البلدية 2	أستاذ محاضر أ	د./بوشامة مصطفى
ممتحنا	جامعة البلدية 2	أستاذ محاضر أ	د./غردى محمد
ممتحنا	جامعة خميس مليانة	أستاذ	أ.د./بن عناية جلول
ممتحنا	جامعة المدية	أستاذ	أ.د./تهتان مورا

السنة الجامعية: 2019 / 2018

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله محمد الأمين رسول الله

أما بعد

الحمد والشكر لله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذه الدراسة البحثية

فالحمد لله أوله وآخره.

بداية يشرفني أن أتوجه بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور المشرف غزالي عمر على قبوله الإشراف على هذا العمل ولما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة.

أتفضل بخالص الشكر والعرفان إلى زوجي الدكتور الأستاذ الطيف عبد الكريم الذي غمرني بفائض علمه وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الطيب في إخراج هذه الدراسة في صورتها النهائية.

كما لا أنسى كل من كان له الفضل في مساعدتي من قريب أو بعيد أثناء عملية تحضير هذا العمل وأخص بالذكر مسؤولي المباشر في العمل السيد أورداش محمد.

وأقدم بشكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا بأمانة مناقشة محتوى هذا العمل، وكلفوا أنفسهم أثنى الأوقات لقراءته وتصويبه.

كوراد فاطيمة

إهداء

أحمد الله الذي يسر أمري وشد أزرني وفك عسري ورزقني العلم النافع
وسبيل تحصيله، من حيث لا أدري ولا أحسب.

من يستحق الشكر غيرهما إلى أحب الخلق لقلبي بعد الله ونبيه. والداي
هذه ثمرة تعبكم.

إلى من تبصر النور بعيون أبنائها وتتحدى الدنيا بصبرها وتغمرني
بدفء حنانها وكانت مثلاً يحتذى به في
التضحية.....أمي.....الغالية.....حفظك الله لي.....

إلى من كان رمزاً للصبر والعطاء وعلمني الإيثار ورفض الهوان وكان
بحق المشعل الذي أثار دربي.....أبي الغالي.....حفظك الله لي

إلى أولادي الأعزاء (ميسم وآية وعبد الرحمان)

إلى من شاطرت أيام طفولتي براءتها ونعومتها أخواتي وفقكم الله.

إلى كل من علمني حرفاً وكان لي قدوة في حياتي.

كواد فاطيمة

فهرس المحتويات

كلمة شكر وتقدير

الإهداء

2.....	فهرس المحتويات
6.....	قائمة الجداول
10.....	قائمة الأشكال
14.....	الملخص
16.....	المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

28.....	تمهيد
29.....	المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
29.....	المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار
32.....	المطلب الثاني: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر
39.....	المطلب الثالث: معايير ومحددات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
46.....	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية
46.....	المطلب الأول: مدخل إلى التنمية الاقتصادية
49.....	المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية
53.....	المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية
60.....	المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية
60.....	المطلب الأول: الشركات المتعددة الجنسيات مفهومها وخصائصها
68.....	المطلب الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية
71.....	المطلب الثالث: التأثير الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية
79.....	خلاصة

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

81.....	تمهيد
82.....	المبحث الأول: اقتصاديات الدول النامية
82.....	المطلب الأول: مفهوم الدول النامية وتصنيفها
89.....	المطلب الثاني: خصائص اقتصاديات الدول النامية
93.....	المطلب الثالث: معوقات الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الدول النامية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.....	96
المطلب الأول: مناخ الاستثمار مؤشرات وعناصره.....	96
المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار في الدول النامية.....	102
المطلب الثالث: تحسين مناخ الاستثمار وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.....	110
المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الفرص والعوائق.....	122
المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....	122
المطلب الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....	126
المطلب الثالث: معوقات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....	129
خلاصة.....	132

الفصل الثالث: تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد.....	134
المبحث الأول: التجربة الصينية.....	135
المطلب الأول: نظرة على تطور الاقتصاد الصيني.....	135
المطلب الثاني: سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.....	141
المطلب الثالث: النتائج المحققة ضمن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	149
المبحث الثاني: التجربة الهندية.....	156
المطلب الأول: نظرة على تطور الاقتصاد الهندي.....	156
المطلب الثاني: سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند.....	163
المطلب الثالث: النتائج المحققة ضمن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	165
المبحث الثالث: التجربة البرازيلية.....	170
المطلب الأول: نظرة على تطور الاقتصاد البرازيلي.....	170
المطلب الثاني: سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل.....	178
المطلب الثالث: النتائج المحققة ضمن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	181
خلاصة.....	187

الفصل الرابع: دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري

تمهيد.....	189
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات قياس مناخ الاستثمار.....	190
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر جاذبية الاستثمار.....	190
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر بيئة الأعمال.....	198

الفهرس

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي.....	203
المبحث الثاني: سياسات جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	206
المطلب الأول: فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر	206
المطلب الثاني: تطور الأطر التشريعية لفائدة الاستثمار الأجنبي المباشر.....	211
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإجراءات الحماية.....	215
المبحث الثالث: تحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.....	219
المطلب الأول: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على مجالات النشاط الاقتصادي.....	219
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	225
المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر وإجراءات جذبه وتحفيزه في الجزائر.....	228
خلاصة	236
الخاتمة.....	238
المراجع.....	246

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (1-1)	بعض المؤشرات المستخدمة في تصنيف الدول المتقدمة والنامية	52
جدول رقم (2-1)	أهم المساعدات المالية الممنوحة من البنك الدولي للدول النامية للفترة (2015-2017)	56
جدول رقم (3-1)	أهم عشرة شركات متعددة الجنسيات في العالم لسنة 2015	65
جدول رقم (4-1)	أهم المستوردين والمصدرين من الدول النامية في التجارة السلعية العالمية	72
جدول رقم (5-1)	أهم المستوردين والمصدرين من الدول النامية في التجارة الخدماتية العالمية	72
جدول رقم (6-1)	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخل وميزان المدفوعات	75
جدول رقم (7-1)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم وتوقعاته حتى سنة 2017	76
جدول رقم (1-2)	تصنيفات الأونكتاد لدول العالم	83
جدول رقم (2-2)	نموذج (OLI)	108
جدول رقم (3-2)	بعض المؤشرات الاقتصادية للدول النامية وتوقعاتها المستقبلية للفترة (2015-2017)	112
جدول رقم (4-2)	بيانات حجم السوق لبعض الدول النامية خلال الفترة (2010-2015)	116
جدول رقم (5-2)	المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لسنة 2016	119

124	مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي حتى سنة 2015	جدول رقم (2-6)
125	تدفقات وتوقعات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تصنيف هيئة الاستثمار الدولية للعالم	جدول رقم (2-7)
150	أهم الدول المستثمرة في الصين خلال الفترة (1983- 2009)	جدول رقم (3-1)
155	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للصين في ظل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	جدول رقم (3-2)
159	نسبة مساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الهندي	جدول رقم (3-3)
166	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا والمحيط الهادي لسنة 2016	جدول رقم (3-4)
169	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للهند في ظل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	جدول رقم (3-5)
179	المقارنة من حيث الحماية بالنسبة للمستثمرين	جدول رقم (3-6)
183	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البرازيل خلال الفترة (2013-2015)	جدول رقم (3-7)
184	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي لسنة 2016	جدول رقم (3-8)
191	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر جاذبية الاستثمار مقارنة ببعض الدول العربية المجاورة	جدول رقم (4-1)
199	ترتيب بعض الدول حسب مؤشر التنافسية العالمي	جدول رقم (4-2)
201	ترتيب بعض الدول حسب مؤشر بيئة الأعمال	جدول رقم (4-3)
202	الاقتصاد الجزائري ضمن بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال	جدول رقم (4-4)

203	مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من (2012 إلى 2017)	جدول رقم (4-5)
204	تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2012-2017)	جدول رقم (4-6)
210	مساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لسنة 2014	جدول رقم (4-7)
217	حجم صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي من وإلى الجزائر	جدول رقم (4-8)
218	إجمالي مشاريع الاستثمارات العربية البينية في الجزائر للفترة (2003-2016)	جدول رقم (4-9)
219	أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة (2002-2016) حسب المنطقة الجغرافية	جدول رقم (4-10)
220	أهم عشرة شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)	جدول رقم (4-11)
221	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر من سنة 2015 إلى 2017	جدول رقم (4-12)
223	عدد المشاريع الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2016)	جدول رقم (4-13)
224	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر في ظل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	جدول رقم (4-14)
225	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2010)	جدول رقم (4-15)
226	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2011-2016)	جدول رقم (4-16)
227	تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للسنوات 2016/2010/2000	جدول رقم (4-17)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	العلاقة بين معدل الفائدة والإنفاق الاستثماري	شكل رقم (1-1)
36	عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج عن طريق أنشطة مشتركة وتعاونية	شكل رقم (2-1)
38	القيم المترابطة بالاستثمار الأجنبي المباشر	شكل رقم (3-1)
44	النموذج الهرمي لأشكال دخول السوق	شكل رقم (4-1)
51	بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية	شكل رقم (5-1)
52	العوامل الرئيسية المؤثرة في جودة النمو الاقتصادي	شكل رقم (6-1)
59	إجمالي قيمة ضمانات الاستثمار للدول النامية للفترة (2012-2016)	شكل رقم (7-1)
66	عدد الشركات ضمن أفضل 100 شركة للفترة (2009-2014-2015)	شكل رقم (8-1)
67	تطور القيمة السوقية لأكثر 100 شركة متعددة الجنسيات خلال الفترة (2009-2015)	شكل رقم (9-1)
70	آلية نقل التكنولوجيا للدول النامية	شكل رقم (10-1)
78	تدفقات الاستثمار الأجنبي لعشرون دولة الأكثر استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2014-2015)	شكل رقم (11-1)
84	تقسيم الدول اقتصاديا وفق البنك العالمي حسب الناتج المحلي الإجمالي	شكل رقم (1-2)
85	تقسيم الدول اقتصاديا وفق البنك العالمي حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	شكل رقم (2-2)
86	تقسيم العالم حسب الدخل الفردي بالنسبة للبنك الدولي	شكل رقم (3-2)

88	تصنيف الدول النامية من خلال الدخل حسب صندوق النقد الدولي	شكل رقم (2-4)
90	نصيب الدول النامية من التجارة الدولية لسنة 2015	شكل رقم (2-5)
92	تغطية الجيل الثالث حسب حالة التنمية للفترة (2011-2014)	شكل رقم (2-6)
101	مناخ الاستثمار وعناصره الأساسية	شكل رقم (2-7)
102	أشكال تدابير تشجيع الاستثمار المستخدمة في اتفاقات الاستثمار الدولية	شكل رقم (2-8)
109	محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	شكل رقم (2-9)
114	التغيرات في السياسة المحلية للاستثمار خلال الفترة (2000-2014)	شكل رقم (2-10)
120	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حتى سنة 2016	شكل رقم (2-11)
120	التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوقعاتها إلى غاية سنة 2018	شكل رقم (2-12)
140	تحديد الأوزان الترجيحية للعملة في سلة حقوق السحب الخاصة في 01 أكتوبر 2016	شكل رقم (3-1)
154	القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي في الصين للفترة (2011-2016)	شكل رقم (3-2)
167	تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا والمحيط الهادئ لسنة 2016	شكل رقم (3-3)
168	توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة	شكل رقم (3-4)
182	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبرازيل للفترة (1992-2010)	شكل رقم (3-5)

185	عدد تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي لسنة 2016	شكل رقم (3-6)
186	أكبر 10 اقتصاديات مضيضة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لسنة 2016	الشكل رقم (3-7)
192	تطور أداء الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار مقارنة بالدول العربية	شكل رقم (4-1)
193	أداء الاقتصاد الجزائري في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	شكل رقم (4-2)
210	تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر إلى غاية سنة 2016	شكل رقم (4-3)
222	أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	شكل رقم (4-4)
229	نسب مخاطر السياسات المعيقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	شكل رقم (4-5)
234	دراسة استقصائية في أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات	شكل رقم (4-6)

المُلخَص

ملخص:

أدركت الدول النامية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع النمو وتطوير الاقتصاد وتنمية البنية التحتية وتوفير فرص العمل إلى جانب نقل التكنولوجيا والتقنيات والمهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، ومن هذا المنطلق أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية لهذه الدول.

كما أن بعض الدول النامية التي أصبحت بفضل سياساتها الاقتصادية المؤيدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة محركا فعليا للاقتصاد العالمي والتي تمكنت من الانتقال من الفقر والتخلف إلى النمو والتطور لخير مثال على أهمية هذا النوع من الاستثمار.

ورغم المقاطعة المعلنة أو الغير معلنة من بعض الدول للاستثمار الأجنبي المباشر واعتباره شكلا من أشكال تكريس هيمنة النظام الرأسمالي ومبادئه الغير عادلة، إلا أن التغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي تدفع الدول النامية عامة، والجزائر خاصة، إلى السعي الحثيث لاستقطاب المزيد من هذه الاستثمارات لما توفره من فرص حقيقية لتطوير اقتصادها والقضاء على مختلف الاختلالات الهيكلية التي تميزه هذا الأخير.

ويظهر تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عدم ملائمة بيئة الاستثمار والأعمال وهذا ما يفسر ضعف مساهمة هذه الاستثمارات في التنمية على مستويات مختلفة، وهو ما أظهرته وأكدته مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

Résumé :

Les pays en voie de développement ont pris conscience de l'importance de l'Investissement Direct Etranger dans l'accélération de la croissance et le développement de l'économie, des infrastructures, des opportunités d'emploi en plus du transfert de technologies, des techniques, des compétences et de l'expertise administrative et managériale. Partant de là, l'attraction des IDE est devenue l'un des objectifs importants des politiques économiques des Etats. Certains pays en voie de développement qui sont devenus, grâce à leurs politiques économiques favorables aux IDE, un véritable moteur de l'économie mondiale et qui ont réussi à passer de la pauvreté et du sous-développement vers le progrès/développement sont des exemples pertinents sur l'importance de ce type d'investissements.

Et en dépit du boycott annoncé ou non des IDE par certains pays qui les considèrent comme une forme de consécration du capitalisme et de ses principes inéquitables, il reste que les changements économiques opérés au niveau mondial incitent les pays en voie de développement, de manière générale, et l'Algérie, de manière particulière, à vouloir ardemment attirer davantage d'investissements qui sont autant d'opportunités pour le développement de leurs économies et l'élimination des différents déséquilibres structurels qui caractérisent ses dernières.

Le diagnostic de la réalité des IDE en Algérie révèle que le milieu des investissements et des affaires ne sont pas appropriés, ce qui explique la faiblesse de l'apport de ce type d'investissements dans le développement à différents niveaux, un constat démontré et confirmé par les indicateurs d'évaluation du climat d'investissement en Algérie.

Summary:

Developing countries have realized the importance of FDI in accelerating growth and developing the economy, infrastructure, employment opportunities in addition to technology transfer, skills, expertise and administrative and managerial expertise. On the basis of this, the attraction of FDI has become one of the important objectives of the economic policies of states. Some developing countries that have become, as a result of their FDI-friendly economic policies, a real driver of the global economy and have successfully moved from poverty and underdevelopment to progress / development, are relevant examples. the importance of this type of investment.

And despite the announced or non-announced boycott of FDI by some countries as a form of consecration of capitalism and its unfair principles, global economic changes still encourage developing countries, in general, and Algeria, in particular, to eagerly want to attract more investments which are as many opportunities for the development of their economies and the elimination of the different structural imbalances which characterize its last. The diagnosis of the reality of FDI in Algeria reveals that the investment and business environment is not appropriate, which explains the weakness of the contribution of this type of investment in development at different levels, a finding demonstrated and confirmed by the assessment indicators of investment climate in Algeria.

المقدمة

مقدمة

أضحت الشركات المتعددة الجنسيات اليوم، أحد أهم أقطاب الاستثمار العالمي والمحرك الأساسي لنمو الاقتصاد في ظل العولمة، وعليه تتسابق مختلف الدول النامية في ظل ما تتميز به من تخلف وضعف في تأمين عوامل الانتاج واحتياجاتها من السلع والخدمات لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي وتوطينه، لما يوفره من فرص مساعدة على مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها، غير أن الجدل مازال لم يحسم بعد فيما يخص آثارها وجدواها في تحقيق التنمية، فمنهم من يرى فيها تكريسا للهيمنة واستغلالا فاضحا للموارد الطبيعية والاقتصادية للدول النامية، بينما يرى فيها البعض الآخر مفتاحا للتنمية لما يمكن أن توفره على مستوى نقل التكنولوجيا وتطوير طرق الانتاج وتوفير الموارد المالية نتيجة انتقال رؤوس الأموال..... إلخ.

عكست حركية التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، هيمنة أكبر للنظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي على الاقتصاد العالمي، وتكريسا أكبر لمظاهر العولمة بمفهومها الاقتصادي القائم على حرية المنافسة، وإلغاء القيود الحمائية على حركة التجارة الخارجية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر، محررة معها التجارة العالمية وأسواق المال ما ساعد على انتقال رؤوس الأموال، وزيادة حجم الاستثمار العالمي وتنامي دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إدارة وتحقيق التنمية الاقتصادية لكثير من الاقتصاديات الناشئة في الدول النامية وعلى رأسها دول جنوب شرق آسيا (سنغافورا، ماليزيا، كوريا الجنوبية)، التي استطاعت في فترة وجيزة الاستفادة من الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها بما يخدم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

تفيد أرقام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، أنها الأقوى وفي تزايد مستمر متجاوزة مثيلاتها في الدول المتقدمة، وتعزز هذا أكثر بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم سنة 2008، إذ سجلت ثاني أعلى مستوى لها لتصل إلى 703 بليون دولار في سنة 2012 بنسبة قياسية وصلت إلى 52 % من التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، متجاوزة في سابقة من نوعها مجموع التدفقات إلى البلدان المتقدمة بمبلغ قدره 142 بليون دولار.

غير أن هذه الأرقام لا تعكس بصورة جيدة وحقيقة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية وخاصة تحسين المستوى المعيشي للفرد، الذي يمثل الهدف الأول من عملية التنمية لدى جل الدول النامية، ففي الوقت الذي استطاعت فيه بعض الدول وعلى رأسها دول جنوب شرق آسيا من استغلال الفرص التي أتاحتها الاستثمار الأجنبي المباشر، في مجال نقل التكنولوجيا والمعارف التقنية وجلب رؤوس الأموال بما يعود بالفائدة على تحسين قدراتها الانتاجية والتنافسية والمستوى المعيشي للفرد وتحقيق التنمية، تبقى جل الدول النامية بعيدة كل البعد عن فرص تحقيق هذه الأهداف نتيجة لعدم توفرها على مناخ استثماري محفز أو لسياساتها الاقتصادية الخاطئة في توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لفائدة التنمية المحلية، ففي الوقت الذي نجد فيه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للهند قد ارتفعت إلى 22% لتبلغ 34 مليار دولار، وفي باكستان إلى 31% لتبلغ 1,7 مليار دولار، نجد أن متوسط الدخل الفردي للفرد في هذه الدول هو الأدنى في العالم.

أولاً: الإشكالية الرئيسية

انطلاقاً من كل مما سبق تتمحور الإشكالية العامة لموضوع الدراسة فيما يلي:

هل للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على تحقيق التنمية في الدول النامية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية

يمكن تحليل الإشكالية العامة على ضوء الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وما علاقته بالتنمية الاقتصادية؟
2. ما هو واقع مناخ الاستثمار في الدول النامية وكيف يؤثر في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر؟
3. ما مدى نجاح تجارب بعض الدول النامية في تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشرة؟
4. ما هو واقع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية على مستوى الاقتصاد الجزائري؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة :

كإجابة أولية للإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم طرح مجموعة من الفرضيات، حيث جاءت على النحو التالي:

1. يرتبط مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أبعاد العولمة، وهو يساهم بدور كبير في تحريك عجلة التنمية في الدول النامية؛
2. نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يتوقف على مدى جاذبية مناخ الاستثمار؛

3. تواجه الدول النامية رغم امكانياتها الاقتصادية صعوبة كبيرة، في تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

4. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، ضعيفة ضمن مجهودات تحقيق التنمية على مستوى الاقتصاد الجزائري.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتمحور أهمية الدراسة في معالجة وتحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية على مستوى الدول النامية والاقتصاد الجزائري، ففي ظل تسابق الدول النامية لتحفيز وجذب هذه الاستثمارات تعالت الكثير من الأصوات حول إيجابية أو سلبية مساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وجدوى تبني هذا الشكل من الاستثمارات كنموذج لتحقيق التنمية في الدول النامية.

خامساً: أهداف الدراسة

الهدف الأساسي من هذه الدراسة، هو تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

تتفرع من الهدف الرئيسي، مجموعة من الأهداف الفرعية والتي يمكن تلخيصها من خلال النقاط التالية:

- تحليل مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز أهميته في النشاط الاقتصادي العالمي؛
- تحليل مدى ارتباط تنمية اقتصاديات الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية؛

- الوقوف عند أهم محددات جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة؛

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في الاقتصاد الجزائري.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

يمكن إبراز أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع في النقاط التالية:

- تزايد أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي العالمي واقتصاديات الدول النامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المرتبطة بالعولمة بمختلف أبعادها؛
- معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية والوقوف عند أهم المعوقات التي تعترض سياسة تحفيز وجذب هذه الاستثمارات في هذه الدول عامة والجزائر خاصة.

- دراسة أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.

سابعا: منهج وأدوات الدراسة

من أجل دراسة الإشكالية ومحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية، ومسايرة التتابع التحليلي للموضوع، تم اعتماد منهجية تم اعتبارها الأنسب في دراسة وتحليل مختلف جوانب الموضوع وهي التوفيق بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن؛ حيث سنهدف من خلال المنهج الأول لتحليل مختلف المفاهيم والمتغيرات المرتبطة والمؤثرة على حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عامة وفي الجزائر خاصة، أما المنهج المقارن سنعتمد عليه في التحليل والتعرف على وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري ومقارنتها بتجربة بعض الدول النامية قصد الوقوف عند نقاط الضعف والقوة في التجربة الجزائرية

في مجال تنمية هذه الاستثمارات والاستفادة من التجارب الناجحة للدول النامية وتفاذي السياسات الفاشلة التي لم تثبت فعاليتها، وهذا من خلال الاعتماد على عدة أساليب في المعالجة، كالاستنتاج والاستقراء والأدوات الإحصائية، القوانين والتشريعات المتعلقة بالمجال الاقتصادي والتنظيمي المأخوذة من أهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والنشرات الرسمية والدراسات السابقة المتخصصة في مجال البحث بهدف إثراء البحث والخروج بأفضل النتائج والتوصيات.

ثامنا: حدود الدراسة

1. الحدود الموضوعية والمكانية: ركزت الدراسة على توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر

على التنمية الاقتصادية في الدول النامية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة.

2. الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من 2001 – 2017.

تاسعا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر كل من زاوية معينة، غير أن الدراسات التي تناولت موضوع أثر هذه الاستثمارات على التنمية في الدول النامية والاقتصاد الجزائري بالخصوص نجدها قليلة، ويمكن الإشارة إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:

➤ اسم الباحث: عز الدين مخلوف

عنوان البحث: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية والكيفية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

طبيعة البحث : تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

الهيئة: جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

المشكلة التي عالجها البحث: ما هي أهم المتغيرات الكمية والكيفية المتعلقة بجودة إدارة الحكم

المحددة والأكثر إسهاما في خلق البيئة الاستثمارية للاستثمار الأجنبي المباشر؟

النتائج المتوصل إليها: جودة إدارة الحكم تمثل المحدد الأكثر أهمية في خلق المناخ الاستثماري

المحفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجوانب المغفلة في البحث: عدم التطرق لتجارب بعض الدول النامية في مجال الاستثمار

الأجنبي وتحديد الايجابيات والسلبيات في هذه التجارب.

➤ **اسم الباحث:** دواح بلقاسم

عنوان البحث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية.

طبيعة البحث: تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

الهيئة: جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

المشكلة التي عالجها البحث: ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات

التنموية في الدول النامية؟

النتائج المتوصل إليها: الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل هام في تطوير الاقتصاديات النامية

فهو إحدى أدوات تمويل التنمية الاقتصادية بحكم المنافع التي يحققها.

الجوانب المغفلة في البحث: ركزت الدراسة على إبراز عوامل الجذب في الاقتصاد الجزائري

للاستثمار الأجنبي المباشر ومجالات نشاطه دون التركيز على تحليل أسباب ضعف وتدني

مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم مجهودات التنمية ببعدها الاقتصادي والاجتماعي.

➤ اسم الباحث: ناجي بن حسين

عنوان البحث: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر.

طبيعة البحث: تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

الهيئة: جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

المشكلة التي عالجها البحث: هل يشجع مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر نمو الاستثمار

الخاص الوطني ويجذب الاستثمار الأجنبي؟

النتائج المتوصل إليها: عدم ملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي

بسبب ضعف السياسات المتبعة في مجال تحسين مناخ الاستثمار والاصلاح الاقتصادي.

الجوانب المغفلة في البحث: التحليل الكافي تقيم دور الاستثمار الأجنبي الحالي في الاقتصاد

الجزائري وما قدمه من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

➤ اسم الباحث: منصوري الزين

عنوان البحث: آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية.

طبيعة البحث: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

الهيئة: جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية.

المشكلة التي عالجها البحث: فيما تتمثل الأسباب التي حالت دون تحقيق السياسة الاستثمارية

التي رسمتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة؟

النتائج المتوصل إليها: غياب سياسة فعالة وواضحة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي في

الجزائر بسبب ضعف بيئة الأعمال رغم الاصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي باشرتها الجزائر

الجوانب المغفلة في البحث: الوقوف عند الأسباب السياسية والاقتصادية لعدم اهتمام الجزائر بتحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

عاشرا: مجال الدراسة والزاوية المعالجة والإضافة الممكن حصولها

تقوم الدراسة على تحليل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي، وآثاره الإيجابية والسلبية على تنمية اقتصاديات الدول النامية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، في ظل تزايد دورها في تمويل وتنشيط الاستثمار والاقتصاد العالمي.

ترتبط الإضافة التي يمكن أن تقدمها الدراسة في تحليل جوانب الجدلية القائمة حول دور هذا الشكل من الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفع من المستوى المعيشي للأفراد في الاقتصادات النامية المستضيفة، من خلال دراسة وتحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية والتنموية لها ومحاولة ربط علاقة بين تطورها الايجابي أو السلبي بالاستثمار الأجنبي المباشر.

حادي عشر: هيكل الدراسة

خطة البحث:

قصد الإحاطة بإشكالية الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة، تم إتباع خطة متدرجة في التحليل، من المستوى العام إلى المستوى الخاص ومن التحليل الكلي إلى الجزئي، وفي هذا الإطار تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول.

في الفصل الأول من الدراسة تم التطرق إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، باعتبار أن تحديد مختلف المفاهيم المرتبطة بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بالتنمية تعتبر خطوة أولى ضرورية للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، ما يساعد في فهم وتوضيح مختلف العناصر الأخرى المرتبطة به.

احتوى الفصل على ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول مختلف المفاهيم المرتبطة بالاستثمار عامة والاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التعريف والمعايير والمحددات والأشكال.

وفي المبحث الثاني تم التطرق فيه لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، مفهومها وأهدافها وطرق تمويلها.

أما المبحث الثالث ركز على تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية، من خلال إبراز دور ومساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية بالدول النامية.

الفصل الثاني تضمن دراسة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول النامية باعتبار أن الدول النامية تمثل الإطار العام للدراسة وأن هناك علاقة تأثير وتأثر بين حالة مناخ الاستثمار بالدول النامية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ضم الفصل ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول تحليل مختلف المفاهيم المتعلقة بالدول النامية وتصنيفاتها وخصائصها وتحديات التنمية بها.

المبحث الثاني ركز على تحليل مفهوم مناخ الاستثمار ومختلف المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في تصنيفه وقياسه مدى تطور وتخلف مناخ الاستثمار بالدول النامية وعلاقته المباشرة بضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما المبحث الثالث فتطرق لفرص وعوائق تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. في الفصل الثالث تم عرض بعض أهم تجارب الدول النامية في مجال اصلاح وتنشيط بيئة الأعمال والاستثمار لفائدة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والوقوف عند نجاحاتها وكيفية تطبيقها والأسس التي قامت عليها محاولين الاستفادة منها في تكوين رؤية حول السياسات الناجحة التي يمكن أن تطبق لتحقيق هذا الهدف.

ضم الفصل ثلاث مباحث، ركزت في مضمونها على تحليل تجارب ناجحة لمجموعة من الدول النامية الرائدة في مجال استقطاب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الصين والهند والبرازيل.

الفصل الرابع تضمن دراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري تحليلا لتطور السياسات الاقتصادية وأثرها على تهيئة وإصلاح بيئة الاستثمار في الجزائر، حيث تم تحليل جوانب القوة والضعف في مناخ الاستثمار المحلي وأثره على بنية وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول تعرض بالدراسة والتحليل لمناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال استعراض أهم مميزاته وخصائصه، والمزايا والعراقيل المرتبطة بالاستثمارات المحلية والخارجية وهذا بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني تطرق بتحليل مختلف المراحل التي ميزت تطور الأطر التشريعية المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، حيث تم إبراز في كل مرحلة الخصائص المميزة لها والأثر الإيجابي لهذه القوانين والتشريعات.

المبحث الثالث تناول تحليلا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الفرص ومجالات النشاط والمشاريع التي تتركز فيها هذه الاستثمارات وإبراز أهميتها ومكانتها في النشاط الاقتصادي وأهم ما قامت به السلطات العمومية لتنمية وتطوير هذه الاستثمارات، وهذا بالتعرض لمختلف المراحل التي ميزت تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن أولويات سياسات ومخططات تحقيق التنمية وربطها بمختلف التغيرات والعوامل المؤثرة على الاقتصاد الجزائري وفي مقدمتها ارتفاع وانخفاض أسعار النفط .

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

المباشر والتنمية الاقتصادية

تمهيد

مثل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام العديد من الباحثين ورجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة، منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، لما له من دور أساسي في تحريك عجلة التنمية في الدول المضيفة وعامل مهم في انتقال الرأس المال المادي، البشري والتقني، فضلا عن تبادل المعارف والخبرات، بما يعود بالمكاسب المتبادلة بين الدول المضيفة والشركات الأجنبية المستثمرة. ذلك أن الأولى تهدف من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي إلى تطوير اقتصاداتها ومقابلة الطلب المحلي على السلع والخدمات وفتح أسواق جديدة وزيادة حجم صادراتها الوطنية والتقليل من وارداتها ووصولاً لتحقيق التنوع الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة ورفع مستوى الأجور وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها.

أما الثانية فهي تسعى لفتح أسواق وخلق طلب جديد ومتزايد على منتجاتها وخدماتها وزيادة أرباحها والاستفادة من التحفيزات التي تقدمها الدول المضيفة لاستثماراتها.

عالج هذا الفصل أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، حيث تناول المبحث الأول أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعريف الاستثمار بجميع جوانبه والتطرق لكل ما يخص المفاهيم العامة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فتطرق للتنمية الاقتصادية وتطور مفهومها عبر الفكر الاقتصادي، أهدافها، مؤشراتنا ووسائل تمويلها.

وأخيرا عالج المبحث الثالث علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية، من خلال التطرق إلى الشركات المتعددة الجنسيات ونشوءها مفهومها وخصائصها والدور الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا والتأثير الاقتصادي على الدول النامية.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لتحليل مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد أولاً من التطرق لمفهوم الاستثمار بصفة عامة.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار من المواضيع الاقتصادية الهامة، التي ترتبط بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ونتيجة لذلك تعددت الدراسات والأبحاث حول هذا المجال الاقتصادي الهام، محاولة معالجة مختلف المفاهيم المرتبطة به كل حسب المدخل والزاوية العلمية، الفكرية التي اعتمدها الدراسة، الأمر الذي شكل نوع من عدم الدقة والإجماع في تحديد مفهوم موحد للاستثمار بصورة واضحة.

1. تعريف الاستثمار

هناك الكثير من التعاريف التي تناولت الاستثمار، من زوايا مختلفة فمنهم من يعرفه على أنه¹ "توظيف الأموال المتاحة (مؤكدّة certain) في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل (غير مؤكدة possibly uncertain) هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلاً من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلّى بها المستثمر عن رأسمالها آخذين بالاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة وعلاوة المخاطر الناجمة من عدم التمكن في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم".

$$HPR = \frac{\text{ending value of investment}}{\text{beginning value of investment}}$$

حيث عائد الفترة المحقق = holding period return = (HPR)

قيمة الاستثمار في نهاية الفترة = ending value of investment

¹ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2009، ص

قيمة الاستثمار في بداية الفترة = beginning value of investment

ومنهم من يعرفه وفق المنظور المالي: على أنه¹ "نفقات مالية في مدة معينة مقابل الحصول أو عدم الحصول على إيرادات في المستقبل".

ومنهم من يعرفه من المنظور الاقتصادي: على أنه² "إنفاق يوجه إلى الزيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال ويتكون من جميع السلع والخدمات التي تستخدم في خطوات الإنتاج من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مستقبلاً".

2. العوامل المؤثرة في الاستثمار

يتأثر الاستثمار بمجموعة من عوامل البيئة الخارجية والداخلية منها³:

2-1. الاستقرار السياسي: يعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية، المختلفة من دولة

لأخرى والتي يمكن أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على الاستثمار وأصحاب رؤوس الأموال .

2-2. الاستقرار الاقتصادي: ويمكن دراسته من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، المرتبطة بالنتائج

الإجمالي ومدى تطبيق الدولة لسياسات اقتصادية تدخلية وحمائية أو انفتاحية ودور القطاع الحكومي والخاص في النشاط الاقتصادي.

2-3. معدل أسعار الفائدة: يؤثر معدل الفائدة على النشاط الاقتصادي، بصورة عامة وعلى الاستثمار

بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات وعوائدها، حيث يمثل معدل الفائدة تكلفة رأس المال والتمويل.

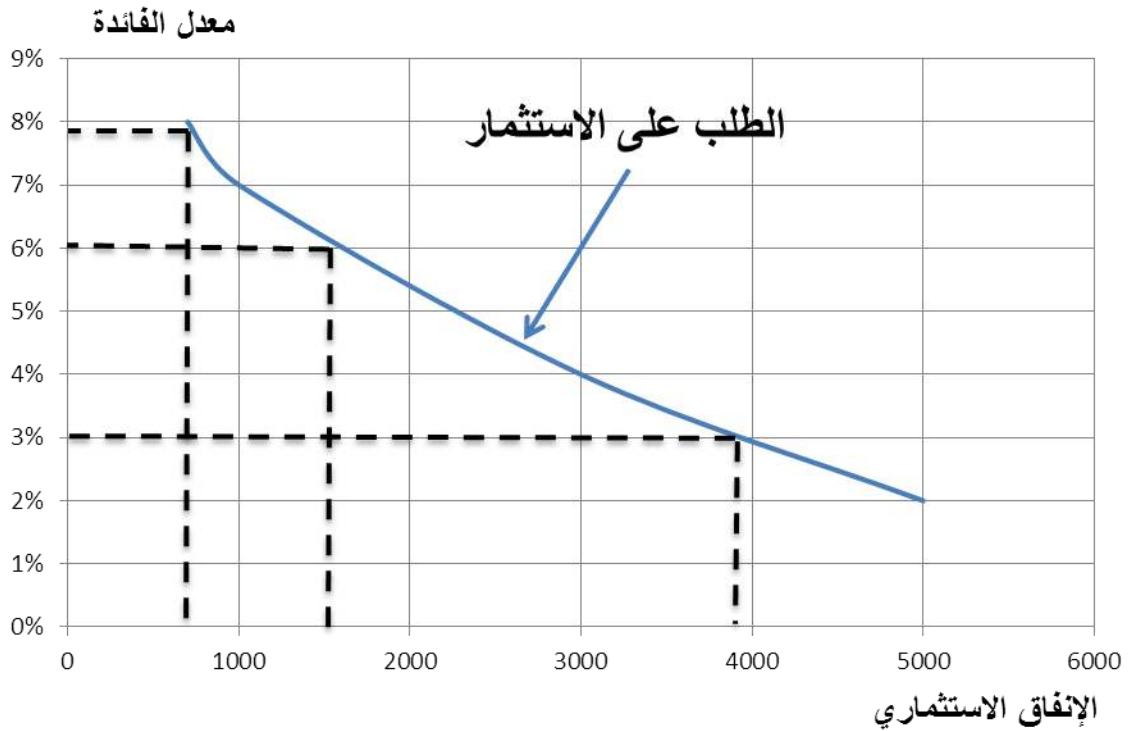
الشكل رقم (1-1) يوضح العلاقة بين الاستثمار ومعدل الفائدة.

¹ A, Boughaba , Analyse et évaluation De projets, Berti Edition, Paris, 2005, P01.

² عبد الكريم لبشير، تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 22-23 أبريل 2003، ص 47.

³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين معدل الفائدة والإنفاق الاستثماري



المصدر: دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة

2009، ص 29.

2-4. الدخل الوطني: يؤثر الدخل الوطني لأي بلد، بدرجة كبيرة على الاستثمار وأهم هذه العناصر المؤثرة؛ هي حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل الوطني وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي.

2-5. معدلات التضخم: هو الارتفاع المستمر في الأسعار ولفترة طويلة من الزمن وهو معدل غير طبيعي، ارتفاعه يؤثر تأثيراً سلبياً على الاستثمار لأنه يخلق جواً من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر للحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل.

2-6. توفر البنى التحتية والانفتاح الاقتصادي: إن توفر البنى التحتية (المواصلات والاتصالات، الأنترنت، الموانئ والكهرباء، الماء، نظام مالي ومصرفي متطور وكفاء...)، من العوامل الضرورية

والمساعدة على ضمان استمرارية، نجاح وتطور الأنشطة الاستثمارية، خاصة الإنتاجية وزيادة مردوديتها وربحياتها المالية.

المطلب الثاني: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد ما تم تعريف الاستثمار بصفة عامة، سوف يتم التطرق إلى تحديد مختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى أنواعه بصفة خاصة.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار استثمارا أجنبيا، إذا كان الشخص المستثمر طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار¹.

كما يمكن تعريفه بأنه "الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر"².

وهو ينقسم إلى نوعين: استثمار أجنبي مباشر من خلال الشركات والمؤسسات الأجنبية واستثمار أجنبي غير مباشر يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم ، السندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة، حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة، فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها وتحقيق أرباح إضافية، فإن علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحضي باهتمامه، أما إذا كانت نية

¹ أمال تخنوتي ، بلال ملاخسو، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18 و 19 نوفمبر 2015، ص4.

² شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 72.

المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فإن عملية الشراء هذه تصبح استثماراً مباشراً.

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة، وكل تعريف يختلف عن الآخر، من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه، وكذا لتعدد مصادره، وأشكاله، وآثاره في الدول المضيفة.

فقد عرفه تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)"¹.

ومن جهة أخرى عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على النحو التالي: "الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس مصلحة دائمة، من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد معين وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر ودرجة كبيرة من التأثير في إدارة المؤسسة، وذلك من خلال ملكية مباشرة أو غير مباشرة 10% أو أكثر"².

هذا وتوجد عدة دراسات وأبحاث تناولت تعريف للاستثمار الأجنبي من نواحي مختلفة قانونية واقتصادية وغيرها، تباينت فيما بينها من حيث الخصائص والعناصر الموظفة في تحديد التعريف.

¹ World Investment Report, Transnational Corporation, Agricultural Production and Development, New York and Geneva UNCTAD, 2009, p 243.

² نورة بيري، عبود زرقين، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 2012/1996، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 27، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، سنة 2014، ص 156.

أما في التعريف القانوني يعد الاستثمار الأجنبي أو الاستثمار غير الوطني* عملية غير مركبة تجمع بين عناصر اقتصادية وعناصر أخرى قانونية، بعبارة أخرى أن لهذا الاستثمار وجهين أحدهما اقتصادي والآخر قانوني لا يقل أهمية عن جانبه الأول، حيث تعرض اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي (International Law Association) تعريفا مقترحا للاستثمار الأجنبي، مقتضاه " الاستثمار

الأجنبي هو كل تحركات لرؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر"¹.

أما التعريف الاقتصادي فيعد الاستثمار الأجنبي، بأنه انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية أو أوراق منقولة تدريجيا، أو امتلاك عقارات تعطي ريعا أو توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض.

كما يعرفه البعض على أنه عملية اقتصادية تهدف إلى خلق المال من خلال إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق فوائد مالية والبعض الآخر عرف الاستثمار الأجنبي أنه عبارة عن تخصيص سلع قائمة فعلا أو قوة شرائية يمكن استخلاصها للحصول على مثل تلك السلع للاستهلاك في المستقبل عوضا عن الحاضر وتتم عملية التخصيص هذه عن طريق غير مباشر باحتجاز القوة الشرائية واستعمالها مستقبلا.

الاستثمار المباشر (Investissement Direct) يقصد به قيام المستثمر غير الوطني، سواء كان شخصا طبيعيا أم معنويا، بممارسة نشاط تجاري في الدولة، حيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه

* إن مصطلح الاستثمار غير الوطني يعد أكثر دقة وشمولية من مصطلح الاستثمار الأجنبي والعلّة في ذلك أن رأس مال المستثمر قد يكون عائدا لإحدى الدول العربية التي تستثمر أموالها في دولة عربية أخرى فيكون من العسير وصف الاستثمار بأنه أجنبي.

¹ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص ص 45 - 50.

سواء كان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأس مال المشروع التجاري (الشركة التجارية) أو عن طريق مساهمة مع رأس مال بنسبة معينة تكفل له السيطرة عن إدارة المشروع.

بعبارة أخرى الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل استثمار الشركات الأجنبية أو فروعها التي يملكها غير الوطنيين في الدولة ويقومون بإدارتها، سواء كانت هذه الملكية كاملة أو بنصيب يكفل السيطرة على إدارة المشروع وتوجيهه وعليه فإن الاستثمار المباشر يفترض أمرين أولهما وجود نشاط تجاري يزاوله المستثمر الأجنبي في الدولة المستقطبة للاستثمار وثانيها سيطرته على هذا النشاط من خلال ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع¹.

أما صندوق النقد الدولي (FMI) فيعرف الاستثمار الأجنبي؛ أنه مباشر حين يملك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارتها وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر² على أنه ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيضة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، فهي استثمار أجنبي مباشر وتختلف أنواعه حسب نوع الاستثمار.

¹ نفس المرجع السابق، ص 63.

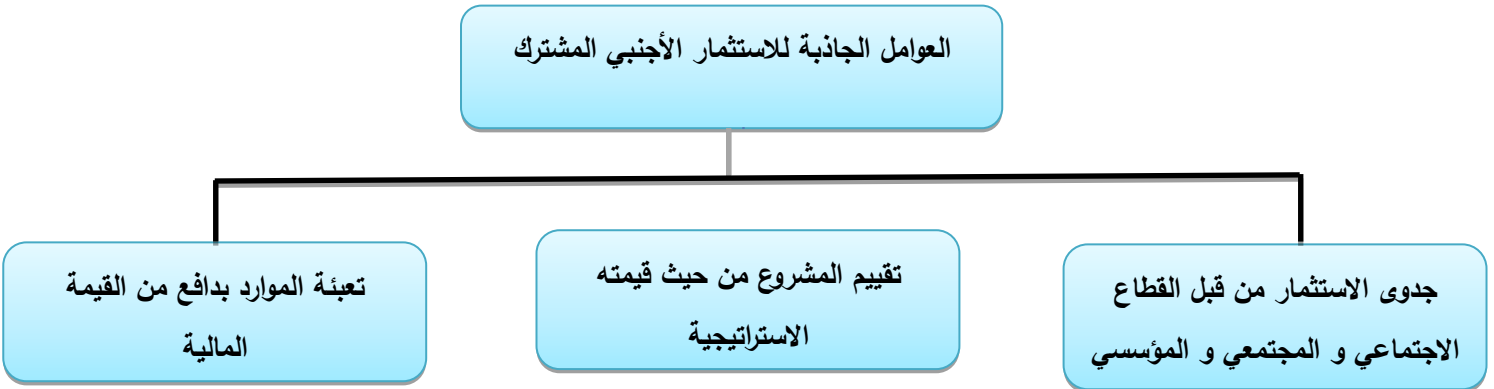
² بلال لوعيل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر سنة 2008، ص 135.

2. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد أربع أنواع للاستثمار الأجنبي المباشر هي:

2-1. **الاستثمار المشترك**¹: وهو أحد مشروعات الأعمال التي يملكها أو يشارك فيها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءة الاختراع والعلاقات التجارية، فهو ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

الشكل رقم (2-1): عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج عن طريق أنشطة مشتركة وتعاونية



Source : Boualem Aliouat et Yasmina Touaibia, Investissements à l'étranger : les conditions du développement durable et de l'attractivité des partenaires économiques par la création de valeur, Présentation intervention lors du Forum international sur les investissements et les compétences performances direct étrangère cas de certains pays en développement à l'Université de Boumerdès, 22-23, octobre, 2007, p 16.

¹ عمر المندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 2010، ص 34.

2-2. الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي: تعتبر أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً

لدى الشركات المتعددة الجنسيات، في حين نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، السبب في ذلك هو الخوف من التبعية الاقتصادية¹.

2-3. مشروعات التجميع (Assembly Operations): يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرفين

الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي.

يوفر الطرف الأجنبي في معظم الدول النامية، الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات، طرق التخزين والصيانة، التجهيزات الرأسمالية، في مقابل عائد مادي يتفق عليه².

2-4. الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة (Free Zones): يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى

تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية، لما لها من دور في تعبئة موارد مالية خارجية من العملة الصعبة والتخفيض من حجم الواردات من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة ملموسة في الدخل الوطني، بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية ونقل التكنولوجيا الحديثة، تطوير الإطارات الإدارية الفنية المحلية ويعتمد نجاح هذه الاستثمارات على الشروط التي تحيط بالمشروع³.

¹ بلاسم جميل خلف، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالكلية، بغداد، سنة 2013، ص 51.

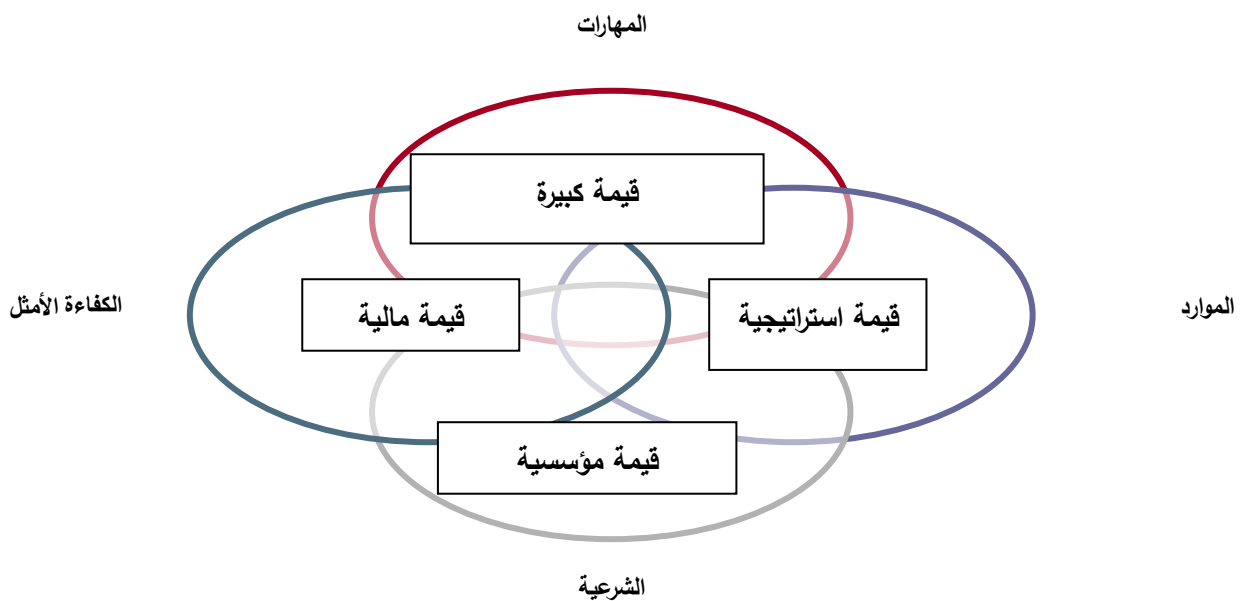
² بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة البيئية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 69، بيروت، لبنان، سنة 2015، ص 130.

³ أحمد هدروف، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حالة الجزائر 1970-2012، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، سنة 2014، ص 85.

من التعاريف السابقة، يمكن أن نستخلص " أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحويل رأس المال (نقدي، عيني، تقنيات، معارف...) إلى دول أخرى للاستثمار في المشاريع" ويستطيع المستثمر الأجنبي أن يدير المشروع جزئيا أو كليا بحسب قوة التصويت التي يتمتع بها.

حيث يقوم المستثمر الأجنبي بالمضاربة للبحث عن الكفاءة الأمثل التي تؤدي إلى الربح على المدى القصير (القيمة المالية)، والمستثمر الاستراتيجي يهدف إلى اكتساب المهارات، تعزيز وإدامة الميزة التنافسية على المدى الطويل (القيمة الاستراتيجية) والمستثمر الكبير يسعى إلى زيادة وحشد موارد جديدة (قيمة كبيرة)، أما المستثمر الاجتماعي يكتسب الشرعية من خلال العلاقات الاجتماعية (قيمة مؤسسية).

الشكل رقم (1-3): القيم المترابطة بالاستثمار الأجنبي المباشر



Source : Boualem Aliouat et Yasmina Touaibia, Investissements à l'étranger : les conditions du développement durable et de l'attractivité des partenaires économiques par la création de valeur , Présentation intervention lors du Forum international sur les investissements et les compétences performances direct étrangère cas de certains pays en développement à l'Université de boumerdés , 22-23 octobre, 2007, p 17.

المطلب الثالث: معايير ومحددات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك الكثير من المعايير والمحددات المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نذكر من أهمها.

1. المعايير المؤثرة للاستثمار الأجنبي

1-1. خصائص السوق المحلي: تعتبر هذه الخصائص أهم عامل تركز عليه الدولة المضيفة للاجتناب كسوق للمنتجات أو تقديم خدمات للشركات متعددة الجنسيات ويعتبر حجم السوق المحلي والقدرة الشرائية وكذلك نمو الاقتصاد ككل أهم المعايير الأساسية التي تستخدمها الشركات في تحديد الدول المضيفة لاستثماراتها¹.

1-2. دخول السوق: يمكن للنظم والقوانين واللوائح والتشريعات القانونية أن تمنع أو تحد من تحفيز نشاط رؤوس الأموال الخارجية ودخول الشركات الأجنبية للنشاط والاستثمار في الأسواق المحلية، ما يفتح فرصا حقيقية أمامها لتعزيز نشاطها وزيادة أرباحها.

1-3. القوة العاملة: يقوم المستثمرون الأجانب بفحص نوعية اليد العاملة المحلية من حيث الكفاءة والتأهيل والتحكم في التقنيات والتكلفة.

1-4. مخاطر العملة: تتعلق تكلفة العملة المحلية بالنسبة للعملات الرئيسية (مثل الين واليورو والدولار) بنفقات وأرباح الشركات الأجنبية ولأن هذه الشركات تستثمر بالعملات المحلية، تؤثر مخاطر تخفيض العملة على قيمة أصولها المالية.

¹ فلاح خلف الربيعي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مقال على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=275659> نشر يوم 14-9-2011، تاريخ الاطلاع 27-02-2017، على

الساعة 11:20.

1-5. استرداد رأس المال: يهتم المستثمرون بالنظم والقواعد التي تمس قدرتهم على تحويل رأس المال المستثمر والأرباح من البلد المضيف وتشمل هذه النظم، الضرائب، القيود والعراقيل المفروضة من طرف الدول المضيفة على إخراج العملة الصعبة وتحويل الأرباح.

1-6. حماية حقوق الملكية الحقيقية والفكرية: تشير الملكية الفكرية إلى ملكية شركة لمنتجات ملموسة وغير ملموسة للبحوث التي تقوم بها وتشمل عمليات الصنع، البرامج وطرق التسويق وفي البلدان الصناعية الرئيسية يتم حماية حقوق ملكية الشركة من خلال استخدام براءة الاختراع وحقوق المؤلف والعلامات التجارية وحماية الأسرار التجارية.

1-7. السياسات التجارية: تؤثر السياسات التجارية على التكلفة وسهولة أو صعوبة نقل الواردات الصادرات من وإلى الدول المضيفة، هذه المقدرة مهمة للشركات المتعددة الجنسيات التي تستخدم مرافق وتسهيلات خارجية للتصدير إلى أسواق أخرى كجزء من الاستراتيجية العالمية للإنتاج والتوزيع.

1-8. الرقابة الحكومية: من المحتمل أن يكون للمناخ الرقابي وهو مصطلح يستخدم لوصف تأثير النظم الحكومية على نشاط الأعمال، أثر كبير على الكفاءة التشغيلية والتكلفة ومن ثم على ربحية الشركات وقدرتها التنافسية والمناخ الرقابي الجذاب له أهمية في القرار الخاص بموقع الاستثمار.

1-9. معدلات الضرائب والحوافز: تمثل أحد أهم العوامل المهمة في قرار الاستثمار من حيث تأثيرها المباشر أو الغير مباشر على أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-10. الاستقرار السياسي: يعتبر هذا العنصر أحد الجوانب الأساسية في القرار الخاص بالاستثمار حيث لن يجازف المستثمرون في بيئة غير مستقرة، لأن مخاطر خسارة الاستثمار عالية جداً، والبيئة السياسية المستقرة تعطي للمستثمرين الثقة في القوانين واللوائح التي تحكم الاستثمار واستقرار الأسواق التي يعملون فيها على المدى الطويل.

1-11. السياسات الاقتصادية الكلية: تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية تأثيرا كبيرا على ثقة المستثمرين في البلد المضيف، لأن البلدان ذات الإدارة الاقتصادية الجيدة أقل عرضة لأداء اقتصادي مضطرب عنيف، يحتمل أن يكون له تأثير سلبي على ربحية الشركات ذات الملكية المحلية والأجنبية والتقلب الاقتصادي يخلق عدم الاستقرار للمستثمرين.

1-12. البنية التحتية: الموارد المادية للدولة المضيفة من طرق، موانئ، مطارات، شبكات اتصالات سلكية ولا سلكية وتوافر الطاقة وتكلفتها لها تأثير كبير على تكلفة الإنتاج، النقل، الأرباح وسهولة أداء النشاط، وتعظيم قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة محددات يمكن ذكرها فيما يلي¹:

2-1. المحددات الاقتصادية: التي تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها:

➤ **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:** كلما زادت درجة الاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي، كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني ودرجة تركيز الصادرات.

➤ **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

➤ **مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:** هذا يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

¹ محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، جوان 2015، ص 123.

➤ **قوة الاقتصاد الوطني:** كلما زادت قوة الاقتصاد المحلي، تزايدت فرص نموه وجاذبيته للاستثمار المحلي والخارجي والعكس صحيح.

➤ **الخصخصة:** تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر تنازل القطاع العام على بعض النشاطات، المشاريع، المؤسسات لصالح رأس المال الأجنبي، ما يوفر فرصا أكبر أمامها للنشاط والتوسع في اقتصاديات الدول المضيفة.

➤ **تثمين الموارد البشرية:** المورد البشري يمثل القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وإدارة العملية الانتاجية، ما يوفر فرص أكبر لاستقطاب المزيد من المشاريع الأجنبية.

➤ **العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة:** ترتبط ظاهرة هروب الأموال المحلية، بفقدان الثقة في مصداقية وممارسات مؤسسات الدولة لدى المستثمرين الأجانب، فإجراءات تشجيع النمو المدعم للاستقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

2-2. المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي: كلما كان النظام الاقتصادي يعمل وفق آليات السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود احتمالات ومخاطر وحروب، وكلما شمل النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له.

2-3. السياسات الاقتصادية الكلية: كلما كانت منفتحة، مرنة، واضحة وتتميز بالاستقرار وتنسم بالكفاءة، الفعالية وتتلاءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى البيئة كلما كانت في مجموعها جذابة للاستثمار الأجنبي.

2-4. المحددات القانونية والتشريعية: تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتحفيزه وبالتالي كلما شملت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة به والضمانات الكافية من عدم مصادرة وتأميم ممتلكاته، يكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال.

فضلا عن توفر مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما ساعد ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-5. العائد على الاستثمار: القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائدا محفزا بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية.

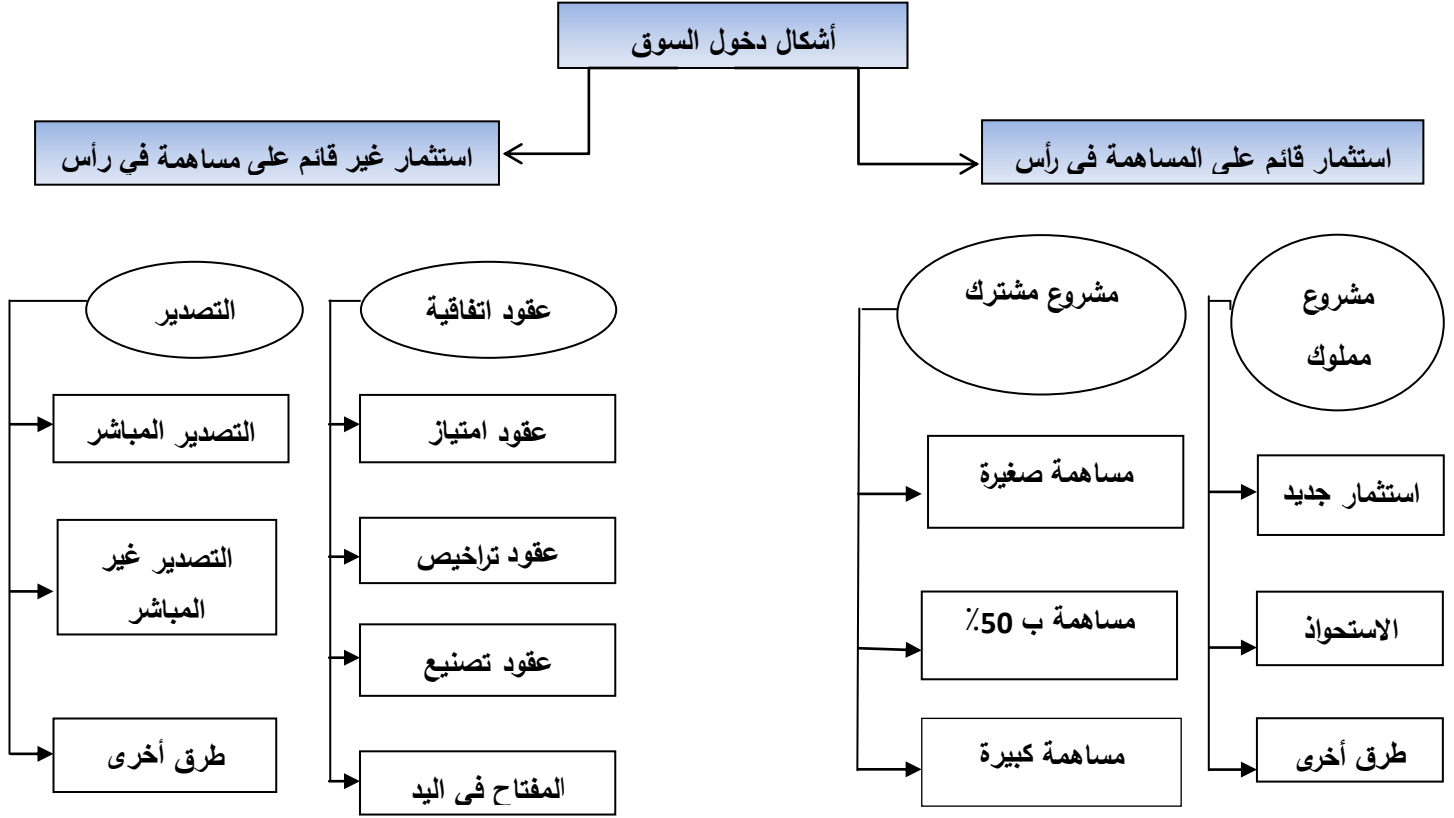
2-6. الطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني: نعني بصفة عامة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بعائد في الدول محل الاعتبار وتتوقف هذه الطاقة على ثلاثة عوامل أساسية :
المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد والقيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذا الاقتصاد ونوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.

2-7. القوة الاقتصادية وإثبات المقدرة على النمو: عندما يكون التطور الداخلي للدولة الراغبة في جذب المستثمر الأجنبي محدوداً فإن ذلك لا يهيئ ظروفًا مناسبة له.

غالبا ما يتم دراسة البيئة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية للدول المضيفة وتحديد كيفية الدخول إلى الأسواق التي وقع عليها الاختيار وذلك عن طريق المفاضلة

بين العديد من الأشكال والتي يمكن توضيحها فيما يلي¹:

الشكل رقم (1-4) : النموذج الهرمي لأشكال دخول السوق



المصدر: طلال زغبة، عبد الحميد برحومة، الأشكال الجديدة للتدفقات الاستثمار الأجنبي غير قائم على المساهمة في رأس المال وأثرها على تنمية اقتصادية في دول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة ميله، الجزائر، سنة 2014، ص 172.

¹ طلال زغبة، عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

3. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

وهي تتعد في الدول المضيفة كما يلي:¹

- المشاريع الاستثمارية التي تكون ملكيتها بالكامل للمستثمر الأجنبي وهذا النوع من المشاريع يمنح للمستثمر الأجنبي التحكم بالكامل في إدارة هذه المشروعات.
- مشاريع استثمارية تكون ملكيتها مشتركة بين المستثمر الوطني (المحلي) والمستثمر الأجنبي وينسب متفاوتة وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.
- المشاريع التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات، وهذه المشاريع تكون كبيرة في حجمها وأعمالها.
- بيع بعض الشركات الأجنبية، اسمها، خبرتها ومواصفاتها إلى أحد الشركات الوطنية (حق الامتياز) مقابل دفع الشركات الوطنية نسبة معينة من الأرباح أو عمولة للشركات الأجنبية.
- قيام المستثمر الأجنبي ببناء مشاريع مختلفة للمستثمر المحلي (الوطني) مقابل المبالغ النقدية.
- بعض الاتفاقيات تبرم بين المستثمر الوطني (المحلي) والمستثمر الأجنبي، على أساس قيام المستثمر المحلي بإنتاج مكونات سلعة معينة لأسباب عديدة أهمها انخفاض تكاليف عناصر الإنتاج وخاصة أسعار المواد الأولية أو اليد العاملة.
- عمليات الاندماج أو التملك² وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة.

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الاستشارة في ظل العولمة تطوير الإدارة العربية لجذب استثمار، دورية تصدرها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، سنة 2006، ص38.

² دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 29، الموصل، العراق، 2007، ص 131.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين وتطور مفهومها بتطور النشاط الاقتصادي، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من طرف لآخر، ومن بلد لآخر.

المطلب الأول: مدخل إلى التنمية الاقتصادية

اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية وتعددت من مفكر لآخر وظهرت بذلك عدة مصطلحات للتنمية.

1. تطور مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي

تطورت مفاهيم التنمية في الفكر الاقتصادي المعاصر*، ففي الاقتصاد التقليدي لا يوجد تعريف محدد للتنمية عند أغلب المفكرين الغربيين فقد تعددت المفاهيم بحسب ظروف وأفكار من تناولها من المفكرين، لذلك عرفت التنمية الاقتصادية في هذا الفكر على أنها مجموعة من الإجراءات، السياسات والتدابير الموجهة لتغيير بنية الاقتصاد الوطني وهيكله، تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الفردي¹.

تطور هذا المفهوم في تسعينيات القرن العشرين ليتم الربط بين القضاء على الفقر والنمو والتنمية، وأطلق مصطلح التنمية آنذاك على كل عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، ويشير المفهوم إلى التحول الذي طرأ على القارة الأفريقية والآسيوية بعد الاستقلال في الستينيات من القرن العشرين².

* تطورت مفاهيم التنمية الاقتصادية في الفكر المعاصر، فهناك من يرى أن التنمية هي عملية تفاعلية يزداد فيها الدخل الوطني الحقيقي للدول خلال فترة زمنية محددة على أن ينعكس ذلك في ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

¹ محمد الطاهر الهاشمي، المصاريف الإسلامية والتقليدية، الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار المناهل، البحرين، سنة 2010، ص 262.

² طارق عثمان الحسون، العولمة والتنمية الاقتصادية، دار الأمجد للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، سنة 2015، ص 65.

يعتبر تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي لسنة 1990 نقطة تحول رئيسية في هذا المجال حيث عرف التنمية على أنها عملية توسيع الخيارات للشعوب¹.

وتعرف أيضا في الاقتصاد التقليدي أنها " زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة"².

أما في الفكر الحديث فقد أقرت جمعية الأمم المتحدة قرارا سنة 1997 تضمن (إعلان الحق في التنمية) واعتبر هذا القرار، التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تهدف لتحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرّة والهادفة، في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها³.

فتعرف التنمية على أنها عملية تغيير موجهة هدفها التخلص من التبعية، من خلال التغيير الشامل للهياكل البنائية الداخلية القائمة، وبناء هياكل بنائية جديدة في ظل المشاركة الشعبية في عملية التنمية والتمتع بمنافعها⁴.

2. الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي

يختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم يتفق عليه بشأن التنمية الاقتصادية وغيرها من المصطلحات التي تعطي مفهوم للتنمية مثل النمو الاقتصادي، التغيير طويل الأمد، في حين يرى آخرون أن ثمة اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيره من المصطلحات والفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

¹ حسن عبد المطلب الأسرج، الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، دار بنت راضي، بنها القليوبية، مصر، سنة 2007، ص ص 23، 24.

² محمود أحمد محمود الزهيري، البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، دار المغربي للطباعة، مصر، سنة 2006، ص 26.

³ خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2007، ص 38.

⁴ مفيدة خالد الزقوزي، التنمية مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس، مجلة الجامعة المغربية، دورية تصدر كل ستة أشهر عن الجامعة المغربية التابعة للاتحاد المغرب العربي، طرابلس، ليبيا، 2009، ص 103.

إن النمو الاقتصادي هو معدل نمو في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغييرات بنيانية.

في حين أن التنمية الاقتصادية تعتبر عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبياً ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل الوطني وفي نصيب الفرد من خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتزيد قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار، الاستثمار، الاستهلاك¹.

التنمية الاقتصادية عملية مستدامة مفهومها يتضمن قيم رئيسية تقوم على توفر مقومات الحياة من الحاجات الأساسية للإنسان وكل ما يخرج من دائرة الفقر والتخلف واحترام الإنسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة، مع ضمان توفير العدالة والمساوات والحرية في التعبير عن ذاتهم وأرائهم وحقوقهم في الاختيار.

¹ محمد نبيل الشيمي، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.ahewar.org/débat/show.art.asp ?aid :160291 صفحة الحوار المتمدن الإدارة والاقتصاد مجلة التمويل

والاقتصاد، يصدرها صندوق النقد الدولي، العدد 2538، سنة 2009، تاريخ الاطلاع 10-11-2016، على الساعة 13:00.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف متعددة تتركز في جوهرها في زيادة الدخل الوطني¹ لمواجهة تحديات محاربة الفقر وتدني المستوى المعيشي للأفراد ومقابلة تعاظم الاحتياجات من السلع والخدمات الضرورية نتيجة تزايد النمو الديمغرافي.

بالإضافة لتقليل التفاوت في الدخل والثروات؛ حيث نجد في الدول المتخلفة رغم انخفاض دخلها الوطني وهبوط متوسط نصيب الفرد، فروق كبيرة في توزيع الدخل والثروات بين مختلف فئات المجتمع حيث تستحوذ فئة صغيرة منه على الجزء الأكبر من الثروة وعلى نصيب عالي من دخله الوطني².

كما تضمن التنمية تحقيق تطور مستدام في التعليم وذلك من أجل التعامل مع التحديات المعاصرة التي تتصل بإحداث تغييرات حياتية كبيرة.³

برزت أهداف تنمية اقتصادية جديدة وتم وضع سبعة أهداف في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة في سبتمبر 2000 بالإضافة إلى هدف ثامن يتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، عرفت بالأهداف الإنمائية للألفية، من الملاحظ أن الأهداف الستة الأولى قد تمحورت حول التقليل من الفقر وهي⁴:

1. القضاء على الفقر والجوع: يجب تخفيض نسبة الأشخاص الذي يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد والذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015 ولا يعني الفقر الحرمان المادي فقط، إنما يضم الجوع انعدام السكن الملائم، عدم القدرة على الحصول على العلاج أو الذهاب إلى المدرسة، عدم معرفة

¹ محمد الطاهر قديري، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، لبنان، سنة 2014، ص 60.

² المرجع السابق، ص 61.

³ تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التربية من أجل العلم والتنمية المستدامة، اليونسكو قطاع التربية، مواد للتعليم والتدريب رقم 4، 2012، ص 09.

⁴ مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، سنة 2014، ص 24، 25.

القراءة والكتابة، البطالة، إذ لا يزال حوالي 2,2 مليار شخص¹ يعانون الفقر المتعدد الأطراف أو يوشكون الوقوع فيه حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 .

2. **تحقيق التعليم الابتدائي للجميع:** يجب أن يكمل جميع الأطفال تعليمهم الابتدائي سواءا من الذكور أو الإناث بحلول سنة 2015، باعتبار التعليم ركن أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسع الاختيارات والمهارات لدى أفراد المجتمع.

3. **تحقيق المساوات بين الجنسين ودعم المرأة:** يجب القضاء على التفرقة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط بحلول 2005، وفي جميع الأطوار التعليمية بحلول سنة 2015، حيث في العالم تتقاضى المرأة 24 % من الأجر أقل من الرجل².

4. **خفض عدد وفيات الأطفال:** يجب خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلث بحلول سنة 2015 حيث نجد في العالم أن الأطفال دون سن الخامسة يموتون بمعدل 11 طفل كل دقيقة والأمهات بمعدل 33 أم كل ساعة³.

5. **تحسين صحة الأمهات الحوامل:** خفض نسبة الوفيات بينهم في فترة الحمل والولادة إلى الربع بحلول 2015، فوجود أمهات مريضات أو عدم وجود أمهات للأطفال الرضع يشل عملية نمو الأسرة بأكملها.

6. **مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للإيدز والملاريا وأمراض أخرى:** وقف انتشارها بحلول سنة 2015 والبدئ في تخفيض معدلاتها.

7. **ضمان بيئة جديدة ودائمة:** يجب وقف فقدان الموارد البيئية؛ فخفض عدد الاشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب نظيفة إلى النصف بحلول سنة 2015.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم، سنة 2014، ص 3.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، التنمية في كل عمل، سنة 2015، ص 13.

³ المرجع السابق، ص 5.

تحقيق تحسن ملحوظ في حياة أكثر من 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول 2020.

8. تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية: إذ يجب معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا كالمديونية والمعونات وتعاون الدول مع شركات الأدوية لتوفير الأساسية منها بأسعار منخفضة للدول النامية وتفعيل سياسات التعاون بين الدول لإتاحة مجالات عمل لائقة ومنتجة للشباب والاستفادة من التقنيات الحديثة بالتعاون مع القطاع الخاص.

الشكل رقم (1-5): بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية



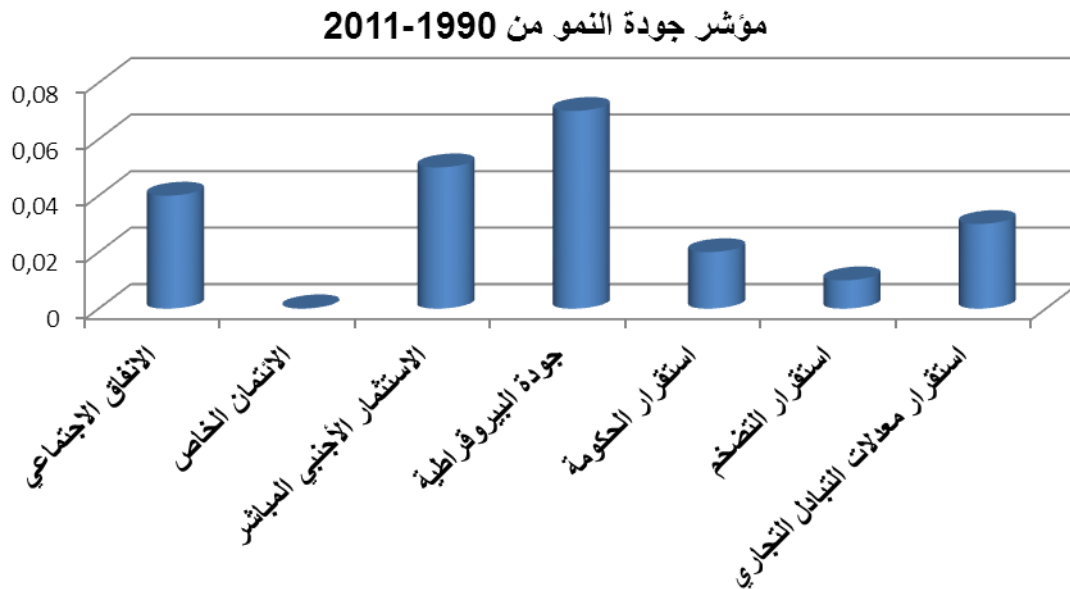
المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الثروة الحقيقية للأمم، سنة 2010.

الجدول رقم (1-1): بعض المؤشرات المستخدمة في تصنيف الدول المتقدمة والنامية

الدول النامية	الدول المتقدمة	المؤشر
10	4	حجم الأسرة
150 - 250 دولار	8 - 10 ألف دولار	متوسط الدخل
تصل 30%	5 - 10 من القوى العاملة	معدل البطالة
أكثر من 50%	3%	نسبة الأمية
40	72	متوسط العمر المتوقع للحياة
150 في الألف	أقل من 20 في كل ألف	نسبة الوفيات في المواليد
2 - 3,5%	أقل من 1%	معدل نمو السكان
أقل من 5%	أكثر من 10%	متوسط النمو الاقتصادي
10%	30%	نسبة المشتغلين في الصناعة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2010.

الشكل رقم (1-6) : العوامل الرئيسية المؤثرة في جودة النمو الاقتصادي



المصدر: التمويل والتنمية، مجلة فصلية لصندوق النقد الدولي، العدد 52، الرقم 2، سنة 2015، ص 16.

الملاحظ من الشكل رقم (1-6) أن العوامل الرئيسية المؤثرة في جودة مؤشر النمو هي جودة

البيروقراطية والإنفاق الاجتماعي والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية

لمباشرة عملية التنمية الاقتصادية وضمان استمراريتها لابد من توفير الموارد المادية والبشرية والمالية التي تسمح بتحقيق دفعة قوية للاستثمار، حيث لا يمكن أن ينجح النمو بدون تمويل، لذلك يعتبر عنصر أساسي في عملية التنمية الاقتصادية ويرتكز التمويل على المدخرات الوطنية بصفة أساسية ويستعان بالمدخرات الأجنبية لاستكمال النقص في المدخرات الوطنية، ولهذا فإن دراسة تمويل التنمية تقتضي الإحاطة بمصادر الادخار الوطني (المصادر الداخلية) ومصادر الادخار الأجنبي (المصادر الخارجية).

1. المصادر الداخلية: هي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد الوطني من أموال نقدية وعينية التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة، تنقسم إلى مصادر اختيارية ومصادر إجبارية أو ما يطلق عليه الادخار الإجباري والادخار الاختياري.

1-1. الادخارات الاختيارية: هي تلك الادخارات التي يقبل عليها الأفراد والمؤسسات طوعية واختياراً تتمثل في مدخرات القطاع العائلي التي تمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه في مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات، الودائع في البنوك وصناديق التوفير، الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي، سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة¹، كما يتكون من مدخرات قطاع الأعمال التي تنقسم إلى ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام.

الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض وشهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز (**Déficit Spending**) وهو

¹ مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 213 - 220.

زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية.

1-2. الادخارات الإجبارية: هي ادخارات تقطع من دخول الأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية في شكل ادخار حكومي، ادخار جماعي وتمويل تضخمي.

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض يوجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضبط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

التمويل التضخمي هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات وزيادة الواردات ونقص الصادرات.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.

➤ يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

أما الادخار الجماعي فهي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية، لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار.

2. المصادر الخارجية

نتيجة قصور المدخرات المحلية عن تمويل احتياجات التنمية تلجأ الدول إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية والتي تأخذ الأشكال الرئيسية التالية:

1-2. المنح والمعونات الأجنبية الرسمية¹: تعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، ساعدت في توفير قدر من حاجاتها من الغذاء والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، المواصلات، الكهرباء وغيرها، إلا أنها لم تحسن من الأداء الاقتصادي لهذه الدول نظرا لصغر حجم المعونات فضلا عن انتشار شكل المعونة المقيدة أين تلتزم الدول المتلقية لها بتوجيهها لمشاريع معينة أو لشراء سلع ومستلزمات من الدول المانحة؛ لما له من أهمية في توازن ميزان المدفوعات للدول المانحة والذي غالبا ما يؤدي إلى وقوع الدول المتلقية في الاحتكار (غلاء الأسعار). وقد شكلت المعونات المقيدة 66% من المعونات الثنائية نهاية القرن الماضي وكانت الدول المتلقية لها تخسر من 15% إلى 20% من قيمة المعونة نتيجة لهذه القيود، بالإضافة إلى تسييس المعونات ما قلل الاهتمام بها والاعتماد عليها في معظم الدول النامية عدا الدول شديدة الفقر.

¹ أمال براهيمية، طريفة سلايمية، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 7.

2-2. القروض من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية: لقد لعبت دورا مهما في اقتصاديات الدول النامية نتيجة عزوفها عن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بسبب خروج هذه الدول حديثا من الاستعمار، ما قادتها للوقوع في أزمة المديونية واتباع برامج التنشيط الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي نص عليها البنك وصندوق النقد الدوليين، حيث عمل البنك الدولي على تقديم العديد من المساعدات للدول النامية لمواجهة التحديات المحلية، كما يبينه الجدول رقم (2-1).

الجدول رقم (2-1): أهم المساعدات المالية الممنوحة من البنك الدولي للدول النامية للفترة (2017-2015)

المساعدات المالية* ب (مليار دولار)			الدول الممولة (حسب المناطق الجغرافية) *
2017	2016	2015	
5,3	7,3	10,3	أوروبا وآسيا الوسطى
7,1	7,5	4,11	شرق آسيا والمحيط الهادي
6,1	8,4	11,3	جنوب آسيا
11,3	9,3	13,3	أفريقيا جنوب الصحراء
5,9	5,2	6,3	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5,9	8,2	11,4	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقرير البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) لسنة 2016، وتقرير البنك الدولي لسنة 2016 و 2017.

* يعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات مجموعة البنك الدولي.

** عبارة عن كل من قروض ومنح واستثمارات في رأس المال وضمانات مقدمة للدول الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية الاقتصادية أصدر كل من صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بياناً مشتركاً في فيفري 2013، تعهدوا فيه بالتعاون الوثيق لدعم التنمية والنمو، لما بعد 2015 واستخدام موارد الصندوق للتمويل الميسر ووضع قائمة للبلدان التي يمكنها الاستفادة من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، وتقديم تمويلات من موارد الصندوق بشروط ميسرة للدول ذات مستويات دخل منخفضة، وبهذا قام صندوق النقد الدولي بتوزيع 700 مليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 1,1 مليار دولار أمريكي من احتياطات الصندوق العامة على دوله الأعضاء¹، كما قدم صندوق النقد الدولي 134,7 مليار دولار أمريكي إلى 15 بلد بالإضافة إلى 1,5 مليار دولار أمريكي في صورة قروض بفائدة منخفضة إلى 15 بلد عضو من الدول النامية².

ومن خلال عمليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ومحاولة النهوض بالاقتصاد استطاعت بعض الدول أن تحقق مستويات من النمو فاقت كل التوقعات، إذ أصبح مجموع انتاج الاقتصاديات الثلاثة النامية الرئيسية (البرازيل، الصين والهند) يعادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي للقوى الاقتصادية في الشمال (ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية).

تشير التقديرات أن حصة البرازيل والصين والهند مجتمعة ستبلغ 40% من الانتاج العالمي سنة 2050³، وزادت مشاركة الاقتصاديات النامية في التجارة الدولية على مدى 20 سنة الماضية من 26 % سنة 1995 إلى 39% سنة 2014، وأظهرت دول البريكس (البرازيل، الصين، روسيا والهند وجنوب إفريقيا) نمواً كبيراً حيث زادت حصة هذه الدول في الصادرات العالمية من 8% سنة 2000

¹ تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2013، ص 36.

² تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2017، ص 31.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب، سنة 2013، ص 13.

إلى 19% سنة 2014¹، فالبلدان التي نجحت هي التي انفتحت على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي.

2-3. الاستثمار الأجنبي : نظرا لقصور الموارد الخارجية السابقة الذكر على تحقيق تنمية بداخل الدول النامية، لم يبق أمامها سوى هذا المورد الذي أصبح يحتل مكانة هامة في اقتصاداتها، خاصة في ظل العولمة ولقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الاقتصاديات النامية 681 مليار دولار سنة 2014²، ما يدل على الاعتماد المتزايد على هذا النوع من الاستثمار. كما تساهم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) على تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق مكافحة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك عن طريق توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. ففي نهاية سنة 2016 استطاعت الوكالة أن تحصي إجمالي الضمانات المقدمة من الوكالة 14,2 مليار دولار، منها 45% في البلدان الأكثر فقرا و 10% في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات³، كما يبينه الشكل رقم (1-7).

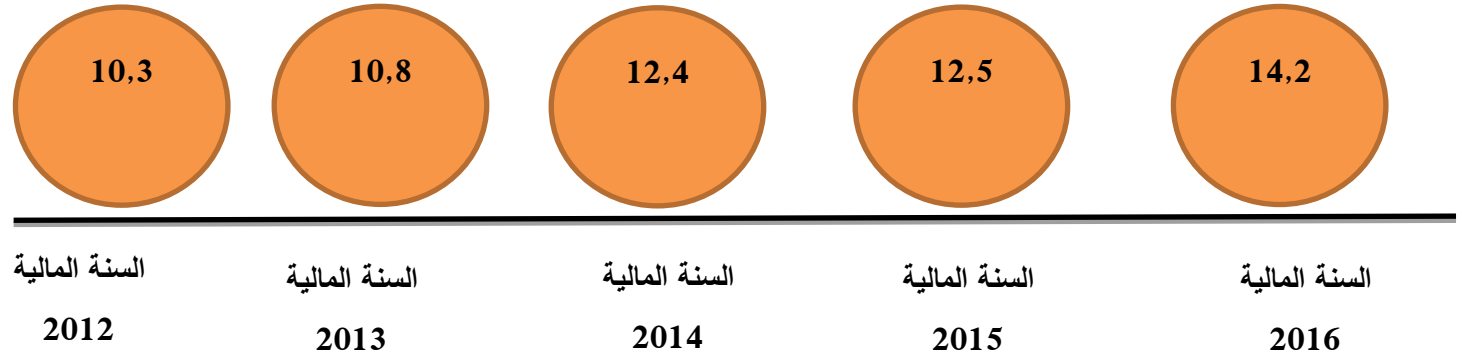
¹ International, trade statistics, world trade organization, 2015, p 20.

² Source: world investment report (UNCTAD), 2015, p 12.

³ تقرير الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) 2016، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الشكل رقم (1-7): إجمالي قيمة ضمانات الاستثمار للدول النامية للفترة (2012 - 2016)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، سنة 2016، ص 7.

2-4. التصكيك¹: هو عملية تحويل الأموال المراد استثمارها إلى صكوك من أجل طرحها للبيع ويسمى أيضا بالتوريق أي تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى غير السائلة إلى أوراق مالية (أسهم أو سندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وتستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، تساعد عملية التصكيك في تمويل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير مصادر تمويل متعددة وبكلفة أقل، كما تتيح للبلد تمويل مشاريع البنية التحتية بشكل أفضل واستقطاب مصادر رأس المال من الأسواق الدولية بكلفة أقل، من خلال ضخ أدوات مالية متعددة ومتنوعة في أسواق رأس المال.

¹ زاهرة بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير السوق المالية الإسلامية، دار عماد الدين للنشر، عمان، الأردن، سنة 2009، ص 97.

المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية

يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة في ظل تبني مفهوم اقتصاد السوق وتحرير التجارة والاستثمار وتعد الشركات المتعددة الجنسيات الأداة العالمية لتوزيع الأنشطة والوفرات الناجمة عن التخصص العالمي وتشجيع التجارة في الدول النامية.

المطلب الأول: الشركات المتعددة الجنسيات مفهومها وخصائصها

تعد الشركات متعددة الجنسيات متدخل هام في النشاط الاقتصادي العالمي، لما لها من قدرات إنتاجية فنية وتكنولوجية عالية، فهي تمثل القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الأقاليم المختلفة¹. وتعددت التعاريف الخاصة بها نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها.

إن الانتشار الحقيقي للشركات المتعددة الجنسيات يرجع لمطلع القرن الماضي ففي سنة 1914 كان مفهوم هذه الشركات قد توطد بشكل راسخ وقدر الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات في تلك المرحلة بـ 14 مليار دولار، كانت الشركات البريطانية آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار، تليها الشركات الأمريكية والألمانية².

ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات بين الحربين العالميتين للسيطرة على الموارد الكامنة في أراضي المستعمرات وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت هذه الشركات في الأسواق التصديرية الأوروبية وكان أول من استخدم مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات هو شركة (IBM) الأمريكية التي احتكرت ذلك الوقت صناعة الإلكترونيات والكمبيوتر على المستوى العالمي، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية النسبة الكبرى، من أصل 500 شركة عملاقة في العالم نجد نصيبها منها 164 شركة وتحتل 32 شركة

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، أهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، سنة 2007، ص 83.

² أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 85، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة المستنصرية، العراق، ص ص 115، 116.

أمريكية المراتب الأولى بين 100 شركة كبرى، ونجد أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان يملكون 88% من الشركات الكبرى العالمية¹.

1. تعريفها

البعض يطلق عليها الشركات الأجنبية أو الشركات الدولية أو شركات متعددة الجنسيات أو شركات عبر الوطنية أو الشركة العابرة للحدود الوطنية، كما تطلق عليها الأمم المتحدة؛ لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق استراتيجية تحددتها الشركة الأم، التي تعتبر الأكبر حجماً والتي تقوم بدور هام في التجارة السلعية الدولية وقيامها بالاستثمارات في الدول المضيفة من أجل زيادة التصدير والاستيراد بصورة نسبية².

تعرف الشركات متعددة الجنسيات أيضاً بأنها تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى عدة دول وتحقق نسبة من إنتاجها الضخم سواء السلعي أو الخدمي، خارج حدود دولة الموطن وتتميز باحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها غالباً تدار مركزياً من موطنها الأصلي³.

أما منظمة الأونكتاد فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير محدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج أما الفرع الأجنبي (FOREIGN BRANCH) فهو المؤسسة ذات المسؤولية

¹ علي زياد عبد الله فتحي، القوة الأمريكية في النظام الدولي، تداعياتها، وآفاقها المستقبلية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، سنة 2015، ص 131.

² هيفاء عبد الرحمن يسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للإشهار، الأردن، سنة 2010، ص 351.

³ OCDE définition de référence d'OCDE des investissements directs internationaux, 4 Emme Edition, 2008, p 17.

المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة (HOSTCOUNTRY) والتي تملك فيها الشركة الوطن (HOME COUNTRY) حصة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة¹.

كما عرفها الرئيس الشيلي SALVADOR ALLENDE أنها دولة داخل دولة بما أن كبرى الشركات المتعددة الجنسيات قد بلغت من الضخامة والقدرة المالية حدا يفوق ما يتمتع به في هذا الميدان عدد كبير من الدول ذاتها².

2. خصائصها: تمتاز هذه الشركات بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من الشركات تتمثل أهمها فيما يلي:³

1-2. الحجم الكبير: تتميز هذه الشركات بكبر حجم نشاطها في التجارة الدولية، خاصة في مجالات صناعة السيارات، المعادن، المواد الكيماوية والبتروولية.

2-2. تنوع المنتجات: حيث تخرج الشركات عن دائرة التخصص في الإنتاج بما ينطوي عليه من الارتباط بقيود سلعة معينة وذلك تقاديا لأخطار تقلبات السوق؛ ففي دراسة أجرتها جامعة هارفرد الأمريكية أن الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية تنتج في المتوسط 22 سلعة من أنواع مختلفة مثلا : شركة جنرال موتورز لا تكفي بإنتاج قاطرات السكك الحديدية فحسب، بل تتعداه إلى إنتاج الثلاجات والسيارات المختلفة الأغراض.

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83، القاهرة، 2005، ص 10.

² أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2011، ص 350.

³ عبد السلام مخلوفي، عبد العزيز سفيان، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار الجزائر، يوم 3 أكتوبر 2011، ص 9.

2-3. التنوع في النشاطات: مثل الأنشطة الزراعية، الصناعية، التجارية والسياحية في وقت واحد، من أجل تفادي أخطار الكساد الذي قد يلحق بأحد الأنشطة الاقتصادية.

2-4. التشتت الجغرافي: حيث يصل التوزيع بين الدول في المتوسط إلى 12 دولة وقد يصل في بعض الحالات إلى 100 دولة.

2-5. التفوق التكنولوجي: إن الحجم الضخم والأرباح الكبيرة للشركة متعددة الجنسيات، يوفران الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العالمية، كما أن هذه الشركات هي المركز الأساسي لتلقي ما تنتجه الدول الرأسمالية الكبرى على تطوير الأسلحة فتستفيد من نتائج هذا التطور في إنتاجها المدني.

إن امتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجي هو أحد المزايا الأساسية في يد الشركات متعددة الجنسيات لفرض سيطرتها، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى الاتفاقات الخاصة بمنح واستخدام البراءات والتي غالبا ما تتضمن ضغوطا اقتصادية وتجارية بشكل يعيق من حرية التصرف ويحد من استخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة .

2-6. تركيز الإدارة العليا : حيث تمارس الشركات سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم وقد ساعد على قيام هذه المركزية التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات. نلاحظ ازدياد هذه الشركات بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث يتراوح عددها ما بين 32-40 ألف شركة تسيطر على 75% من حجم الاستثمار على مستوى العالم. وتضم الدول الصناعية الكبرى في العالم المقر الرئيسي لحوالي 468 شركة من إجمالي 500 شركة على مستوى العالم.

وترغب الدول النامية في جذب هذه الشركات إليها لنقل التكنولوجيا من خلال فروع الشركات بهدف المساهمة في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية وتؤكد العديد من نماذج النمو الداخلي على أن نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب يعد وسيلة لنمو الإنتاجية في الجنوب ومن بين العدد الهائل من

الطرق لنقل التكنولوجيا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل المساهم الرئيسي لنمو الإنتاجية في الاقتصاديات المستقلة، وتتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بتكنولوجيا متطورة مقارنة بالشركات الوطنية في الدول النامية، ويقاس المستوى التكنولوجي بنفقات البحث والتطوير.

كما تتميز هذه الشركات بميزتين الأولى **ميزة الوحدة** التي تتمثل في وحدة القرار ووحدة التصرف والاستراتيجية والموارد الانسانية والمادية والفنية، فكلًا من الشركة الأم وفروعها ومنشآتها التابعة لها تكون مجموعا واحدا متكاملًا، لذلك يمكن النظر للشركة المتعددة الجنسية على أنها نظام من العلاقات المركبة بين جميع عناصرها ومكوناتها، كما أنها علاقة تبعية.

والثانية ميزة التعدد فهذه الشركة مكونة من عدة شركات تتمتع بالخاصية القانونية المستقلة ويتم تشكيلها وفقا لقوانين وطنية متعددة، تتمتع بجنسيات متعددة، الأمر الذي يثير إشكاليات قانونية يمكن حلها من خلال تطبيق قانون الدولة الأم وتطبيق كل شركة فرعية قانون الدولة المضيفة.

الجدول رقم (1-3): أهم عشرة شركات متعددة الجنسيات في العالم لسنة 2015

الترتيب	الشركة	المجال	المقر	العائد السنوي بمليار دولار (2014 أو 2015)	ملاحظات
01	وول مارت	تجارة تجزئة	أمريكا	2015 / 486	عدد موظفي "وول مارت" يبلغ 2,2 مليون شخص. يبلغ عدد سكان سلوفينيا 2,1 مليون.
02	إكسون موبيل	نפט وغاز	أمريكا	2015 / 269	تمتد جذورها لسنة 1859، وتتقب عن النفط والغاز في 6 قارات.
03	شل	نפט وغاز	هولندا	2015 / 265	تعمل في أكثر من 70 دولة حول العالم.
04	آبل	تقنية	أمريكا	2015 / 234	حققت الشركة الأمريكية أرباح 87 مليار دولار سنة 2014. النتائج المحلي الإجمالي لعمان بلغ 82 مليار دولار سنة 2014.
05	جلينكور	تجارة سلع أولية وتعدين	سويسرا	2014 / 221	أضرت باقتصاد الكونغو الديمقراطية، حينما أرجأت أعمال التنقيب في إحدى المناجم بالسنة 2015، إذ إن المنجم مصدر لـ 20% من إجمالي إنتاج النحاس بالبلاد.
06	سامسونج إلكترونيكس	تقنية	كوريا الجنوبية	2015 / 163	قيمة العلامة التجارية لسامسونج سنة 2014 بلغت 45 مليار دولار. إجمالي الناتج المحلي لصربيا بلغ 43,78 مليار في 2014.
07	أمازون	تجارة إلكترونية	أمريكا	2015 / 107	عدد مستخدمي الموقع يبلغ 244 مليون. عدد سكان البرازيل يبلغ 204 ملايين شخص.
08	مايكروسوفت	تقنية	أمريكا	2015 / 94	عدد مستخدمي "مايكروسوفت أوفيس" 1,2 مليار مستخدم (107 لغات) و يبلغ عدد سكان قبرص 1.2 مليون.
09	نستله	أغذية ومشروبات	سويسرا	2014 / 93	- تمتلك 447 مصنعاً في 86 دولة، وتتوافر منتجاتها في 196 دولة عالمياً.
10	ألفابيت	تقنية	الولايات المتحدة	2015 / 75	- أنشأت السنة الماضي كشركة أم لـ "جوجل"، يقدر رأس مالها السوقي بـ 547 مليار دولار، ما يجعلها أكبر شركة تداول أسهمها في العالم من حيث القيمة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالمجلة الإلكترونية للشركات المتعددة الجنسيات في الموقع التالي:

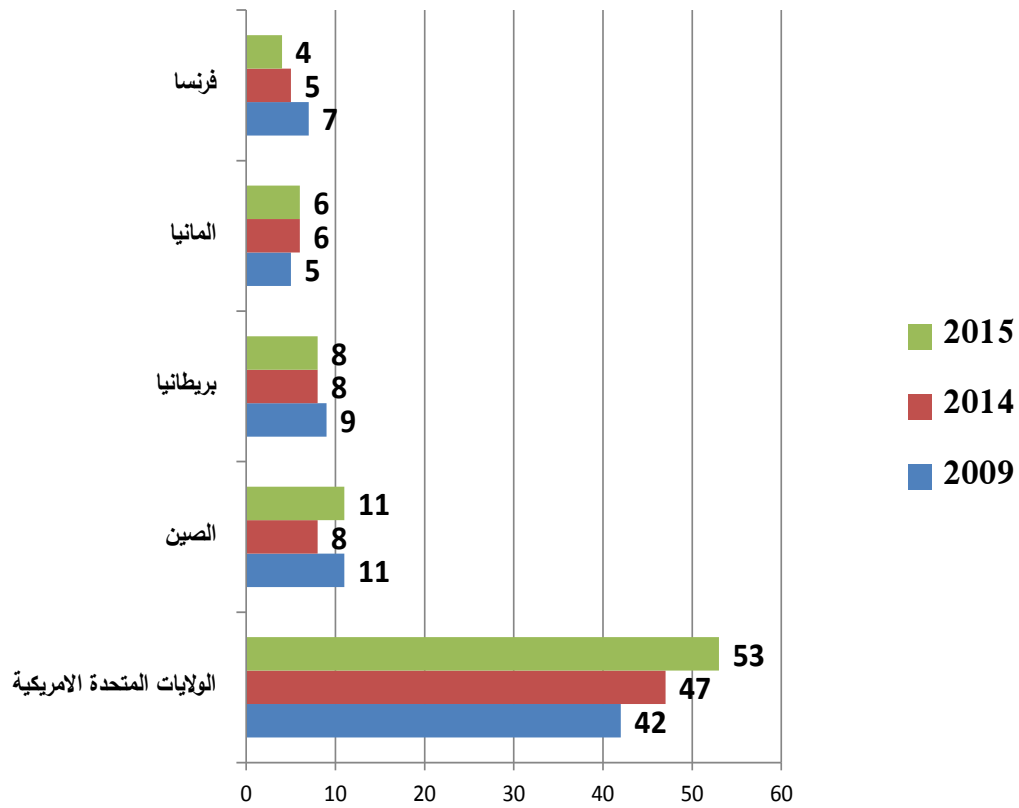
<http://ibznz.com-multinational-corporations-mnacs> تم الاطلاع عليه يوم 14.02.2017 على الساعة 11.

الملاحظ من الجدول رقم (1-3) أن أكبر الشركات المتعددة الجنسيات تتركز في الدول المتقدمة الكبرى.

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المراتب الأولى منذ عدة سنوات والشكل التالي يوضح ترتيب الدول

حسب أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات في العالم.

الشكل رقم (1-8): عدد الشركات ضمن أفضل 100 شركة للفترات (2009-2014-2015)



Source : report PWC* , global top100 companies by market capitalization ,2015, p 7.

الملاحظ من الشكل رقم (1-8) هيمنة الدول المتقدمة على أفضل الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية القائمة ب 53 شركة سنة 2015 بعدما كانت تملك 47 شركة سنة 2014، أما في الدول النامية نجد الصين التي احتلت المرتبة الثانية عالميا بامتلاكها ل 11 شركة سنة 2015 متفوقة بذلك على بريطانيا، التي جاءت في المرتبة الثالثة ب 9 شركات وفرنسا ب 7 شركات سنة 2015.

* شركة برايس ووتر هاوس كوبرز : هي شركة تدقيق عالمية متعددة الجنسيات تأسست سنة 1998 وتتخذ من لندن مقر لها، تعتبر من أهم أربع شركات في العالم المتخصصة في التدقيق، تقوم بتقديم عدة خدمات مثل الخدمات الاستشارية وخدمات الموارد البشرية و التأمين والبيانات والتحليلات.

وحسب التقرير فإن الدولة النامية الأخرى التي كانت ضمن الترتيب وهي البرازيل قد احتلت المرتبة الحادية عشر بشركة واحدة فقط¹.

فيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسيات ودورها على صعيد الاستثمار، فقد رصد تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2017 ارتفاعا طفيفا في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم بمقدار 4212 مليار دولار، وبنسبة 3,9% إلى نحو 113 تريليون دولار بنهاية سنة 2016، كما انخفضت صادراتها إلى 6,8 تريليون دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 82,1 مليون عامل و رصد التقرير نحو أكثر من 1500 شركة أم ينتسب إليها أكثر من 86000 فرع أجنبي².

الشكل رقم (1-9): تطور القيمة السوقية لأكثر 100 شركة متعددة الجنسيات خلال الفترة (2009-2015)



Source : report PWC , global top100 companies by market capitalization, 2015, p 6.

¹ REPORT PWC, op.cit ,p 7.

² تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، الأونكتاد 2017، ص 16.

المطلب الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية

أهم شيء تجلبه الشركات المتعددة الجنسيات إلى البلدان النامية هي التكنولوجيا، فتتعدد صور نقلها ومستوياتها من بلد إلى آخر.

1. صور نقل التكنولوجيا: تتعدد صور نقل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول

النامية، فقد تأخذ صورة تراخيص أو براءة الاختراع أو الاستثمار المباشر أو عقود الإدارة، مع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة جيدة لنقل التكنولوجيا إلا أن قطاع ممارسة الأعمال في الدول النامية المضيفة محدود الأنشطة، بالإضافة إلى البنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا ليست متطورة بالقدر الكافي لفهم واستيعاب المعرفة المنقولة ما يحد من فرص توظيفها والاستفادة منها.

غالبا ما تشترط الشركات المتعددة الجنسيات في عقود نقل التكنولوجيا عدم استخدام المشروعات المحلية لهذه التكنولوجيا في تصدير المنتجات وعند ممارسة الشركات لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية فإنها تحافظ على نقل أحدثها إلى فروعها فقط، بينما تنقل المتأخرة منها إلى الدول النامية لتظل حالة التكنولوجيا دون مستوى الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية، وتفضل هذه الشركات نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر لأن ذلك من وجهة نظرها يعد أفضل وسيلة للمحافظة على أصولها التكنولوجية والابتكارية، لذلك فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا في نمو مستمر وهذا يتفق مع استراتيجيات الشركات¹.

من جهة أخرى فإن هيكل النظام الاقتصادي العالمي من المنظور التكنولوجي، يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات؛ لأن هذه الشركات تقوم بدور فاعل ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية بحكم الامكانيات والموارد البشرية والمادية الضخمة التي

¹ محمود أحمد محمود الزهيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 86، 87.

تمتلكها، التي تستطيع من خلالها توجيه تلك الإمكانيات نحو البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي إلى مجالات الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا المتطورة التي شهدت تقدماً لم يسبق له مثيل، خاصة منذ أواخر القرن العشرين ولحد الآن وفي هذا الصدد نجد أن الشركات المتعددة الجنسيات ساهمت بزيادة عدد طلبات البراءات الدولية المودعة بنسبة 7,3 % في سنة 2016 و هي أكبر زيادة يسجله نظام معاهدة البراءات الدولية منذ سنة 2011¹.

2. مستويات نقل التكنولوجيا: تتم عملية نقل التكنولوجيا إلى دول العالم خاصة النامية منها على مستويين هما²:

2-1. المستوى المحلي: إن عملية نقل التكنولوجيا وفقاً لهذا المستوى الذي يعرف بأنه تحويل خلاصات البحوث العلمية التي تقوم بإنجازها المؤسسات والجامعات ومراكز البحث والمعاهد إلى منتجات من السلع والخدمات، يطلق على هذا النوع من النقل بالنقل العمودي أو الرأسي للتكنولوجيا.

2-2. المستوى الدولي : يتم هذا النوع من نقل التكنولوجيا من دولة متقدمة إلى دولة أقل تقدماً، يتم فيه نقل أساليب التكنولوجيا دون إجراء أية تعديلات لتتكيف هذه الطرق والأساليب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول النامية، هذا النوع يطلق عليه في الغالب النقل الأفقي للتكنولوجيا ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا وهي:

➤ **تكنولوجيا مادية (HARD WARE)** وهذا النوع من النقل للتكنولوجيا يتمثل بالأجهزة والمعدات والأدوات المختلفة .

¹ تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) 2017، ص 6 .

² احمد عباس عبد الله، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون، العراق، سنة 2012، ص ص65، 66.

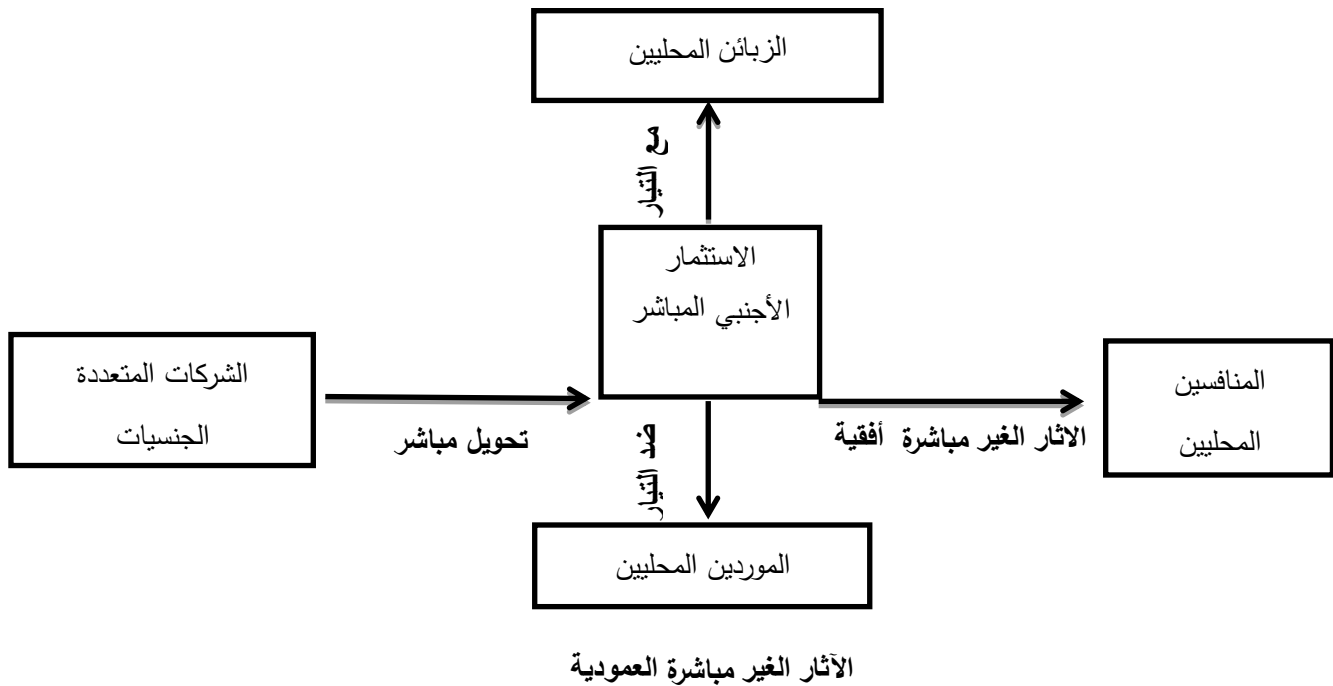
➤ **المعلومات (INFORMATION)** وهي متمثلة بالمعرفة المسجلة أو المسموعة والمواصفات والأساليب بتطوير التكنولوجيا واستعمالها وتشغيلها وإدارتها والتدريب عليها وصيانتها.

فارتفعت عمليات البحوث والتطوير التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها بمقدار 56,7 مليار دولار في سنة 2014¹.

➤ **الخبرة الفنية (KNOW-HOW)** وهي المتمثلة في الاستخدام السليم للمعلومات والاتصالات الشخصية اللازمة لتشخيص المشكلات وتقديم الحلول المناسبة لها.

ويتم نقل التكنولوجيا بواسطة آلية مباشرة وغير مباشرة² حسب الشكل رقم (10-1).

الشكل رقم (10-1) : آلية نقل التكنولوجيا للدول النامية



Source : Cristina Jude. **Investissement direct étranger, transfert de technologie et croissance économique**
En Europe Centrale et Orientale. Magazine Economies et finances. Université d'Orléans, France, 2012, p 21.

¹ Statistics on u.s.affiliates of foreign multinational entreprises for 201 6, p 2.

² Cristina Jude. **Investissement direct étranger, transfert de technologie et croissance économique**
En Europe Centrale et Orientale. Magazine Economies et finances. Université d'Orléans, France, 2012, p 21.

المطلب الثالث: التأثير الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية

تسارع النمو الاقتصادي في أفريقيا من 3,7% في سنة 2013 و بنسبة 3,9% في سنة 2014، وكان هذا النمو يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر عنصرا متزايدا من النمو الاقتصادي الشامل في المنطقة؛ وساعد النمو بدوره إلى جذب المزيد من الاستثمارات.

زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر زاد من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,1% بين سنتي 2013 و 2014 وسوف تصل إلى المتوقع 4,2% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016¹.

جاءت أفريقيا في المرتبة الثانية بعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2014؛ حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ثاني أكبر مصدر خارجي لتمويل أفريقيا.

1. تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة العالمية: تستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات

على نسبة كبيرة من حجم وحركة المبيعات الدولية وهي تؤثر على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة.

¹ تقرير الاستثمار العالمي ، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، الأونكتاد 2017، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الجدول رقم (1-4): أهم المستوردين والمصدرين من الدول النامية في التجارة السلعية العالمية
الوحدة: مليار دولار

المصدرين			الموردين		
المرتبة	البلد	القيمة	المرتبة	البلد	القيمة
1	الصين	2342	3	الصين	1959
7	روسيا	498	11	روسيا	308
13	الهند	322	8	الهند	463
17	ماليزيا	234	19	ماليزيا	209
19	البرازيل	225	16	البرازيل	239
21	تركيا	158	15	تركيا	242
35	الجزائر	63	33	الجزائر	58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بـ International Trade Statistics 2015 .

الجدول رقم (1-5) : أهم المستوردين والمصدرين من الدول النامية في التجارة الخدمية العالمية
الوحدة: مليار دولار

المصدرين			الموردين		
المرتبة	البلد	القيمة	المرتبة	البلد	القيمة
5	الصين	232	2	الصين	382
8	الهند	156	8	الهند	147
22	روسيا	56	11	روسيا	119
24	تيلاند	55	28	تيلاند	53
27	تركيا	50	36	تركيا	23
31	ماليزيا	39	30	ماليزيا	45
32	البرازيل	39	17	البرازيل	86

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بـ International Trade Statistics 2015 .

يظهر لنا الجدولين (1-4) و (1-5) المراتب الهامة التي أصبحت تحتلها الدول النامية في التجارة الدولية، سواءا السلعية أو الخدماتية بفضل الانفتاح التجاري الذي سعت لتحقيقه والوصول إليه، خاصة الصين التي احتلت المرتبة الأولى عالميا في التصدير بالنسبة للتجارة السلعية والمرتبة الخامسة عالميا في التجارة الخدماتية.

2. تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على توجهات الاستثمار العالمي: تشير تقديرات الاستثمار

الدولي الصادرة عن الأمم المتحدة سنة 2003 أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم تلك السنة بلغ أكثر من 300 مليار دولار ويلاحظ أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي يتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات، حيث أن أهم سمات وخصائص تلك الشركات هي التمرکز الاستثماري* فنجدها تستحوذ على 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات. ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على نسبة 15% من النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات¹.

3. دورها في تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي: إن تأثير الشركات

المتعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي قد أدى إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، أصبحت فيه وفرات الانتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، بفضل النشاط الاستثماري، الانتاجي، التسويقي والتجاري للشركات المتعددة الجنسيات وما أحدثته الثروة التكنولوجية من إتاحة إمكانات جديدة للتخصص، كلها أدت إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل، ما أتاح للكثير من الدول النامية فرص لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات بحيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك البلدان اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع

* التمرکز الاستثماري: هو إنشاء قاعدة استثمارية ودخول مركز الإنتاج إلى البلد المضيف، ونجده أكثر في الاستثمار الصناعي الذي يتطلب مدة زمنية طويلة ورؤوس أموال كبيرة.

¹ زينب محمد عبد السلام، الشركات المتعددة الجنسيات ومعايير سيادة الدول وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2014، ص 37.

في الصناعة الكهربائية، الالكترونية والكيمائية وخير مثال على ذلك هو تجربة النمر الآسيوية* في جنوب شرق آسيا.¹

4. تأثيرها على اليد العاملة: تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على تطوير المهارات الفردية والمساهمة في استخدام أكثر كفاءة لرأس المال والتكنولوجيا والعمل على خلق المزيد من مناصب الشغل وتحسين مستويات المعيشة وتلبية الحاجيات الأساسية للدول المضيفة. وحسب تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2015 فإن للشركات المتعددة الجنسيات دور مهم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مساهمتها الإيجابية في هذا المجال وتسعى منظمة العمل الدولية لجعل أهداف الشركات المتعددة الجنسيات تتوافق وأهداف التنمية للدول المضيفة.²

5. أثرها في ميزان مدفوعات الدولة : تؤثر هذه الشركات في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة وذلك من خلال دخول رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة والأرباح والفوائد المحولة إلى هذه الشركة في مقرها الأم ورواتب الموظفين والعمال في الفرع الذي يعتبرون من رعايا الدولة المضيفة (أجانب) سيخرجونها من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم وكذلك براءات الاختراع وحقوق الملكية ورسوم التراخيص المدفوعة من الفرع إلى الشركة الأم مقابل استخدام التكنولوجيا أو العمليات الانتاجية والعلاقات التجارية. كل ذلك يسجل في الجانب المدين لميزان مدفوعات الدولة المضيفة وبالتالي فإنه يحدث أثراً سلبياً، إلا إذا قامت الشركات متعددة الجنسيات بالإنتاج للسوق المحلي في الدولة المضيفة وصدرته للدول الأخرى فإن ذلك يساهم في تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.

* النمر الآسيوية أو نمر شرقي آسيا: هو لقب يطلق على اقتصاد دول؛ تاوان، سنغافورة، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية.

سميت بهذا الاسم لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير وتصنيع سريع خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات من القرن العشرين وفي بداية القرن الواحد والعشرين تحولت هذه البلدان إلى بلدان متطورة، وساعدت في نمو اقتصادات بعض الدول الآسيوية.

¹ زينب محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² Report International Labour Organization ILO, Multinational enterprises development and decent work, 2015, P17.

فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي على الدخل أو حصيللة إيرادات الدولة المضيفة مقارنة بالآثار على ميزان المدفوعات فقد أظهرت دراسات التي أجراها كل من STREETEN و LALL و الدراسة التي قام بها SANDERS وزملائه على تسع دول نامية وجود تأثير موجب للاستثمار الأجنبي على دخل الدول التي تم دراستها باستثناء دولتين، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فكانت الآثار سلبية في جميع الحالات¹ وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (1-6): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخل وميزان المدفوعات

دراسة LALL و STREETEN			SANDERS وزملائه		
الدول	مجال التأثير		الدول	مجال التأثير	
	الدخل	ميزان المدفوعات		الدخل	ميزان المدفوعات
الهند	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	الهند	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي
إيران	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	الفلبين	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي
كولومبيا	(-) تأثير سلبي	(-) تأثير سلبي	جواتيمالا	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي
كينيا	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	الأرجنتين	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي
جامايكا	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	غانا	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي
ماليزيا	(-) تأثير سلبي	(-) تأثير سلبي			

المصدر: سعدي فيصل، بن عامر خالد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية، جامعة بومرداس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 22 و 23 أكتوبر 2007، ص 6.

الملاحظ من الجدول رقم (1-6) أن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشرة على ميزان المدفوعات هي سلبية في كلتا الدراستين وفي جميع دول الدراسة، أما التأثير على الدخل فهو متباين من بلد لآخر وهذا

¹ فيصل سعدي ، خالد بن عامر ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي - حالة بعض الدول النامية-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 22 و 23 أكتوبر 2007، ص 5.

بالنسبة إلى STREETEN و LALL * ، أما بالنسبة إلى SANDERS فتأثير الدخل هو إيجابي بالنسبة إلى كل الدول وهذا ما يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي بالنسبة له جد ايجابي ومفيدة بالنسبة إلى الدول النامية.

الجدول رقم (1-7) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم وتوقعاته حتى سنة 2017

الوحدة: مليار دولار

التوقعات			المعدلات				
2017	2016	2015	2014	2013	2011-2009	2007-2005	
1724	1484	1368	1228	1467	1359	1 397	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي
834	722	634	499	697	718	917	الاقتصادات المتقدمة
850	734	707	681	671	561	421	الاقتصادات النامية
53	47	45	48	100	81	60	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
توقعات معدل النمو			معدلات النمو		متوسط معدلات النمو		
2017	2016	2015	2014	2013	2011-2009	2007-2005	مذكرة
16,7	8,4	11,4	16,3	4,6	3,1	40,1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي
16,7	13,9	23,8	28,4	2,7	3,0	48,2	الاقتصادات المتقدمة
15,8	3,9	3,3	1,6	5,0	4,8	26,1	الاقتصادات النامية
12,3	5,3	2,3	51,7	17,0	1,1	48,0	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

Source : world investment report (UNCTAD 2015) , p 5.

الملاحظ من الجدول رقم (1-7) أن توقعات تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015 بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي سوف ترتفع بنسبة 11% سنة 2015 إلى 16% في حدود 2017 ومن الملاحظ أن الدول المتقدمة سوف تستفيد من هذه التدفقات بنسبة 23 % سنة 2016

* Paul streeten و Sanjay lall هما عالمان في الاقتصاد والتنمية في جامعة أوكسفورد بالمملكة المتحدة، أصدرتا كتابا مشتركا تحت عنوان الاستثمار الأجنبي والشركات الغير وطنية والبلدان النامية، تم التطرق فيه لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

و 16% سنة 2017 مقابل 3% و 2% سنة 2015 مع 15% و 12% بالنسبة إلى كل من الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية على الترتيب.

غير أنه في سنة 2016 انخفض الاستثمار الأجنبي بنسبة 2% ليصل إلى 1,75 ترليون دولار و يتوقع أن يصل إلى نحو 1,8 ترليون دولار سنة 2017.¹

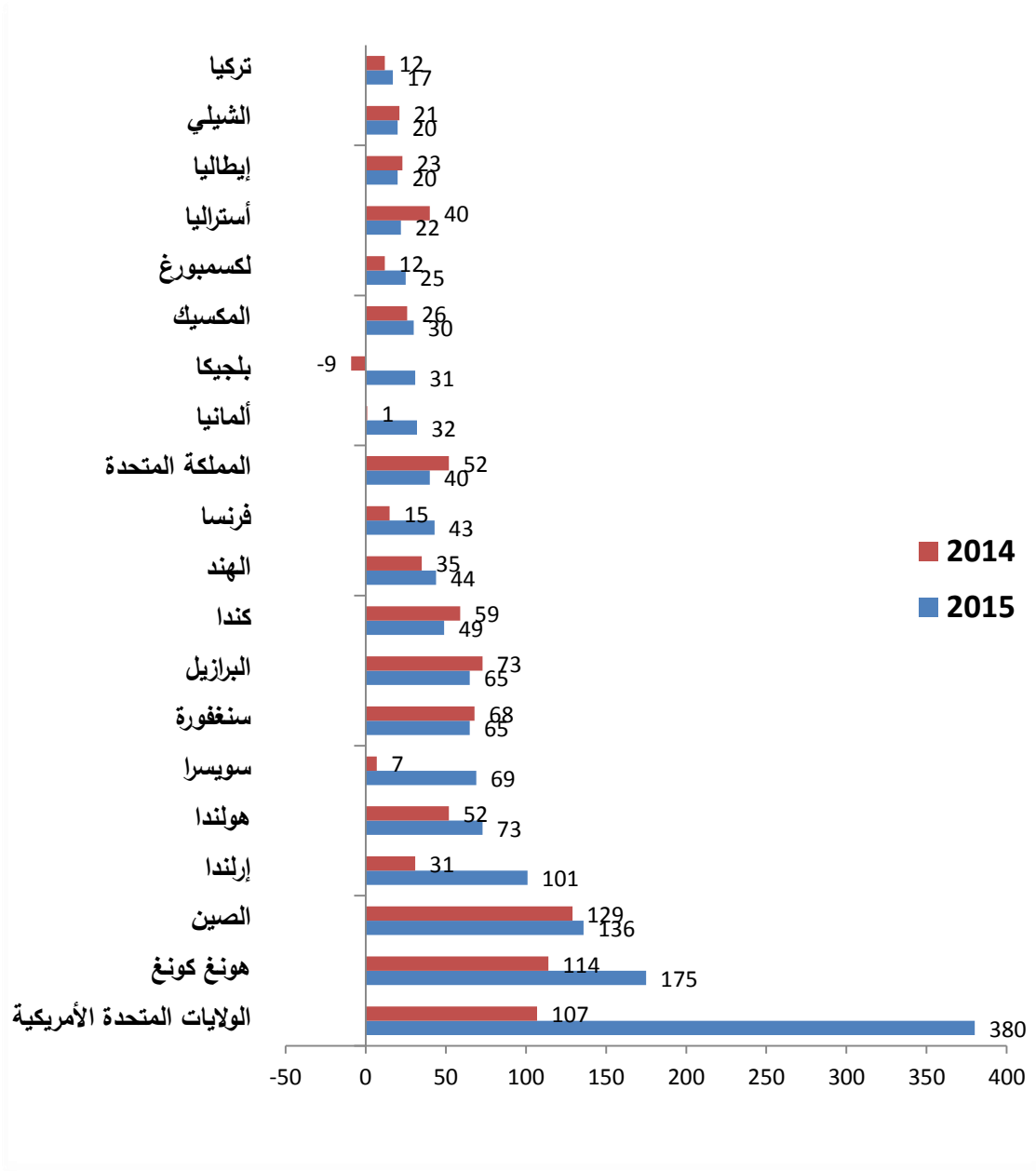
وقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية وخصوصاً شرق وجنوب آسيا بمعدل 17% إلى 448 مليار دولار سنة 2015 فيما استقرت التدفقات الواردة إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي على تراجع طفيف لتبلغ 54 إلى 168 مليار دولار على التوالي؛ بالمقابل تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق قفزة كبيرة في حجم التدفقات الواردة إليها بنسبة 84% إلى 962 مليار دولار سنة 2015 لتمثل 54,6% من إجمالي التدفقات العالمية.²

كما يوضح الشكل التالي أول عشرون دولة الأكثر استقبالا للاستثمار الأجنبي في العالم وموقع بعض البلدان النامية التي تستقبل نسبة هامة من هذه التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر لكل من سنة 2014 و 2015 على التوالي.

¹ Foreign Direct Investment (FDI) Statistics - OECD Data, Analysis and Forecasts, October, 2016, p 2.

² مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، دورية تصدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص12.

الشكل رقم (1-11) : تدفقات الاستثمار الأجنبي لعشرون دولة الأكثر استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2014-2015)
الوحدة: مليار دولار



Source : world investment report, UNCTAD ,2016, P 4.

خلاصة

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من التقارير الدولية، غير أنها اشتركت في مفهوم موحد له، هذا من خلال نقله لرؤوس الأموال عبر الدول، وتشجيع التجارة الخارجية وإبراز الدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، هذه الأخيرة والتي رغم اختلاف تعريفها هي أيضا عند الكثير من المفكرين الاقتصاديين، غير أنها أضحت اليوم ضرورة ملحة للدول النامية من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة والنهوض باقتصاداتها، من خلال تهيئة مناخها الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، المتمثلة أساسا في الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

في الدول النامية

تمهيد

ضمن أهداف تحقيق التنمية أدركت الدول النامية فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع النمو وتطوير الاقتصاد وتنمية البنى التحتية وتوفير فرص العمل إلى جانب نقل التكنولوجيا والتقنيات الجديدة والمبتكرة والصناعات المتطورة والمهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، من هذا المنطلق أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية للدول على اختلاف مستويات تطورها الاقتصادي.

تحاول الدول النامية في ظل احتدام تنافس مختلف الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تهيئة مناخها الاستثماري، لتشجيع وتسهيل جذب أكبر نسبة من هذه الاستثمارات المتدفقة عبر العالم. يعالج الفصل تحليل مناخ الاستثمار في الدول النامية ومدى تأثيره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تخصيص المبحث الأول للدول النامية من خلال التعرف على مختلف تصنيفات العالم الاقتصادي، خصائصها وتحدياتها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مناخ الاستثمار تعريفه، مؤشرات ومحدداته وتضمن المبحث الثالث تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من خلال التطرق لمزاياه وأثاره السلبية والعوائق التي تقف أمام جلبه.

المبحث الأول: اقتصاديات الدول النامية

تتفاوت دول العالم من حيث درجة التقدم والمميزات التي يتصف بها اقتصاد كل دولة؛ ضمن هذا السياق تم تقسيمها وفق عدد من المعايير ولعل أهم المصطلحات استخداما للتصنيف بين الدول من طرف الهيئات الدولية والباحثين شيوعا في العالم هي الدول المتقدمة، الدول الغير متقدمة، الأقل نموا، الدول النامية، الدول السائرة في طريق النمو.

المطلب الأول: مفهوم الدول النامية وتصنيفها

تختلف الآراء حول تصنيف الدول عالميا وذلك حسب ما حققته مؤشراتنا الاقتصادية من سنة إلى أخرى.

1. تعريف الدول النامية

تعرف الدول النامية بأنها تلك الدول التي تتميز بمجموعة من الخصائص السلبية في أداء اقتصاداتها¹ كانهخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومعدل الادخار ومتوسط التعليم والتكنولوجيا المحلية وإنتاجية العمل ووجود عمالة زائدة في مواقع العمل (البطالة المقنعة)، مع عدم وجود توازن وتنوع في النشاط الاقتصادي وهيمنة قطاع على هيكل الاقتصاد مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

لكن بالرغم من عدم تميز دولة ما بجميع هذه الخصائص؛ يمكن أن تكون هذه الدولة دولة نامية، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول، مثل الكويت والمملكة العربية السعودية وغيرها؛ بمعنى هذه الخواص لا يشترط أن تجتمع في دولة ما حتى نحكم عليها بأنها دولة نامية، غير أن خاصية انخفاض مستوى التعليم والتكنولوجيا المحلية تنطبق بالفعل على جميع الدول النامية عامة.

¹ أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص23.

2. تصنيفها

استخدمت هيئة الأمم المتحدة تسميات مرادفة مثل الدول الغير متقدمة، الدول الأقل نمواً، الدول النامية وتعد تسمية دول الشمال ودول الجنوب أحدث تسمية مرادفة، حيث أن معظم دول الشمال غنية ومعظم دول الجنوب فقيرة.

وتصنف دول العالم إلى دول متقدمة وأخرى نامية حسب مجموعة من المقاييس كنصيب الفرد من الناتج الوطني، التركيب المهني لليد العاملة، استهلاك الطاقة، مستوى انتاجية اليد العاملة، مدى ممارسة الزراعة التجارية والاعتماد عليها، درجة استهلاك الفرد من المعادن واستفادته من خدمات وسائل النقل والمواصلات، نسبة المدخرات المحلية إلى جملة الدخل الوطني ونسبة إنفاق الأسرة على الغذاء.

أما تقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد يصنف دول العالم إلى ثلاث تصنيفات أو ثلاث مجموعات وهي الاقتصادات المتقدمة والاقتصاديات المتنقلة والاقتصاديات النامية، كما يبينه الجدول رقم (2-1).

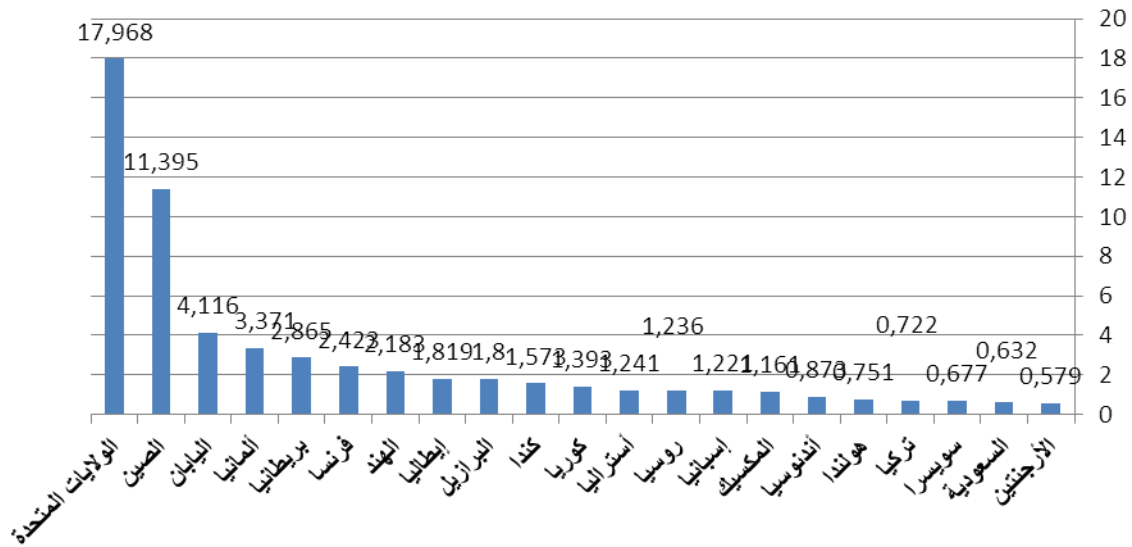
الجدول رقم (2-1) : تصنيفات الأونكتاد لدول العالم

التقسيم	أفريقيا	أوروبا	أمريكا	آسيا	أوقيانوسيا
الاقتصاديات المتقدمة		معظم الدول الأوروبية مثل ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، سويسرا، بلجيكا، الدنمارك وغيرها.	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.	إسرائيل واليابان.	أستراليا ونيوزيلندا.
الاقتصاديات المتنقلة		أرمينيا، ألبانيا، البوسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الجبل الأسود، مولدوفا، صربيا، وأوكرانيا.		أذربيجان، روسيا البيضاء، الاتحاد الروسي جورجيا كازاخستان، قرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان، تركمانستان.	
الاقتصاديات النامية	كل الدول الأفريقية		منها البرازيل والمكسيك كولومبيا الأرجنتين وغيرها.	ماليزيا وتركيا والصين ودول الخليج.	منها كاليدونيا الجديدة، جزر ماريانا الشمالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ب UNCTAD hand book of statistics 2015.

كما أن هناك تقسيمات أخرى؛ من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب الشكل رقم (2-1) أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الشكل رقم (2-2) حسب التقرير الذي أعده البنك الدولي سنة 2015.

الشكل رقم (2-1): تقسيم الدول اقتصاديا وفق البنك العالمي حسب الناتج المحلي الإجمالي الوحدة : ترليون دولار

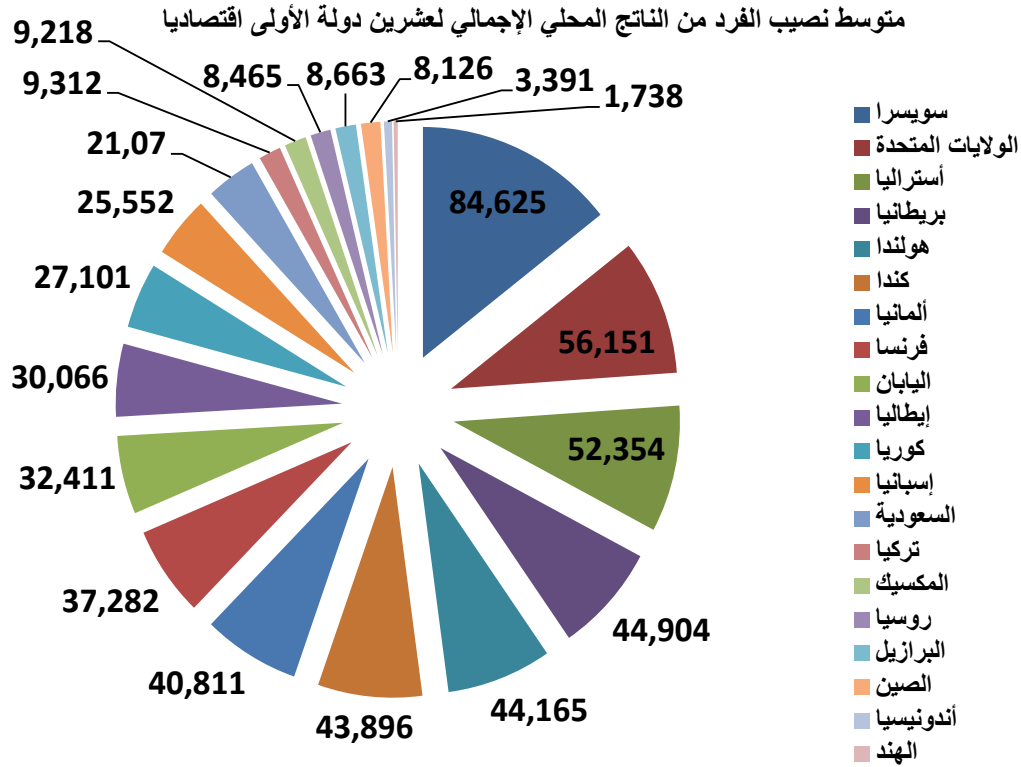


Source: IMF world economic report, 2015, p 21.

من تحليل الشكل رقم (2-1) وحسب ما كشفه التقرير الاقتصادي الذي أعده البنك الدولي لسنة 2015، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحافظ على صدارتها للاقتصاد العالمي، بناتج محلي إجمالي بلغ نحو 17,968 ترليون دولار أمريكي، وبمعدل نمو للناتج المحلي بلغ 2,6%، وجاءت الصين في المرتبة الثانية، حيث بلغ ناتجها المحلي 11,385 ترليون دولار، بمعدل نمو 6,8%، تليها اليابان بـ 4,116 ترليون دولار، بمعدل نمو 2,9%، فيما حلت روسيا في المرتبة الثالثة عشر بنحو 1,236 ترليون دولار، بمعدل نمو سالب -3,8%، وجاءت تركيا بالمركز الثامن عشر بناتج محلي بلغ نحو 722 مليار دولار، بمعدل نمو 3%، تبعثها المملكة العربية السعودية بنحو 632 مليار دولار بمعدل نمو 3,4%.

الشكل رقم (2-2): تقسيم الدول اقتصاديا وفق البنك العالمي حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: الدولار



Source: IMF world economic report, 2015, p 23.

من خلال دراسة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العشرين الأوائل اقتصاديا والمبين في الشكل رقم (2-2)، تم ملاحظة اختلاف ترتيب الدول وفق هذا المؤشر عن ترتيبها وفق حجم الناتج المحلي الإجمالي. تتصدر الترتيب سويسرا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج بلغ 84,625 دولار، وجاءت أمريكا في المرتبة الثانية بمبلغ 56,151 دولار، تلتها أستراليا بمبلغ 52,354 دولار، فيما حلت بريطانيا بالمرتبة الرابعة بمبلغ 44,904 دولار، وتقدمت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الثالثة عشر بمبلغ 21,070 دولار، وتقدمت تركيا إلى المرتبة الرابعة عشر بمبلغ 9,312 دولار.

وجاء في تقرير البنك الدولي لسنة 2016 أن الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع هي التي لديها نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي من 12,736 دولار أو أكثر، والاقتصاديات الصاعدة هي التي يتراوح

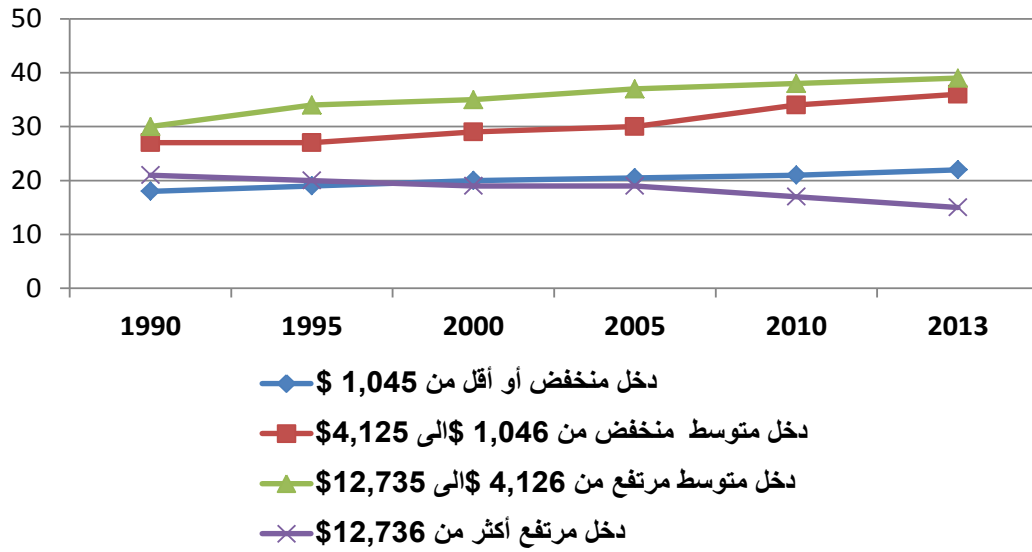
فيها نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بين 4,126 - 12,735 دولار، أما الاقتصاديات النامية

فنصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي 1,045 دولار أو أقل من ذلك.¹

في آخر تقرير للبنك الدولي قدر عدد الدول النامية بـ 135 دولة عبر العالم.²

الشكل رقم (2-3) : تقسيم العالم حسب الدخل الفردي بالنسبة للبنك الدولي

الوحدة: دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بـ report world population data sheet 2016.

الملاحظ من الشكل رقم (2-3) أن الدول ذات الدخل المتوسط هي أعلى نسبة في العالم، وبقيت هذه

النسبة في تزايد مستمر منذ 1990 إلى غاية 2013، باعتبارها تضم أكبر الدول ذات النمو الديمغرافي

الأعلى في العالم كالصين والهند واندونيسيا والبرازيل وهي بدورها من الدول النامية البارزة في الاقتصاد

العالمي خلال السنوات الأخيرة.

¹ World development indicators, 2016, p 3.

² Report World Bank, 2017, p 1.

أما صندوق النقد الدولي فيصنف العالم اقتصاديا إلى مجموعتين¹ وهي الاقتصاديات المتقدمة وتضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة الأورو، اليابان، المملكة المتحدة، كندا، واقتصاديات متقدمة أخرى.

أما الاقتصاديات الصاعدة والنامية ذكر صندوق النقد الدولي عينة تضم 16 دولة من أكبر اقتصاديات الأسواق الصاعدة منها ماليزيا، تايلاند، الفلبين، بولندا، التشيلي، جنوب أفريقيا، إندونيسيا، الصين، المكسيك، روسيا، فنزويلا، تركيا، الهند، الأرجنتين، كولومبيا، البرازيل.

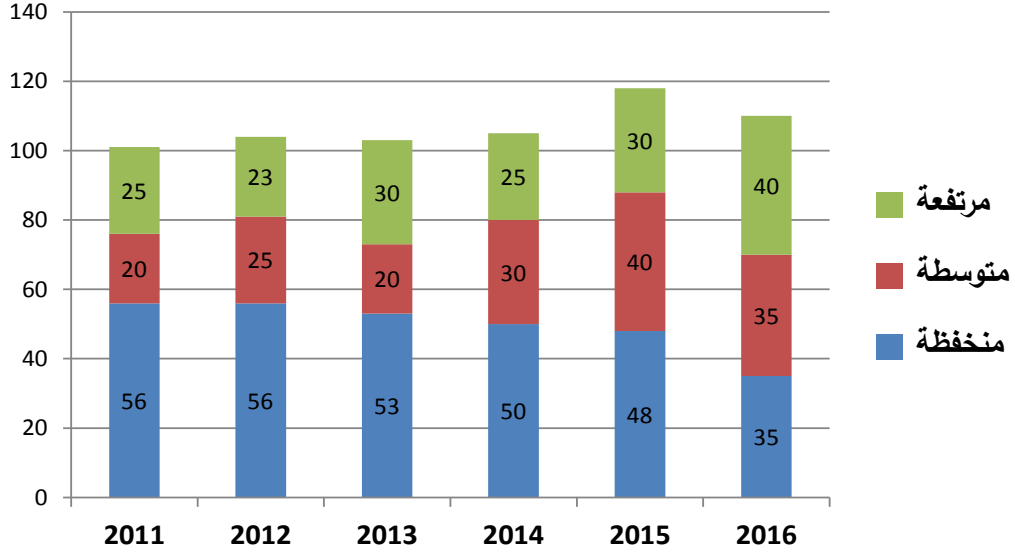
وحسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن هذه المجموعة يمثل اقتصادها 75% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2013 وتساهم الصين لوحدها ب 31% بينما تساهم الاقتصاديات الخمسة عشر الباقية ب 44%.

وبالنسبة إلى صندوق النقد الدولي الدول النامية بدورها تنقسم إلى دول نامية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ودول نامية مرتفعة الدخل.

¹ تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، سنة 2014، ص 2.

الشكل رقم (2-4) : تصنيف الدول النامية من خلال الدخل حسب صندوق النقد الدولي

الوحدة: %



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي 2016، ص 50.

من خلال الشكل رقم (2-4) نجد أن الدول النامية ذات الدخل المنخفض في تزايد مستمر، نتيجة تراجع أسعار السلع الأساسية التي تصدرها هذه الدول وبالأخص الدول المنتجة للنفط والتي تضررت كثيرا بفعل الانخفاض الحاد لأسعاره، فيما زادت الدول المرتفعة الدخل خاصة في سنة 2016 ونجد منها الدول التي تعتمد على تنويع هيكلها الاقتصادي.

أما في المنظمة العالمية للتجارة، يصل عدد الدول النامية إلى 110 دولة، تمثل أكثر من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء، إلا أنها تستحوذ فقط على 25% فقط من حجم التجارة العالمي وتستحوذ الدول المتقدمة على 75% منه¹، تتصف بكون حجم أسواقها نظرا لزيادة عدد سكانها، وتقع هذه الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

¹Report world trade organization, **World Trade Statistical Review 2017**, p63.

توزيع الدول النامية التي تقع في القارة الآسيوية والمحيط الهادي، هو أكثر منه من الدول التي تقع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وهي تستحوذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات العالمية¹.

المطلب الثاني: خصائص اقتصاديات الدول النامية

تتميز أغلب الدول النامية بتصديرها للمواد الأولية في شكلها الخام، بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة في الكثير منها ومن أهم الخصائص المميزة لسياستها الاقتصادية، التطلع بشكل واضح إلى مساهمة أجنبية كبيرة في تمويل التنمية بها نتيجة افتقارها للموارد المحلية، فضلا على أنها تحتاج إلى التقنية والتكنولوجيا الحديثة المستوردة في مجالات الإنتاج والتنظيم والإدارة.

تفضل هذه الدول عادة الاستثمار المشترك كشكل مقبولا من الناحية السياسية ووسيلة من وسائل تحقيق التقدم التكنولوجي، أما بالنسبة للأنواع الأخرى فهي أيضا تقع في دائرة تفضيلاتها².

تفتقر معظم الدول النامية إلى القدرة على تعبئة موارد مالية محلية، ما يدفع بأغلبيتها إلى اللجوء للاقتراض من الخارج لعدم قدرة المدخرات المحلية على تلبية احتياجاتها التنموية مما جعلها تقع في أزمة مديونية وأصبحت هذه الدول تقترض لتسديد فوائد الديون المستحقة عليها وهذا ما أدى إلى تطور حجم هذه المديونية ووقوعها في أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة³.

تتوسع التجارة الصناعية بسرعة بين الدول النامية ذاتها رغم التعريفات الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة عليها، إذ نجدها تركز خاصة على السلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية وهي تشمل السلع الصناعية كثيفة العمالة بصفة أساسية (الملابس، المنسوجات، الجلود، منتجات البلاط، الأحذية

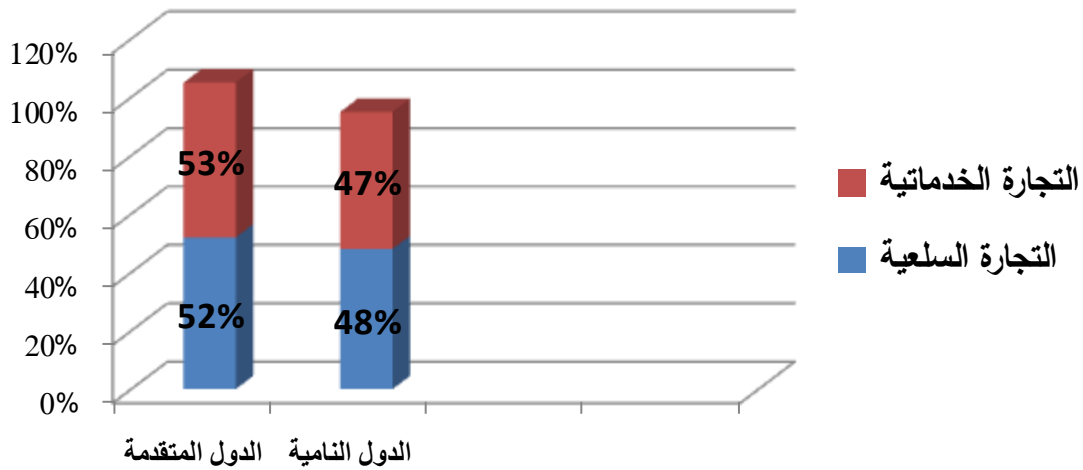
¹ Conférence des nations unies sur le commerce et développement ، **définition de règles internationale en matière d'investissement**، nations unies, new York et Genève, 2008, p 16.

² خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص 141.

³ نور الدين حامد، **آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2013، ص 59.

السلع الزراعية) ويظهر تأثير هذه التعريفات المرتفعة على صادرات الدول النامية أكثر من 60% من منتجات الأحذية والملابس التي تتأثر بهذه الزيادات¹.

الشكل رقم (2-5): نصيب الدول النامية من التجارة الدولية لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بـ report world trade organization 2016.

يوضح الشكل رقم (2-5) أن الدول النامية استطاعت كسب حصة معتبرة من التجارة الخارجية على المستوى العالمي، حيث ارتفعت نسبة تجارتها السلعية من 41% إلى 48% منذ سنة 2005، باعتبار أن التجارة السلعية في العالم لسنة 2015 قدرت حسب المنظمة العالمية للتجارة بـ 16,2 ترليون دولار والتجارة الخدماتية قدرت أيضا بـ 4,68 ترليون دولار².

حسب تقرير المنظمة فإن حجم التجارة لسنة 2015 عرف تباطؤ شديد بالمقارنة بالسنوات الفارطة وأرجعت السبب إلى التباطؤ الاقتصادي في الصين، مما يدل على أن الصين لوحدها، وباعتبارها دولة نامية تؤثر بدرجة كبيرة على الاقتصاد العالمي.

¹ يلماظ اكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والأفاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص

² Report world trade organization, 2016, p p 14,15.

هناك عدة خصائص أخرى تتميز بها الدول النامية منها:¹

- تفكك الهياكل الاقتصادية للدول النامية وضعف إنتاجها ومن أبرز مظاهر ذلك؛ ظهور فجوات بين مختلف القطاعات الأساسية كالخدمات، الصناعة والزراعة وضعف أدائها وإنتاجيتها سواء بالنسبة للعاملين فيها أو بنسبة لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.²
- ضعف الإنتاج، إذ أظهر تفكك الهياكل الاقتصادية ضعفا ملحوظا في الاقتصاد ما أدى إلى الحد من مساهمة الدول النامية ومشاركتها في التجارة العالمية، فظهر النقص الحاد في إنتاجها.
- العجز الكبير في تلبية متطلبات السكان الأساسية وحاجياتهم، ومنها الغذاء إذ تشكو الدول النامية من محدودية المساحات الصالحة للزراعة لامتداد الصحاري والغابات الاستوائية والمناخات الجافة بالإضافة إلى اعتماده على فلاحية تقليدية، مما قلص من كميات الإنتاج التي لا توفر سوى 2533 حريرة في اليوم مقابل 2600، كما أن 98% من السكان الذين يعانون من سوء التغذية يعيشون في الدول النامية، أي حوالي 800 مليون شخص.³
- العجز عن تقديم الخدمات الصحية المحدودة، نتيجة النمو الديمغرافي الكبير وغياب المساكن الصحية وسوء التغذية والنقص الكبير في التجهيزات الصحية والإطارات الطبية، حيث يتوفر طبيب واحد لكل 5833 ساكن، مقابل طبيب لكل 300 ساكن في العالم المتقدم.
- ارتفاع نسبة الأمية بالرغم من سعي الدول النامية للحد من نسبة الأمية فإنها لازالت مرتفعة كما لا تتجاوز نسبة التمدرس 55% في حين تفوق 95% بالدول المتقدمة، هذا ما يمنع من توفير إطارات في شتى المجالات تساعد في خلق المعرفة، الابداع والابتكار والرقى بهذه المجتمعات في الدول النامية.

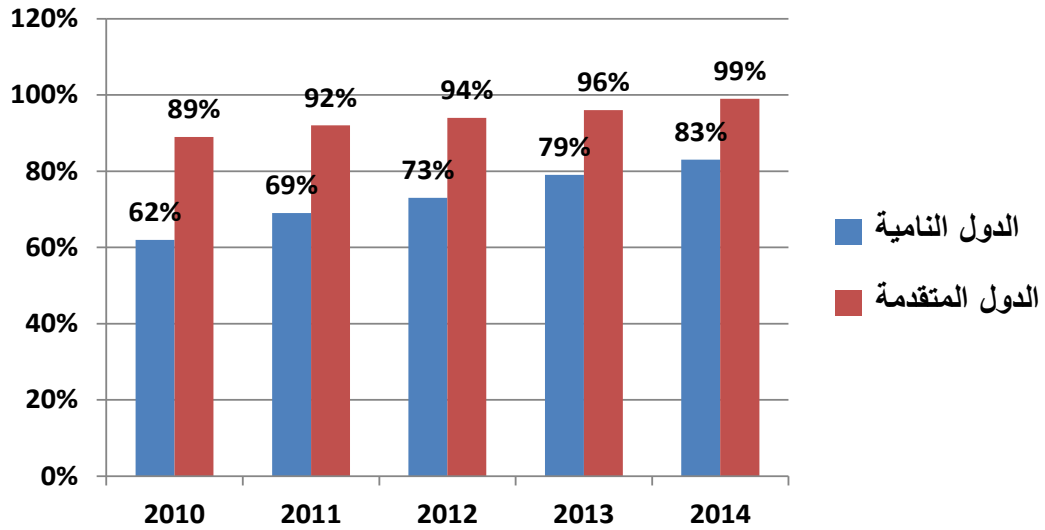
¹ Yves Simon, delphine lautier, Christophe morel, **finance international**, Ed economica, 10 edition, Paris, 2009, p667.

² عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، سنة 2013 ص 364.

³ Report and globalization facts and figures, 2016, p 13.

- تفشي ظاهرة البطالة، فأكثر من نصف اليد العاملة في الدول النامية تشتغل في قطاع الفلاحة التقليدية الموسمية، مما لا يوفر دخلا هاما للأسرة وغياب الصناعة أدى إلى انتشار البطالة والفقر فربح السكان يعيشون تحت حد الفقر في الدول النامية.
- انخفاض مستويات الدخل الفردي في الدول النامية، وبالتالي تراجع مستويات المعيشة، حيث متوسط الدخل الفردي للدول النامية هو أقل من 500 دولار للاقتصاد ذو الدخل الضعيف وحوالي 500 دولار إلى 6000 دولار للاقتصاد ذو الدخل المتوسط¹.
- ضعف مستوى التحكم في التكنولوجيا وقطاع الاتصالات.

الشكل رقم (2-6): تغطية الجيل الثالث حسب حالة التنمية للفترة (2011 - 2014)



Source: report development and globalization facts and figures 2016, p 121.

مع أن تغطية الجيل الثالث في الدول النامية في تزايد مستمر منذ سنة 2010، إلا أنه يبقى ضعيفا إذا ما قورن بالدول المتقدمة، خاصة أننا في عصر تكنولوجيا المعلومات وأن المعلومة بأنواعها أصبحت سريعة التداول في العالم.

¹ Dumas Andrée, l'économie mondiale, commerce, monnaie, finance·Ed de boeck,3eme edition,paris,2008,p56 .

وبالرغم من اتساع نطاق الأنترنت عبر العالم، إلا أنه لا يزال أمرا في غاية الصعوبة بالنسبة إلى الكثير من الدول النامية.

المطلب الثالث: معوقات الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

مع التطور السريع للاقتصاد العالمي أصبح للدول النامية تحديات كبيرة في سعيها لمواكبة التطورات والتغيرات التي تفرضها البيئة الاقتصادية، غير أنها تواجه العديد من المعوقات (الاقتصادية، السياسية والاجتماعية) التي تكبح عملية التغير والتنمية بها.

1. المعوقات المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية

من أبرزها:

- زيادة معدلات تزايد السكان في الدول النامية، مع انخفاض نسبة المندمجين منهم في النشاط الاقتصادي، نتيجة تفاقم أزمة البطالة وعجز السياسات الاقتصادية عن فتح مجالات لاستثمار طاقاتهم الانتاجية في مشاريع متنوعة ذات قيمة مضافة عالية.
- التباين في درجة التطور بين الدول النامية ، ويتضح ذلك جليا من خلال المؤشرات الاقتصادية في كل الدول، وكذا شروط التجارة الدولية الغير متكافئة وأثرها على اقتصاداتها، حيث تؤدي الشروط المجحفة وتدابير الحماية التي تقوم بها الدول المتقدمة إلى تكبيد خسائر قدرتها إحدى المنظمات الدولية الأمريكية (أوكسفام انترناسيونال)* بمبلغ 700 مليار دولار تقريبا في العالم أي ما يعادل 14 مرة ضعف ما تتلقاه تلك الدول من مساعدات مخصصة للتنمية¹.

* أوكسفام انترناسيونال : هي اتحاد دولي للمنظمات الخيرية التي تركز على تخفيف حدة الفقر في العالم.

¹ عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، مصر، سنة 2010، ص 171.

➤ الكثير من الدول النامية تعاني من ضعف الإنتاج الصناعي ودوامة المديونية، وقلة المدخرات والتفاوت في توزيع الدخل وانخفاض في متوسط الدخل.

➤ إن نسبة كبيرة من الدول النامية تفتقر إلى الموارد المالية، الطبيعية، المعارف، التقنية والقدرة على خلق التكنولوجيا والتحكم فيها.

➤ اتباع سياسة الخصخصة والتحرير التي تركز على اعتماد آليات السوق وإلغاء دور الدولة وحرية الاستثمار والتجارة الخارجية، دون النظر إلا لعوامل الربح والخسارة لرأس المال ونتيجة لذلك الحصار أصبحت تلك الدول لا تصنع التنمية بل تشتريها¹.

2. المعوقات المرتبطة بالتنمية السياسية

تتميز أغلب حكومات الدول النامية على أنها احتكارية للسلطة وبالتالي فإن أغلبها يحكم من نخب سياسية تحتكر السلطة السياسية وكل أوجه الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والشعب يكون بعيدا كل البعد عن المشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية، الأمر الذي يخل دائما بمسألة التنمية السياسية في الدول النامية؛ ففي أغلب هذه الدول هناك افتقار للتوافق الإيديولوجي الواضح الذي يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي وهناك ضعف البناء الوطني وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية.

¹ مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، الأردن، سنة 2013، ص 33.

3. المعوقات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية

من أبرزها:

- ضعف المشاركة الجماعية في خطط التنمية بسبب هيمنة فئة معينة من أصحاب المصالح على مشاريع التنمية، فهم دائماً يسعون لاحتكار الامتيازات الممنوحة لهم لفائدة تعظيم مكاسبهم من خلال الاستفادة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لصالحهم¹، بالإضافة إلى المركزية في اتخاذ القرارات التي تتخذ على المستويات العليا دون مراعاة الأشخاص الموجودين في المستويات الدنيا .
- انخفاض المستوى الصحي وانتشار الأمية² وارتفاع معدل الوفيات والمواليد، وعمالة الأطفال وغياب دور المرأة في العملية الإنتاجية ومشاكل الهجرة واللاجئين.
- الفقر حيث يمثل أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في الدول النامية في القرن 21 وتشير الإحصائيات إلى أن نصف سكان العالم فقراء و نحو 1,3 مليار شخص يعيشون تحت خط الفقر.³

¹ مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2011، ص153.

² ياسر خالد، اقتصاديات التعليم، مركز الكتاب الأكاديمي، دمشق، سوريا، سنة 2010، ص 128.

³ المعتصم بالله الجوارته، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج للإشهار والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الدول النامية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مرتبطة بمجموعة من العوامل الأساسية والضرورية التي على الدول النامية مراعاتها وضمانها وهي بدرجة كبيرة مرتبطة بمدى جاذبية مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال للاستثمار المحلي والخارجي.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار مؤشرات وعناصره

يعتبر مناخ الاستثمار من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات والأعمال على المستوى العالمي لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريفه وأهم مؤشرات وعناصره الأساسية.

1. تعريف مناخ الاستثمار

التعريف الأول: حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هو "مجمّل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، القانونية والإدارية التي تشكل المحيط التي تجري فيه العملية الاستثمارية" ؛ هذه العناصر عادة ما تكون مترابطة ومتداخلة تتأثر وتتوثر في بعضها البعض¹ وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابا أو سلبا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.

التعريف الثاني: يعرف أيضا على أنه "مجمّل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه"²، فالوضع السياسي للدول وما تتسم به من استقرار بتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فعالية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء وسياسات

¹ أحمد سمير خلاف، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ 2001، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2015 ص 189.

² قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط، يومي 8 و 9 أفريل 2002، ص 141.

الدول الاقتصادية واجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وامكانياته من بنى تحتية وعناصر الانتاج وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديمغرافية على ذلك يشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار ويلاحظ من التعريف أن مناخ الاستثمار يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.¹

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف لمناخ الاستثمار على أنه " مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية وعلى أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار".

2. مؤشرات مناخ الاستثمار²

تتنوع مؤشرات مناخ الاستثمار طبقا للجهات المصدرة والمستوردة له، تستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة في تصنيف الدول وترتيبها طبقا لتنافسيتها ودرجة جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر وهناك العديد من المؤسسات والمعاهد والمتخصصة في دراسة تلك المؤشرات والتي تتشابه في أغلب مكوناتها.

2-1. مؤشر مخاطرة بيئة الأعمال: تعريف هذا المؤشر هو تعريف حقيقي للمناخ السياسي والاقتصادي للدول والتي يتم تصنيفها وفق خمسة مجموعات:

- دول ذات مناخ مناسب؛
- دول يكون التوجه فيها نحو الوطنية مدعّم بالمؤسسة المالية؛
- دول ذات مخاطرة متوسطة؛

¹ عريقات حربي محمد موسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية لجامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 4 ماي 2007، ص 7.

² عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2012، ص ص 43-47.

➤ دول ذات مخاطرة بالنسبة للشركات الأجنبية؛

➤ دول ذات مناخ أعمال غير مناسب.

هذا المؤشر يولي أهمية كبرى لكل من الاستقرار السياسي وقابلية العملة للتحويل ومستوى النمو الاقتصادي وأهمية أقل لكل من القروض القصيرة والطويلة الأجل.

2-2. مؤشر الحرية الاقتصادية: هو مؤشر لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومات في مواجهة الحرية الاقتصادية للأفراد، المتعلقة بحماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع ويعطي المؤشر صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلاد حيث يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون.

ازدادت أهمية هذا المؤشر لما يخلقه من انطباع ايجابي على اقتصاد الدولة، فهو يدعم عمليات الترويج للاستثمار ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل هي:

➤ السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية)؛

➤ نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي)؛

➤ حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛

➤ أداء القطاع المصرفي والتمويلي؛

➤ ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛

➤ الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛

➤ السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم)؛

➤ وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية؛

➤ مستوى الأجور والأسعار؛

➤ نشاط السوق السوداء الموازية.

مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزان نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة.

وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناء على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي:

(1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة؛

(2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

(3-3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛

(4-5.00) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جداً.

2-3. مؤشر قوة روح المبادرة: هو مؤشر لقياس مدى تعمق روح المبادرة في بيئة الأعمال لجعلها

أكثر تنافسية وكذا قياس مدى نجاح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية لدعم بيئة الأعمال.

طبق هذا المؤشر منذ سنة 2000 في منطقة أوروبا وينص على إحداث تغييرات وتحديد إصلاحات يمكن تلخيصها كما يلي:

➤ تقديم حوافز مالية كمصدر مهم لتوفير رأس المال المخاطرة لدعم تأسيس الشركات الجديدة؛

➤ إزالة القيود على المؤسسات المالية التي تحد من قدرتها على الاستثمار الخاص بالأسهم؛

➤ تطوير الدعم المقدم للشركات لتحسين وضعها المالي؛

➤ تخفيض الضرائب على الأرباح المحتفظ بها لشركات المبادرة؛

➤ تقديم حوافز مالية لدعم شركات المبادرة التي تستمر في تنمية رأس المال البشري لديها؛

- إدخال المواد التي تدرس مفاهيم وآليات روح المبادرة في المدارس والجامعات؛
- تخفيض العبء الضريبي عن شركات المبادرة.
- هناك بعض المؤشرات الفرعية لمناخ الاستثمار وهي¹:
- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي.
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية.
- مؤشر البيئة المؤسسية.
- مؤشر بيئة أداء الأعمال.
- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه.
- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية.
- مؤشر عناصر التكلفة.
- مؤشر الأداء اللوجستي.
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مؤشر اقتصاديات التكتل.
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

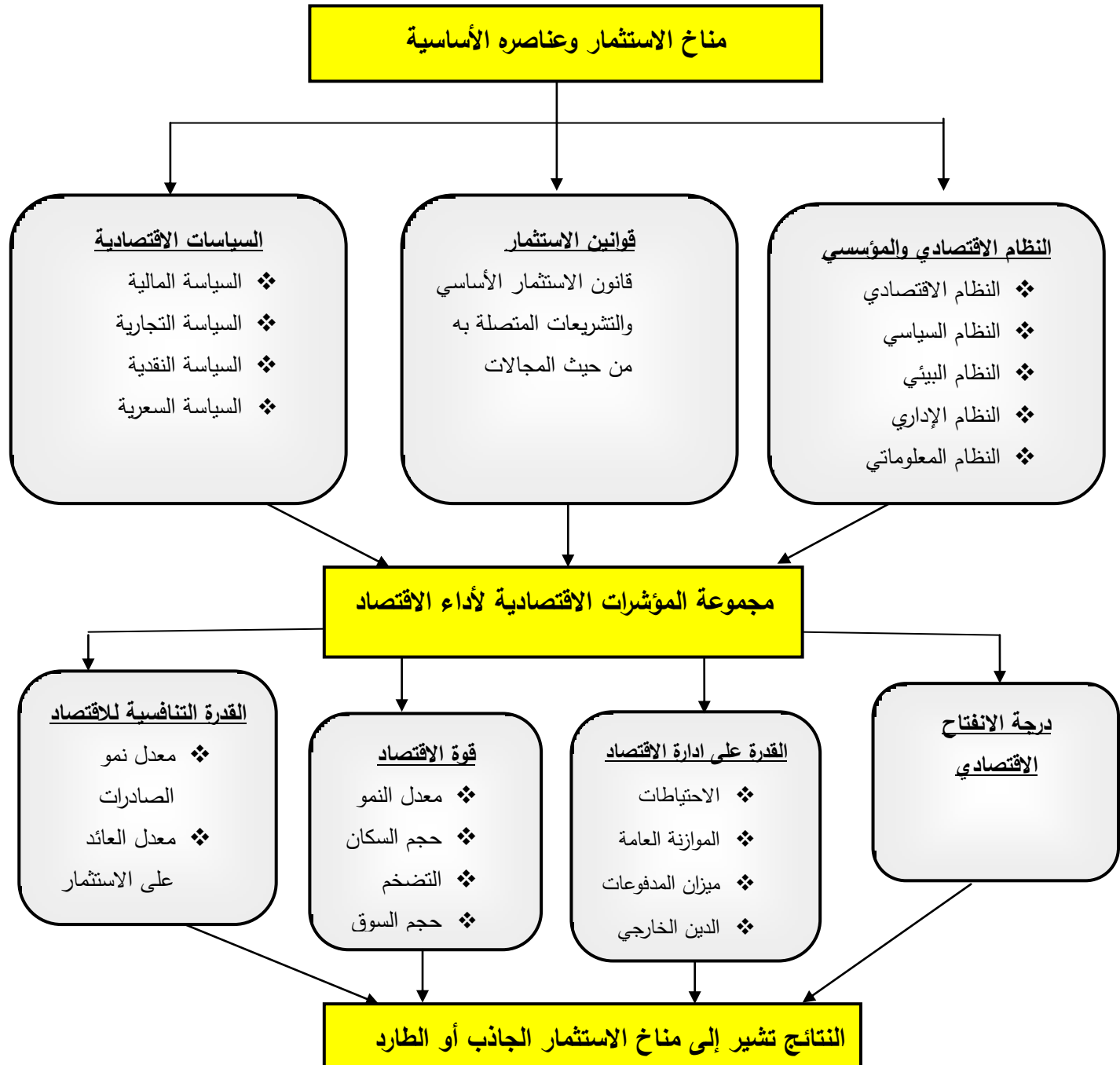
¹ مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 10.

3. عناصر مناخ الاستثمار

يفضل المستثمر بين مجموعة من العناصر التي تحدد نشاطه الاستثماري في البلد المضيف ويمكن

اظهار عناصر المناخ الاستثماري كما هو مبين في الشكل رقم (2-7).

الشكل رقم (2-7): مناخ الاستثمار وعناصره الأساسية



المصدر: حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 23، جامعة الكوفة، العراق، سنة 2010، ص 29.

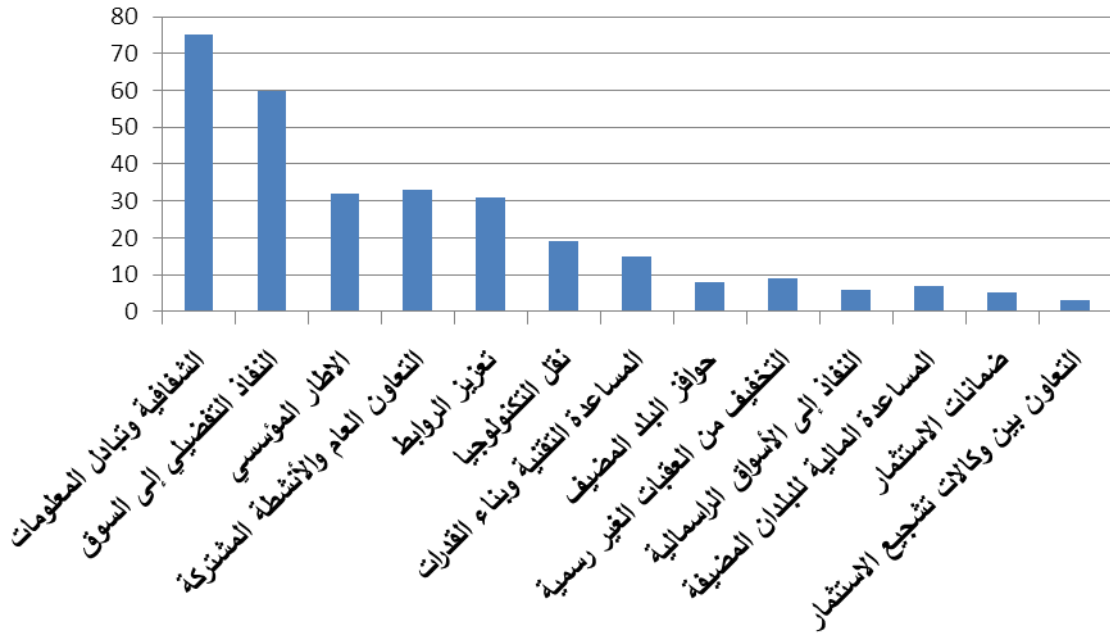
المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار في الدول النامية

يمكن للدول المضيفة جذب أكبر عدد من الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تطبيق أحكام تشجيع الاستثمار الأكثر شيوعاً والمطبقة في اتفاقات الاستثمار الدولية.

1. أحكام تشجيع الاستثمار

الشكل الموالي يبين أكثر أنواع أحكام تشجيع الاستثمار شيوعاً في اتفاقات الاستثمار الدولية.¹

الشكل رقم (2-8) : أشكال تدابير تشجيع الاستثمار المستخدمة في اتفاقيات الاستثمار الدولية



المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقيات الاستثمار الدولية، جنيف، 2008، ص 12.

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقيات الاستثمار الدولية، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لغرض التنمية، جنيف، 2008، ص 22.

➤ الشفافية وتبادل المعلومات

يمكن للشفافية أن تساعد على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نشر المعلومات الخاصة بشروط الاستثمار وفرصه في البلد المضيف، علاوة على ذلك فكثيرا ما ينظر إلى الشفافية وقواعد الاستثمار بوصفها مؤشرا مهما على مفهوم الإدارة الاستثمارية الجيدة الأكثر شمولاً. وجود بيئة أعمال غير شفافة في البلد المضيف قد تزيد من تكلفة المعلومات ويشتت فعالية الشركات.

➤ النفاذ التفضيلي إلى السوق

قد ينشئ النفاذ التفضيلي إلى سوق البلد الموطن من خلال إلغاء الحواجز التجارية الجمركية أو غير الجمركية، حوافز تجارية للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في استخدام البلد المضيف كمنصة لإعادة تصدير منتجاتهم إلى البلد الموطن، وإلى جانب حجم السوق تبين أن الانفتاح التجاري يمثل أحد أصدق المؤشرات على مدى جاذبية موقع ما للاستثمار وقد يشجع خفض الحواجز التجارية وإنشاء أنظمة للأفضلية التجارية بين الدول.

➤ الإطار المؤسسي لمتابعة تدابير تشجيع الاستثمار

يتمثل أحد أهم أوجه قصور اتفاقات الاستثمار الدولية بشأن الشروط المسبقة لأنشطة تشجيع الاستثمار في قلة دقتها؛ فهي غالبا لا توفر تفاصيل بشأن شروط المسبقة لأنشطة تشجيع الاستثمار المتفق عليها وشكلها ولا تتضمن أي آليات متابعة تسمح برصد مدى تنفيذ التدابير التشجيعية وفعاليتها.

➤ التعاون العام والأنشطة المشتركة

تنص بعض اتفاقات الاستثمار الدولية بطريقة عامة جدا على أنه ينبغي للأطراف المتعاقدة أن تضطلع بأنشطة مشتركة لتعزيز التجارة والاستثمار بينه ولا ينص تحديد الطريقة التي ينبغي بها القيام بهذا التعاون والأنشطة التي ينبغي أن يتضمنها.

➤ تعزيز الروابط

تمثل فئة أخرى من تدابير تشجيع الاستثمار التي ترد في اتفاقيات الاستثمار الدولية في تشجيع التدفقات الاستثمارية من خلال توفير أطر واجراءات لتعزيز الروابط وتحفيز المشاريع المشتركة، لا سيما مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فالروابط بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية هي قنوات مهمة يمكن للتكنولوجيا أن تتدفق من خلالها من الأولى للثانية؛ هذه الروابط في الارتقاء بالمؤسسات المحلية وادماج الشركات الأجنبية يزيد من الثبات في الاقتصاديات المحلية. وتتص بعض الاتفاقيات أيضا على تقاسم الخبرات في الأعمال والإدارة.

➤ نقل التكنولوجيا

يشمل العديد من اتفاقيات الاستثمار الدولية أحكاما بشأن نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية؛ فعلى سبيل المثال كثيرا ما تتضمن اتفاقيات التعاون والربط في الميدان الاقتصادي المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وأطراف أخرى أحكاما تيسر الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها.

➤ المساعدة التقنية وبناء القدرات

قد تأخذ التدابير التشجيعية شكل المساعدة التقنية للدول النامية من أجل مساعدتها على تحسين أنظمتها الرقابية والارتقاء بقدراتها المؤسسية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه ومن حين لآخر تستخدم أحكام بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات في اتفاقيات الاستثمار الدولية بالنسبة للأطراف الأقل تقدما.

➤ حوافز البلد المضيف

الحوافز المالية والضريبية هي الأكثر استخداما من بين المجموعة العريضة من التدابير التي يمكن للبلد المضيف أن يتخذها لتشجيع الاستثمار الأجنبي الداخل وفي كثير من الأحيان تفضل الدول المضيضة

الأدوات الضريبية مثل الإعفاءات الضريبية ومعدلات الضرائب المخفضة والحسومات المعجلة مقابل الاستهلاك والإعفاءات الجمركية ويرجع ذلك إلى ضعف القدرة المالية للعديد من الدول النامية المضيفة التي لا تقدر على استخدام أشكال الدعم المباشر للاستثمار الداخل.

➤ التخفيف من العقبات غير الرسمية التي تعترض الاستثمار

تشمل العقبات غير الرسمية مجموعة واسعة من المعوقات التي قد تنجم عن الإجراءات الإدارية والسياسات غير المنشورة للبلد المضيف والصلابة الهيكلية للسوق والمؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تعمل على إبعاد الاستثمار الأجنبي؛ تعرقل أو تمنع ترسيخ الاستثمار وتشغيله ومن الأمثلة عن ذلك الإدارة غير المؤهلة أو غير الفعالة أو التنفيذ الغير سليم للقوانين واللوائح القائمة أو عدم قيام السلطة القضائية بوظيفتها أو عدم استقلالها أو الفساد أو انعدام الأمن أو عدم احترام القانون.

➤ النفاذ إلى الأسواق العالمية

قد يؤدي الاحتفاظ بسوق رأسمالية مفتوحة وحررة إلى تشجيع وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي من خلال خفض تكلفة رأس المال وتسلم بعض اتفاقات الاستثمار الدولية بأهمية إتاحة النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية للأغراض الاستثمارية.

➤ المساعدة المالية للبلد المضيف

قد تأخذ التدابير الأخرى الرامية إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الخارج بين أطراف اتفاقات الاستثمار الدولية، شكل دعم مالي يوفره البلد الموطن للبلد المضيف، من أجل تنفيذ الأهداف العامة للمعاهدة .

➤ ضمانات الاستثمار

نادرا ما تتضمن اتفاقات الاستثمار الدولية أحكاما بشأن ضمان الاستثمار وهي غالبا ما تنظم طبقا لقوانين بلد الموطن وتشجع هذه الضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة غير مباشرة من خلال

الحماية المتوفرة لمستثمري هذه الدول، أما على المستوى الدولي فإن الضمانات تمنح من طرف وكالات متخصصة، مثل وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وتوفر وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف أساسا الضمان للمستثمرين الأجانب ضد قيود التحويل والمصادرة، الحرب، الاضطرابات المدنية وانتهاك عقود الدولة، في حين توفر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الحماية من مخاطر غير تجارية محددة تواجه الاستثمارات العربية.

➤ التعاون بين وكالات تشجيع الاستثمار

قد تأخذ أنشطة التشجيع المشتركة شكل التعاون بصورة أوثق بين وكالات تشجيع الاستثمار في الأطراف المتعاقدة، في حين لا تذكر غالبية اتفاقات الاستثمار الدولية وكالات تشجيع الاستثمار ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي، فهناك عدد قليل من الاتفاقيات التي تدعو إلى توثيق التعاون في هذا الصدد.

2. عوامل جذب الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلدان المضيفة، تعتمد على العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر في تحديد القرار الاستثماري، تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري، ومدى جاذبية المناخ الاستثماري المؤثرة في تدفقات رؤوس الأموال¹، هذا ما قدمه «دانيغ» في دراسته سنة 1988 من خلال طرحه النظرية الانتقائية (The Electic Theory) المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر. أكد دانيغ* أن توجه المؤسسة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر يكون وفق ثلاث شروط، الأول أن تتمتع المؤسسة بإمكانيات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات، الشرط الثاني مدى تمكن

¹ Slim Driss, L'attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie, région et développement, N 25, 2007, P, 140.

* جون هاري دانيغ، هو اقتصادي بريطاني، متخصص في مجال الأعمال التجارية الدولية، بحث في اقتصاديات الاستثمار المباشر الدولي والشركات المتعددة الجنسيات منذ الخمسينيات وحتى وفاته في الثمانينيات، نشر النموذج الانتقائي (OLI) كمزيج من التطوير في نظرية التداخل ولا تزال هذه النظرية سائدة لدراسة أنشطة الأعمال التجارية الدولية.

الشركات للمصلحة في التدويل والاستخدام الأمثل للموارد الخاصة بها، بالإضافة إلى الإمكانيات المتوفرة لدى الدول المضيفة، أما الشرط الثالث يتمثل بكون التدويل مرتبطا بالعوامل التي يجب أن تكون متوافرة في الموقع، حتى تتمكن من المفاضلة بين مجموعة الخيارات المقترحة.

هذه الشروط تشكل في حد ذاتها، محددات رئيسية تدفع بالشركات إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، في هذا السياق ركز دانييل تحليله على نموذج (OLI)، ليبين مختلف الإمكانيات التي إن توفرت للمؤسسة، فإنها تمكنها من التوطن بالخارج، فإن توفرت للمؤسسة الإمكانيات الخاصة بالشركة **Ownership advantage** مثل المزايا التكنولوجية، وفرات الحجم، سهولة الدخول إلى الأسواق، وإمكانات الدولة المضيفة **location advantage** مثل الهياكل القاعدية ونوعية المدخلات، والإمكانيات المرتبطة بالتدويل **internalization advantage** مثل خفض تكاليف الصرف وحماية مهارة التسيير فإنها تتخذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر كخيار أول ، أما الخيار الثاني فيتحقق عندما تستطيع المؤسسة الجمع بين (O) و (I)، وبالتالي تتجه إلى التصدير كأسلوب لاختراق الأسواق، أما الخيار الثالث فيقتصر على التنازل على الرخص، في حالة توفر المؤسسة على الإمكانيات الخاصة بها فقط (O) ¹.

¹ نورة بيري، عبود زرقين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس، المغرب: محددات وآثار، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جوان سنة 2014، ص 110.

الجدول رقم (2-2): نموذج (OLI)

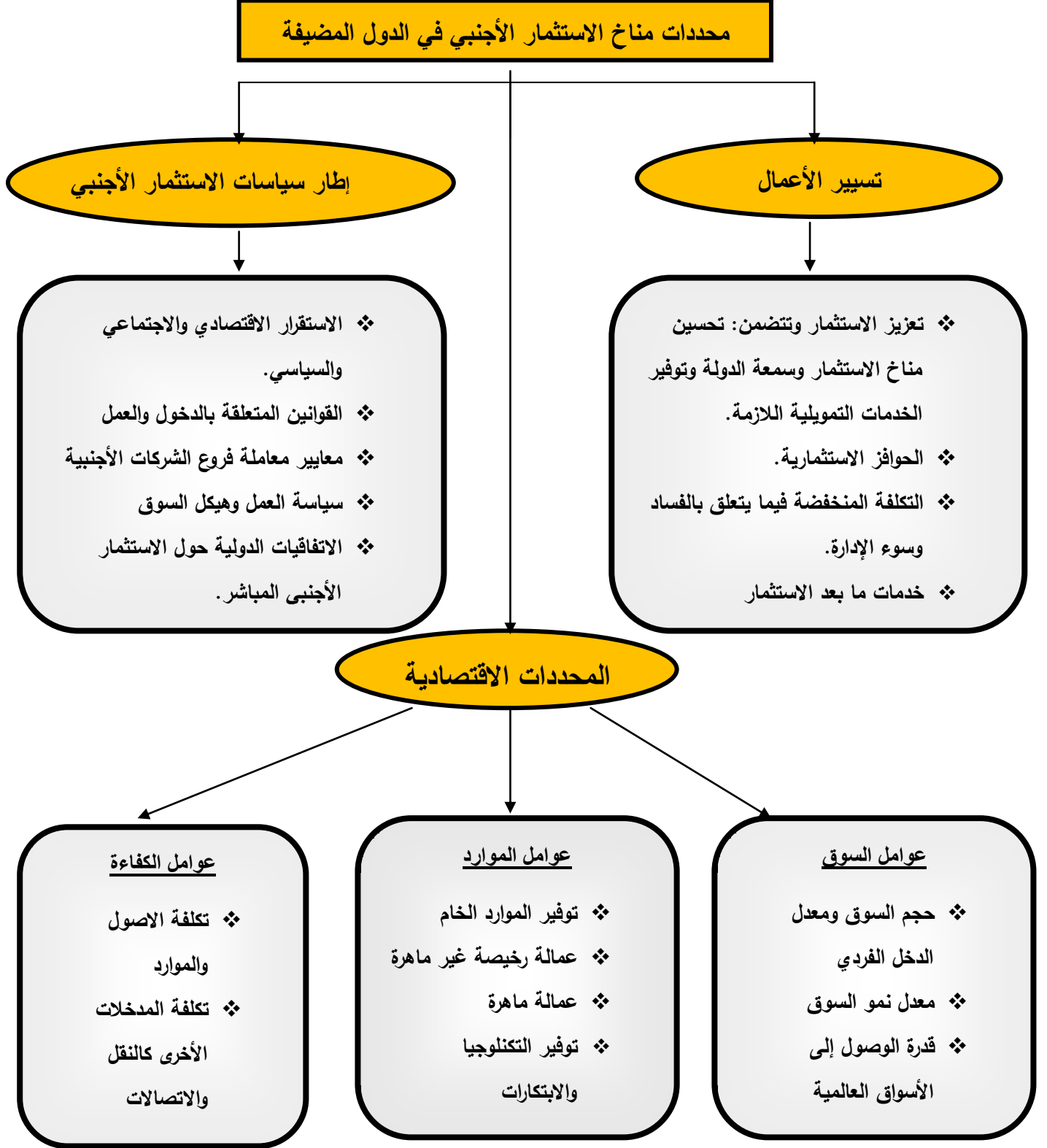
الميزة الداخلية internalization advantage (I)	ميزة الموقع في البلد المضيف location advantage (L)	الامكانات الخاصة بالشركة Ownership advantage (O)
انخفاض في تكلفة الصرف انخفاض في سرقة قانون الملكية التحكم في العرض (كمية وجودة) السيطرة على المنافذ عدم وجود أسواق للعقود الآجلة	جودة المدخلات تكاليف النقل والاتصالات التوزيع المكاني للأسواق والمدخلات إمكانية التوصل إلى اتفاق	الملكية التكنولوجية وفرات الحجم تمايز المنتج أحكام خاصة (رأس مال ، تنظيم) الوصول إلى الأسواق (العوامل والمنتجات)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالمرجع السابق لنورة بيري، عبود زرقين.

كما أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تعتمد عليها الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي سياسة الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة ويمكن تفصيل محددات الدول النامية المضيفة للاستثمار ضمن ثلاث عناوين رئيسية وهي: اطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، تسيير الأعمال¹، حسب الشكل رقم (2-9).

¹ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، الكويت، سنة 2004، ص 7.

الشكل رقم (2-9): محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة



المصدر: حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، الكويت، سنة 2004، ص8.

المطلب الثالث: تحسين مناخ الاستثمار وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

تبذل غالبية الدول النامية جهوداً متنوعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فحصتها منه في الفترة الممتدة من 2000-2015 ارتفعت من 18,7% إلى 43,4%، أما حصة الدول العربية فهي ضئيلة جداً إذ تراوحت بـ 3,5% من الإجمالي العالمي ونحو 9,4% من إجمالي الوارد إلى الدول النامية¹، لذا يجب معرفة العوامل المؤثرة في قرار استثمار الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها أهم قوة مؤثرة في التدفقات التجارية والرأسمالية في العالم، وكيفية توفير المناخ المناسب والجاذب لها.

1. البيئة الاقتصادية

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها، تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر إمكانية الحصول على معدلات عائد كبير غير أن استغلالها يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة ويد عاملة مدربة ومؤهلة رخيصة. لعل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجال البترول في دول الخليج، هو نتيجة لتوفر الموارد الطبيعية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الصين ودول شرق آسيا هو نتيجة توفر اليد العاملة المدربة الرخيصة واتساع نطاق السوق. غير أن توفر الموارد الطبيعية هو شرط غير كافٍ لتبرير تدفق رؤوس الأموال في كل الأحوال، إذ لا بد أن يقترن بعوامل أخرى مثل الأوضاع السياسية والأداء الاقتصادي والمالي وغيرها من عناصر مناخ الاستثمار².

كما أن توفر جميع هذه العوامل لا تكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب توفر هذه الموارد مجموعة حوافز أخرى، مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج الوطني

¹ تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² سهام الدين خيرى، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 29، بغداد، سنة 2012، ص ص 30، 31.

الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي، الخصخصة، حجم القطاع الخاص، درجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج.

ويمكن تصنيف هذه الحوافز المقدمة إلى ما يلي¹:

➤ **حوافز تمويلية:** وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، قد يكون في شكل متاح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها.

➤ **حوافز جبائية:** يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، هناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل إعفاءات ضريبية واستثناءات من رسوم الاستيراد على مواد خام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 سنة ما بعد مرحلة تشغيل مشروع.

➤ **حوافز غير مباشرة:** تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة، كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية وتقوم حكومات الدول المضيفة بمنح الشركة الأجنبية امتياز يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزا احتكاريا في السوق، كما تلجأ بعض حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائيا باستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء وتخفيض قيمة انجازات

¹ محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الأول، شلف، الجزائر، سنة 2002، ص ص 120، 121.

العقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالإضافة إلى إعفاءها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية.

الجدول رقم (2-3): بعض المؤشرات الاقتصادية للدول النامية وتوقعاتها المستقبلية للفترة (2015 - 2017)

التوقعات		السنة	
2017	2016	2015	بعض المؤشرات الاقتصادية
%4,8	%4,5	%3,8	النمو الاقتصادي
%6,2	%5,6	%4,5	الناتج المحلي الإجمالي
			بعض الدول النامية المؤثرة
%6,2	%6,6	%6,9	النمو الاقتصادي للصين
%7,6	%7,6	%7,2	النمو الاقتصادي للهند
%3	%2,9	%2,5	الناتج المحلي العربي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2016.

هذه الأرقام حسب التقارير الاقتصادية تحافظ على هذه المستويات من التوقعات إذا ما حافظت دول شرق آسيا على تقدمها الاقتصادي المستمر وخاصة الصين والهند اللذان يشهدان معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، أما بالنسبة إلى دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية ستظل تعاني من انخفاض إيرادات السلع الأولية خاصة في مجال المحروقات مع استمرار الانخفاض المستمر في أسعار النفط.

2. البيئة القانونية والتشريعية

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد.

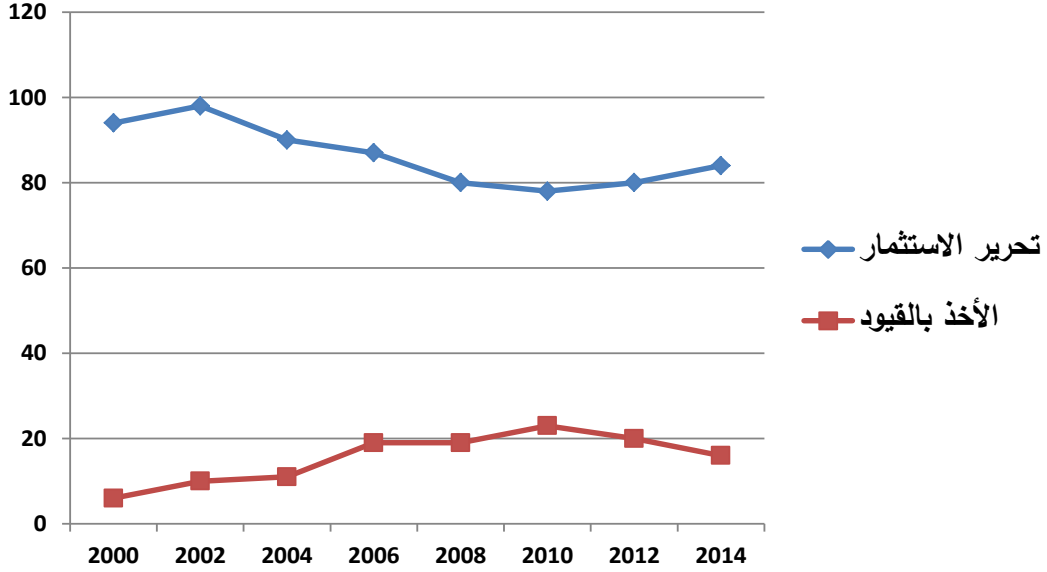
تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى؛ بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد الوطنية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة¹. فالقرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية وعليه فإن وجود نظام قانوني واضح مرن وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي فوجود قوانين واضحة للملكية، يعترف فيها بالحقوق وينظم حدودها وضوابطه أمر لا غنى عنه في أي قرار استثماري، إضافة إلى إصلاح قانون الضرائب يعطي للمستثمر دافعا من أجل الاستثمار وبالتالي انتعاش الاقتصاد وتطوره².

يظهر من بيانات الأونكتاد؛ أن 37 بلدا واقتصادا قد اعتمدت في سنة 2014 ما لا يقل عن 63 تدبير من تدابير السياسات التي تؤثر على الاستثمار الخارجي، من هذه التدابير نجد 47 تدبير لتحرير الاستثمار والترويج له وتيسيره، بينما نجد تسعة تدابير تأخذ بقيود أو أنظمة جديدة بشأن الاستثمار والبقية تأخذ طابع محايد، ازدادت تدابير تحرير الاستثمار ازديادا كبيرا من نسبة 73 % سنة 2013 إلى نسبة 84 % سنة 2014.

¹ موفق أحمد، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، العراق، سنة 2010، ص 147.

² رشيدة مسعودي، العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 6، جامعة الجزائر 3، سنة 2015، ص 76.

الشكل رقم (2-10): التغيرات في السياسة المحلية للاستثمار خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقرير الاستثمار العالمي، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، 2015، ص 25.

الملاحظ من الشكل (2-10) أن العديد من الدول اتخذت تدابير وإجراءات جديدة لتحفيز أكثر الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من سنة 2012 إلى سنة 2014 ، فخففت العديد من الدول القيود على الملكية الأجنبية وفتحت أنشطة أعمال جديدة أمام الاستثمار (مثل البنية التحتية والخدمات)، أما القيود والأنظمة في مجال الاستثمار فنجدتها تركز أساسا في القطاعات الاستراتيجية مثل (الدفاع، النقل والطاقة).

3. البيئة السياسية

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد، أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت 400 شركة من 21 دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية؛ أن 61 % من المستثمرين

يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في الدول النامية¹ حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وبنال رضا واستحسان عدد كبير من مواطني تلك الدولة؛ يعتبر عنصر رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يأتي للاستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن لاستقراره السياسي.

4. البيئة الإدارية

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية. كما أن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمر الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط، والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار.

5. وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده نطاق السوق وإمكانية اتساعه، فالدول المضيفة عليها السعي إلى توسيع الأسواق باتباع سياسة التحرير والتكامل بين التجارة الإقليمية، فوجود المشروع في منطقة الاستهلاك يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المنتج في نقل الإنتاج ويجنبه العديد من المخاطر التي يتعرض لها أثناء نقل السلعة، كما يتأثر أيضا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة المنافسة السائدة في سوق السلعة حيث أن وجود عدد

¹ أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، جامعة الشلف، الجزائر، سنة 2004، ص 93.

كبير من المنتجين للسلعة يعرض المنتج لمخاطر كبيرة كما يعرضه أيضا لتكاليف كبيرة يتحملها في سبيل الترويج للسلعة حتى يقنع المستهلك بأفضلية سلعته على غيرها من السلع .

الجدول رقم (2-4): بيانات حجم السوق لبعض الدول النامية خلال الفترة (2010-2015)

الدول	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	GDP*	73114	77477	78886	82386	79878	71788
تركيا	** السكان	72,310	73,517	74,849	76,223	77,523	78,665
	GDP per***	9960	10450	10700	10800	10630	9950
	GDP	25502	27795	31444	32328	33807	29628
ماليزيا	السكان	28,119	28,578	29,021	29,465	29,901	30,331
	GDP per	8230	9060	10200	10850	11120	10570
	GDP	1,05 ت	1,17 ت	1,19 ت	1,29 ت	1,30 ت	1,14 ت
المكسيك	السكان	118,617	120,365	122,070	123,740	125,385	127,017
	GDP per	8840	9080	9770	9920	10090	9710
	GDP	28605	34853	37343	38866	40196	37030
الإمارات	السكان	8,32294	8,7347	8,9525	9,0399	9,0861	9,1569
	GDP per	34140	35250	40110	43750	44410	43090

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: <http://data.albankaldawli.org>
تم الاطلاع عليه يوم 15.03.2017 على الساعة 13:15.

*مليون دولار

**ألف نسمة

*** (ت) ترليون دولار

الجدول رقم (2-4) يبين أن المكسيك تحتل المرتبة الأولى بعدد سكان يبلغ 127 مليون نسمة تليها تركيا بـ 78 مليون نسمة ثم ماليزيا بـ 30 مليون نسمة وأخيرا الإمارات بـ 9 ملايين نسمة، غير أن عدد السكان ليس مؤشرا كافيا للتعبير عن حجم الطلب الفعلي في السوق المحلية، حيث يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد وبالرجوع إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) التي تأخذ في الغالب لتعبير عن حجم السوق وبيانات الناتج المحلي الفردي (GDP^{per}) التي تعتبر كمؤشر للقدرة الشرائية، نجد أن جميع الدول محل الدراسة في الجدول عرفت ارتفاعا متزايدا للناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 2010 إلى سنة 2014 إلا أنه انخفض سنة 2015 .

أيضا بالنسبة إلى الناتج المحلي الفردي فقد ارتفع في جميع دول الدراسة ورغم أنه عرف انخفاضا في سنة 2015 بالنسبة لجميع دول الدراسة إلا أن هذا الانخفاض كان طفيفا؛ تركيا بـ 6 %، ماليزيا 4 %، المكسيك والإمارات كان بـ 3% فقط. هذه البيانات تدل على تحسن القدرة الشرائية بالنسبة للأفراد وهو ما يعتبر مؤشر جيد ومحفز لجذب الاستثمار الأجنبي.

6. الانتقال من اقتصاد مبني على الموارد إلى اقتصاد متوازن متنوع المصادر

ما زالت الدول النامية تعاني من ضعف في تراكم رأس المال اللازم للاستثمار، فمنها من تعمل على تمويل التنمية من خلال مداخيل عائداتها من تصدير الموارد الطبيعية وذلك لعدم قدرتها على خلق مصادر تمويل حقيقية متنوعة، فعلى الدول النامية التي تسعى إلى تهيئة مناخ مناسب لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر أن تقوم بالإجراءات التالية¹:

➤ **تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي:** نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وامكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فكفاءة انتاجية

¹ رشيدة مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

القطاع الخاص تفوق كفاءة وإنتاجية القطاع العام وله قدرة أكبر على الإبداع وخلق القيمة المضافة العالية في شتى مجالات النشاط الاقتصادي.

➤ **تطوير القطاع الزراعي:** يعتبر القطاع الفلاحي مجال نشاط أساسي واستراتيجي في اقتصاديات الدول النامية، باعتباره قطاع يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة ويتأثر بالتغيرات التي تحصل بها وتساهم المنتجات الزراعية في دعم الاكتفاء والأمن الغذائي الذي يؤدي إلى تخفيض نفقات الاستيراد مما يسمح بتحويل الأموال إلى مشاريع استثمارية أخرى .

➤ **ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم :** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في اقتصاديات الدول النامية، لما لها من دور أساسي في التنمية وتتجسد أهميتها الاقتصادية والاجتماعية في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة وبالتالي المساهمة في معالجة البطالة وزيادة الدخل وتنويعه.

➤ **تطوير القطاع السياحي:** أصبحت السياحة في القرن الثاني والعشرين أحد المكونات الهامة في الهيكل الاقتصادي لكثير من دول العالم، باعتبارها محركا أساسيا لعملية التنمية لما توفره للبلد من عملة صعبة وتوفير مناصب عمل وتنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على تصدير المواد الطبيعية كمصدر أساسي للدخل.

➤ **تفعيل المنظومة المالية والمصرفية:** يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، حيث يساهم في خلق مناخ مناسب للتنمية وتطوير اقتصاديات الدول وذلك بمنح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها خاصة للقطاع الاستثماري .

الجدول رقم (2-5): المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب)
لسنة 2016

الترتيب حسب قيمة المؤشر 2016	المجموعة الجغرافية	2016		2015		قيمة التغير عن 2015	نسبة التغير عن 2015 %
		القيمة	متوسط الترتيب داخل المؤشر	القيمة	متوسط الترتيب داخل المؤشر		
1	منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية*	58,7	21	59,4	21	-0,67	-1,12
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	50,3	42	50,4	42	-0,1	-0,28
3	أوروبا وآسيا الوسطى	47,6	47	47,5	47	0,1	0,14
4	المنطقة العربية	40,2	68	40,2	68	0,1	0,19
5	أمريكا اللاتينية والكاربيبي	39,1	73	39,3	71	-0,2	-0,57
6	جنوب آسيا	35,7	83	35,2	84	0,5	1,42
7	أفريقيا	33,6	88	32,7	88	0,9	2,61

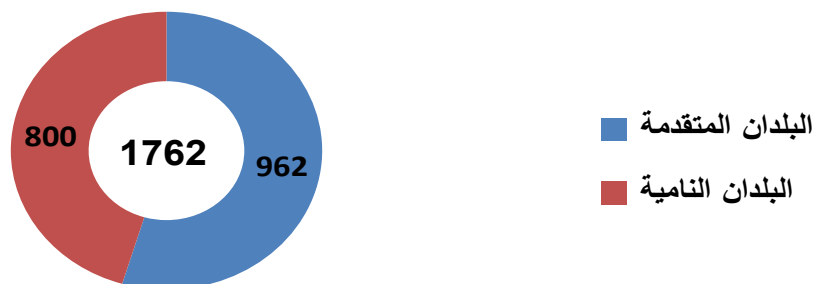
المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016، ص 35.

من الجدول رقم (2-5) تشير النتائج؛ أن جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفعت بمقدار 0,1 نقطة أي 0,2%، واحتلت بذلك المرتبة الرابعة على مستوى العالم وهو ما حدث بالنسبة إلى دول أوروبا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وأفريقيا، في المقابل انخفاض قيمة المؤشر لكل من دول منظمة التعاون الاقتصادي وشرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية، غير أن هذا الانخفاض لم يؤثر كثيرا وبقيت النتائج مماثلة لسنة 2015، وعلى غرار هذا الترتيب فإن الدول النامية إجمالا احتلت المراتب الأخيرة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، المتمثلة في مجموعة التعاون الاقتصادي ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، التي تستثني وجود الصين فيها باعتبارها أكبر بلد جاذب للاستثمار الأجنبي.

* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development : هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإنعاش التبادلات التجارية؛ تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر، تأسست في 30 سبتمبر سنة 1961، مقرها الرئيسي في باريس، تتكون من 34 دولة.

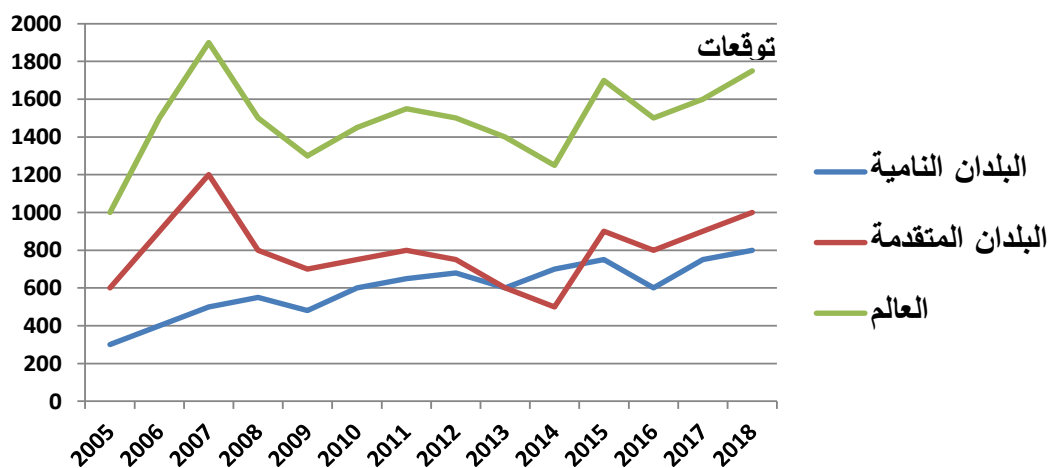
الشكل رقم (2-11) : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حتى سنة 2016

الوحدة: مليار دولار



Source : Rapport CNUCED, 2016, p2.

الشكل رقم (2-12) : التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوقعاتها إلى غاية سنة 2018



Source : Rapport CNUCED, 2016, p 2.

يشير الشكلين رقما (2-11) و (2-12) إلى استحواذ الدول المتقدمة على أكبر حصة من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم فمن مجموع 1762 مليار دولار، حصة الدول المتقدمة بلغت

962 مليار دولار مقابل 800 مليار دولار للدول النامية ، وباستثناء سنة 2014 التي انخفضت خلالها حصت الدول المتقدمة إلى 522 مليار دولار، استطاعت هنا الدول النامية أن ترفع حصتها إلى 721 مليار دولار ، وذلك بعد 5 سنوات تقريبا منذ الأزمة العالمية 2008-2009 غير أن الدول المتقدمة تبقى المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي الوافد في العالم و هذا بواسطة عمليات الدمج والاستحواذ الدولية .

هذه النتائج تدل على وجود تنافس بين الدول النامية والدول المتقدمة على استقطاب أكبر عدد من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وما تفوق الدول المتقدمة في عملية جذب الاستثمار إلا دليل على تمتعها بمناخ استثماري جاذب ومناسب للتطلعات الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الفرص والعوائق

عرفت تجارب الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1982، مزايا وعيوب ارتبطت بمدى مساهمة هذه الاستثمارات في عملية التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بها.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

بالنسبة للدول النامية فإن هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة بالنسبة لها¹:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول.
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار الوطني الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية.
- يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته.
- يساهم في تنمية قطاع التصدير ومثال مساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير المعرفي والتكنولوجي في الدولة المضيفة ومثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا وغيرها.

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الناشر في عصر العولمة، مصر، سنة 2007 ص

- مصدر مهم للتمويل الخارجي لأنه على عكس الأشكال الأخرى لرأس المال، فإن الاستثمار الأجنبي يفتح فرص على مستوى اكتساب التكنولوجيا وخلق وظائف جديدة، ومعارف إدارية وتشجيع الدخول في سوق التصدير وهي عناصر أساسية لاقتصاديات الدول النامية.
- توفر هذه الاستثمارات منفذا إلى أسواق الدول المتقدمة وبالتالي تساهم في تحسين حال ميزان المدفوعات فضلا عن دعم الموارد المحلية للدولة من خلال حصيلة الضرائب على إيرادات الشركات الأجنبية.
- تقوم بتشغيل الموارد بكفاءة وتعمل على خلق سوق تنافسي يساعد على رفع كفاءة المشروعات المحلية.
- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الثروة الوطنية (تكوين رأس المال الثابت) وذلك يتوقف على صافي التدفقات الداخلة والخارجة منه، ويمكن معرفة ذلك على البلد المضيف وفق المعادلة التالية:

$$FDI = CI - Co = f(X + I + E + A) - (K + R + S + P)$$

حيث CI تمثل التدفقات الداخلة والتي تشمل على عائد التصدير (X) وأسهم رأس المال للمستثمر الأجنبي (E) وكذلك القطع الأجنبي الناتج عن نقص الاستيراد فضلا عن المساعدات المتوجهة من البلد الأم أو المنظمات الدولية. أما Co فهي التدفقات الخارجة نتيجة FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر) وتشمل K مستوردات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية. و (R) مستورداته من المواد الأولية، مضافا إليها (S) مستورداته من المهارات الإدارية، علاوة على (P) الأرباح المحولة ، وعليه يساهم الاستثمار

الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في تكوين رأس المال الثابت في البلد المضيف له عندما يكون

$$CI > Co \text{ و بالعكس يؤثر سلبا إذا كان } CI < Co.^1$$

الجدول رقم (2-6): مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي حتى سنة 2015
الوحدة: مليار دولار أمريكي

القيمة بالأسعار الحالية (مليارات الدولارات)					البند
2015	2014	2013	2005-2007 معدلاً ما قبل الأزمة	1990	
1762	1277	1427	1418	207	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1474	1318	1311	1445	242	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
24983	25113	42533	14500	2077	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
25045	24801	24665	15104	2091	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
1404	1595	1526	1025	75	الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
6,0	6,7	6,5	7,3	4,4	معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1351	1509	1447	1101	122	الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
5,6	6,3	6,1	7,5	5,9	معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
721	432	263	729	98	عمليات الدمج والتملك عبر الحدود
36668	34149	31865	20355	5101	مبيعات الفروع الأجنبية
7901	7419	7030	4720	1074	القيمة المضافة للفروع الأجنبية (منتج)
105778	101254	95671	40924	4595	مجموع أصول الفروع الأجنبية
7803	7688	7469	4976	1444	صادرات الفروع الأجنبية
79805	76821	72239	49565	21454	مناصب العمل التي تنشؤها الفروع الأجنبية (بالآلاف)
مذكرة					
73151	77807	75887	51281	22327	إجمالي الناتج المحلي
18200	19429	18753	11801	5072	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
299	311	298	172	29	عوائد ورسوم محصلة
20861	23411	23158	15034	4107	الصادرات من السلع والخدمات

source: World Investment Report 2016, p 29.

¹ حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الملاحظ من الجدول رقم (2-6) أن الاستثمار الأجنبي الوارد والصادر في العالم عرف ذروة الارتفاع في سنة 2015، وساهم بخلق 79805 منصب عمل وتحقيق إجمالي الناتج المحلي بـ 73151 مليار دولار و هذا ما يدل على القيمة المضافة التي تقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر سواء التدفقات الواردة أو الصادرة.

الجدول رقم (2-7) : تدفقات وتوقعات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تصنيف هيئة الاستثمار الدولية للعالم

الوحدة: مليار دولار أمريكي

التوقعات			المعدلات				
2017	2016	2015	2014	2013	2011-2009	2007-2005	بمليار دولار أمريكي
1724	1484	1368	1228	1467	1359	1 397	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي
834	722	634	499	697	718	917	لاقتصادات المتقدمة
850	734	707	681	671	561	421	الاقتصادات النامية
53	47	45	48	100	81	60	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
توقعات معدل النمو			معدلات النمو		متوسط معدلات النمو		بالنسبة المئوية
2017	2016	2015	2014	2013	2011_2009	2007_2005	مذكرة
16,7	8,4	11,4	16,3	4,6	3,1	40,1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي
16,7	13,9	23,8	28,4	2,7	3,0	48,2	الاقتصادات المتقدمة
15,8	3,9	3,3	1,6	5,0	4,8	26,1	الاقتصادات النامية
12,3	5,3	2,3	51,7	17,0	1,1	48,0	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

Source : World Investment Report 2015 , p 21.

الملاحظ من الجدول رقم (2-7) أن توقعات تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015 بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي؛ سوف ترتفع بنسبة 11% سنة 2015 إلى 16% في حدود 2017. حيث أن اقتصاديات الدول المتقدمة سوف تستفيد من هذه التدفقات بنسبة 23 % سنة 2015 و 16% سنة 2017 مقابل 3% و 2% سنة 2015 مع 15% و 12% بالنسبة إلى كل من الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية على الترتيب.

المطلب الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

هناك عدة آثار سلبية يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية منها:

➤ الأثر السلبي الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات وذلك عندما ترفع الشركات المتعددة الجنسيات الاسترداد من السلع الوسيطة والخدمات المختلفة، وتقوم بإعادة الأرباح إلى البلد الأم، بكل ما يتركه هذا التحويل العكسي للموارد من عجز مستديم في ميزان مدفوعات البلد المضيف، تعد ماليزيا مثالا حيا على الاستثمار المباشر السلبي على ميزان المدفوعات، فالإقتصاد الماليزي شهد نموا عاليا وصل إلى حوالي 8,3% سنة 1995، فهي من الدول الصناعية التي تنتهج سياسة الانتاج لغرض التصدير وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في 80% من صادرات ماليزيا الإجمالية ويعد هذا البلد مستقبلا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سجل معدل ادخار عالي ومعدل استثمار أعلى خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، غير أن ميزان المدفوعات الماليزي عرف عجزا ب 4174 مليون دولار في سنة 1995¹.

➤ إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.

¹ كمال عبد حامد آل زيارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنافع والمساوئ، مجلة أهل البيت، العدد 7، كربلاء، العراق، سنة 2009، ص 78.

➤ اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف قد يؤثر سلباً في الثقافة الوطنية، قد يظهر هذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.

➤ يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج في شكل أرباح والعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج.

➤ إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل قد تأتي نتيجة قيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية، والتي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة استقطاب أفضل الكفاءات¹.

➤ تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي للدول المضيضة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا حتماً في المستقبل القريب إلى انهيارها وزوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب والسبب في ذلك كون أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتردها المنافسون المحليون.

¹ أمال تخنوتي، بلال ملاخسو، مرجع سبق ذكره، ص 13.

➤ أخطار الهيمنة الأجنبية على اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار المباشر الأجنبي وتوسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية، من بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية¹.

➤ من بين الأضرار الأساسية لهذه الشركات؛ هو أنها أصبحت تواجه معارضة كبيرة في بلدانها في بعض القطاعات الصناعية، التي أصبحت سببا في حدوث مشاكل بيئية وهذا ما جعلها تقوم بنقل هذه الصناعات إلى الدول النامية ومن بين النتائج الملاحظة على المستوى العالمي هو مشكل ارتفاع درجة الحرارة أو التلوث الهوائي؛ بسبب بعض الغازات ومن أهمها ثاني أكسيد الكربون وهذه النقطة هي محل اختلاف بين الدول النامية والمتطورة، كما أن هذه الشركات أحدثت مشاكل بيئة أخرى ناتجة عن انتهاك الموارد الطبيعية ومنها²:

- الزحف على الأراضي الصالحة للزراعة والغابات من خلال إقامة مشاريع جديدة (مدن موانئ، طرق، وحفر مناجم.....)، وهذا ما يؤدي سنويا إلى تخفيض المساحة الصالحة للزراعة؛
- زيادة معدل التلوث والفساد في المياه والتربة وبالتالي فإن كل ما يحصل عليه من هذه الأراضي يعد مسموما وملوثا.

➤ من الملاحظ أنه وفي أغلب الأحيان فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية، وإنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسة لهذه الشركات والموجودة بالدول المتقدمة بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير، إذا تمت بشكل لا مركزي فضلا عن ندرة

¹ Dwight et perkins Steven, économie du développement, Ed de boeck, 3eme Edition, paris, 2008, p 487.

² Ibid, p486.

الكفاءات والمهارات المتخصصة في الدول النامية مما يؤدي إلى حرمان الدول المضيفة للكثير من التكنولوجيا والخبرات الحديثة، وبالتالي إضاعة الوقت والجهد في ذلك¹.

➤ عدم توجيه الشركات الأجنبية استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي يسهم في علاج تلك الاختلالات باستعمال التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبيا من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية وآخر متخلف تكنولوجيا ويضم الشركات الوطنية، كما أن استثمارات الشركات الأجنبية قد تتوجه نحو الصناعات الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية للبلدان النامية دون تصنيع تلك الموارد في تلك الدول وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية².

المطلب الثالث: معوقات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

الدول النامية قد تتمتع بالكثير من المزايا والخصائص الجغرافية، البشرية، التسويقية وغيرها، غير أنها تفشل في جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها بسبب القيود المفروضة على استثمار هذه الأموال فيها. ويمكن بصفة مبدئية عرض بعض هذه القيود كالاتي³:

- عدم السماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأصول ملكية كاملة أو جزئية؛
- قلة عدد أشكال الاستثمار الأجنبي المسموح بها بصفة عامة؛
- قصر الملكية المطلقة لمشروعات الاستثمار على المواطنين دون الشركات الأجانب؛
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح والأجور الخاصة بالعاملين الأجانب؛
- عدم توافر التسهيلات الجمركية الخاصة بالتصدير والاستيراد؛

¹ موفق أحمد، حلا سامي ، مرجع سبق ذكره، ص 144.

² François Dupuis, investissement des entreprises : faire alliance avec l'étranger pour créer de la richesse ici, Desjardins Magazine électronique sur le site : <https://www.desjardins.com/ressources/pdf/pv151026-f.pdf>, le 26-10-2015, a 20 :49 .

³ موفق أحمد، حلا سامي، مرجع سبق ذكره، ص 134 .

➤ غياب الضمانات اللازمة لتأمين الاستثمارات الأجنبية ضد الأخطار الغير تجارية؛

➤ إصرار الحكومات المضيفة على شرط المشاركة في مشروعات الاستثمار.

كما تصنف بعض العوامل الطاردة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنها عوامل تتأثر بالوضع الاقتصادي أو السياسات المطبقة للدول النامية، هذه العوامل يمكن أن تصبح عوامل جذب وهذا يتوقف على مدى قوة اقتصاد الدول النامية ونذكر منها¹:

- **العوامل الاقتصادية:** مثل مؤشرات الناتج الوطني الإجمالي ومستوى التضخم، لهم أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات، فكلما ضعف اقتصاد دولة ما كلما ابتعد المستثمرون عن الاستثمار فيها.

- **توافر العنصر البشري:** تكلفة عنصر العمل ومدى تأهيله وجودته وكفاءته، كلها عوامل يمكن أن تؤثر على إنتاجية عنصر العمل والتنافسية والقدرة على التحكم في العمليات الانتاجية وزيادة الأرباح ما يساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تحفيز الاستثمار أو طرده.

- **التشريعات الضريبية:** هناك العديد من الدراسات التي ركزت على آثار الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن لها أثر ايجابي على جذب الاستثمار وتنشيطه، بينما اعتبرها البعض الآخر ضعيفة التأثير كون تأثيرها في حالة وجوده يكون إيجابيا اذا كانت العوامل الأخرى متوافرة.

- **البنية الأساسية:** فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمارات نظرا لأنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع استراتيجيات الشركات.

¹ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 105 - 107.

- **حجم السوق والطلب على السلع بالدولة المضيفة:** كلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار، خاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي، والعكس سيؤثر تأثيرا سلبيا.

- **المناخ السياسي للدولة المضيفة:** من المؤكد أن عدم الاستقرار السياسي والأمني متمثلا في النزاعات المدنية والحروب، له تأثير كبير في ارتفاع درجة مخاطر النشاط واستقراره ومنه على قرارات الشركة بالاستثمار في تلك الدولة.

- **وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية:** حيث تبين من خلال العرض للدراسات التي تناولت تنظيمات مثل الاتحاد الأوروبي والأوبك تبين أن تأثيرها شديد الإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **النظام التجاري للدولة المضيفة:** اذا ما قامت الدولة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية فإن الشركات الأجنبية، ستفكر كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار.

- **أسعار الصرف:** يزداد أو ينخفض نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة ضعيفة أو قوية نسبيا بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي إليها الشركة.

- **وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر:** اذا ما كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستتردد كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار.

خلاصة

في ظل تحول اقتصاديات الدول النامية إلى الانفتاح والاندماج في النشاط الاقتصادي العالمي، أضحت الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية لدفع عجلة الانتاج المحلي وتحفيز الاستثمار بمختلف أشكاله غير أن الواقع يؤكد اختلال في توازن المصالح والمكاسب بين الدول النامية والمتقدمة من توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ نجد الدول المتقدمة هي المستفيد الأساسي من هذا الاستثمار وبشكل متزايد، أما الدول النامية فلا يعود إليها إلا جزء ضئيل من هذه الاستثمارات المتدفقة حول العالم، حيث مثلت الدول النامية التي تقع في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أكثر الدول التي حظيت بحصة الأسد واستطاعت اقتناص الفرصة استغلال هذه الاستثمارات للنهوض باقتصاداتها، وارتقت العديد منها إلى مراتب متقدمة في الاقتصاد العالمي منافسة بذلك الاقتصاديات المتقدمة في أكثر من مؤشر. وعليه سيتم في الفصل الثالث إبراز بعض أهم تجارب الدول النامية الرائدة في مجال الاستغلال والتوجيه الأمثل للاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النهوض باقتصاداتها.

الفصل الثالث

تجارب بعض الدول النامية في
جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

عرف النظام العالمي تغيرات جوهرية في بنيته الاقتصادية، ميزها صعود قوى اقتصادية جديدة كالصين والهند والبرازيل إلى جانب القوى الاقتصادية الكبرى، مثلت تجارب معظمها تحدي حقيقي عكس إرادة وجهد هذه الدول لنقل اقتصاداتها من حالة التخلف والاختلال إلى حالة النمو والتطور وعليه كان لا بد من الانفتاح على هذه التجارب وتحليلها بغية الوقوف عند أسباب نجاحها في تشجيع واستقطاب الاستثمار الأجنبي والسياسات المتخذة ضمن هذا الهدف وإن لم تكن الغاية نسخ التجربة، أو اقتباسها، ولكن الاهتداء بها، واستخلاص النتائج منها.

للإلمام أكثر بهذه التجارب تم التطرق في المبحث الأول إلى التجربة الأكثر نجاحا وهي التجربة الصينية، ثم التجربة الهندية في المبحث الثاني والتي لا تقل أهمية عن التجربة الصينية ثم إلى تجربة أخرى متنوعة تقع في أمريكا اللاتينية وهي البرازيل في المبحث الثالث، وذلك من خلال تحليل أهم جوانب اقتصاديات هذه الدول قبل وبعد الاستثمار الأجنبي وأهم الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها هذه الدول لجذب أكبر عدد من هذه الاستثمارات ، وفي الأخير تم إبراز أهم النتائج الاقتصادية التي تم تحقيقها.

المبحث الأول: التجربة الصينية

تعد التجربة الصينية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ من التجارب الرائدة التي ساعدت على صعود الصين وبروزها كقوة اقتصادية عظمى، حيث كانت في مقدمة الدول النامية التي تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق رؤية ذات أبعاد استراتيجية اقتصادية وتنموية.

المطلب الأول: نظرة على تطور الاقتصاد الصيني

عرف الاقتصاد الصيني تحولات عميقة ارتبطت بالديناميكية المتسارعة للاقتصاد العالمي، جعلته ينتقل من التوجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق عبر مراحل متدرجة وهي:

1. الاقتصاد الصيني قبل التحول إلى اقتصاد السوق

عرف الاقتصاد الصيني في هذه المرحلة (1949-1976) تبني النهج الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي للاقتصاد والاعتماد على الذات لتحقيق أهداف التنمية، فعرفت الصين في هذه الفترة أحداث مهمة أثرت على مسارها الاقتصادي أهمها¹:

- الصراع (الصيني السوفيتي) بأبعاده الإيديولوجية والاستراتيجية؛
- سياسة العزلة النسبية التي اتبعتها الصين حتى 1977 والتي عطلتها عن فرص وفوائد يمكن أن تحصل عليها في غياب هذه السياسة؛
- وفرة الموارد البشرية التي أدت إلى رخص عنصر قوة العمل؛
- سيادة النشاط الزراعي مقارنة بالصناعي؛
- ضعف مستوى التقدم التكنولوجي؛
- تدني معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي؛

¹ عدنان مناتي صالح، مرجع سبق ذكره ، ص ص 370 ، 371.

➤ الندرة الشديدة لرؤوس الأموال التي احتاجتها عملية التنمية الاقتصادية.

بعد هذه المرحلة من الأداء السلبي والانعزال، كان لابد من مرحلة جديدة على مستوى الفكر والعمل؛ تمثلت في سياسة الاصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج والتي قادها الزعيم الصيني (دنگ شياوبينغ) منذ سنة 1977؛ تضمنت هذه السياسة منهجية خاصة في التحول نحو اقتصاد السوق، انبثقت من رؤية صينية خاصة اتبعت نموذج التنمية والتحول الاقتصادي الخاص بها، النابع بيئتها الحقيقية.

كان بدء الاصلاح الاقتصادي في الصين سنة 1979 عن طريق منهجية التحول التدريجي من الاقتصاد الموجه مركزيا من قبل الدولة إلى اقتصاد السوق، وفق مراحل متدرجة بقيادة الدولة عبر استراتيجية مدروسة وبرامج واضحة تدمج بين التخطيط وآليات السوق، سميت بمعادلة (اشتراكية السوق) لتعكس فلسفة جديدة تكمن في أن السوق يمكن أن يكون رأسماليا واشتراكيا، حيث تم وصف النظام الجديد للصين بأنه اشتراكية ذات خصائص صينية.

2. التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق

التدرج الصيني إلى اقتصاد السوق مروره بأربعة مراحل هي¹:

-**المرحلة الأولى (1978- 1985):** شملت اصلاح القطاع الزراعي وإلغاء التعاونيات الفلاحية عبر توزيع الأراضي على العائلات الفلاحية التي أصبحت لها القدرة على اختيار المحاصيل التي ترغب في زراعتها مما قادهم إلى إتباع إشارات السوق في عملية التبادل، ما ساعد على تفجير الطاقات وتفعيل المبادرة الانتاجية.

¹ وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق، سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، سنة 2012، ص ص 186-189.

- المرحلة الثانية (1984-1992): فيها تم التحول نحو القطاع الصناعي والتركيز على اصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها؛ أي تحويل الشركات العامة إلى شركات تسير وفقا لمبادئ وآليات السوق، واصلاح نظام التسعير، فقد تم إتباع نظام التسعير المزدوج الذي يعني أن يكون هناك تسعيرين للمنتجات السلعية.

- المرحلة الثالثة (1992-2002) : تضمنت معالجة قضايا الشركات المتعثرة، من خلال إمكانية إيجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحولها إلى شركات مساهمة لم تتوفق في أداءها، والحل في اغلاقها أو الإعلان بإفلاس الشركات الكبيرة ودمج الصغيرة في الأكبر منها ومع أن هذه الحلول تركت آثار سلبية كتسريح العمال وزيادة البطالة قامت الصين بإيجاد حلول لها من خلال إعادة تأهيل العمال عبر فتح مراكز لإعادة التدريب بما ينسجم وفتح مشاريع جديدة لهم، أما الجانب الآخر فيتعلق بضم القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين سواء كان أجنبيا أو محليا، من خلال تشريع القوانين اللازمة والضامنة لعمل آليات السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة.

- المرحلة الرابعة (بداية من سنة 2002): بعد اعتراف أكثر من 150 دولة بتحول الصين إلى اقتصاد السوق، أدركت الصين ضرورة تبني مفهوم التنمية الحديث الذي يركز على التنمية المستدامة، لأن حماية البيئة والاستغلال الأمثل للموارد، يعنيان زيادة الإمكانيات الكامنة لاقتصاديات السوق .

3. مؤشرات اقتصادية مختارة عن أداء الاقتصاد الصيني

يمثل الاقتصاد الصيني اليوم محرك أساسي للنشاط الاقتصادي العالمي، وفق الكثير من المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى بعضها فيما يلي:

➤ الناتج المحلي الخام PIB: تطور ب 9% في المتوسط منذ 25 سنة وقد حددت الصين سنة 2005 هدف مضاعفته أربع مرات إلى أفق 2020.

➤ معيار القدرة الشرائية PPA*: الوزن الاقتصادي للصين تضاعف تقريبا حيث انتقل من 5,1% من PIB العالمي سنة 1985 إلى 12,5% سنة 2003، ما سمح لها بالتقدم على اليابان منذ 1995 وتتقدم من مستوى الاقتصاد الأمريكي¹.

➤ الدخل الفردي السنوي الخام: تضاعف 5 مرات تقريبا ما بين 1990 و 2007 بفضل التصنيع المتسارع، فان الاقتصاد الصيني مقاسا بمعيار PPA يتوقع أن يتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفق 2018.

➤ النمو الاقتصادي: تساهم الصين بثلاث نمو الاقتصاد العالمي، وبفضلها تم انقاذ الاقتصاد العالمي من الانحدار مع تراجع الاقتصاد الأمريكي نهاية 2001، ورغم الهزات القوية التي تعرضت لها أغلب الاقتصاديات بسبب الأزمة العالمية الأخيرة 2008، إلا أن الاقتصاد الصيني تمكن من الحفاظ على قوة دفع النمو الاقتصادي بشكل مستمر ونظر إليه الخبراء كحل أساسي لإنقاذ الاقتصاد العالمي من الأزمة بفضل احتياطاته الكبيرة من العملة الصعبة التي تجاوزت 2 تريليون

* تعادل القوة الشرائية: هي نظرية وضعها غوستاف كاسل سنة 1920، تستعمل في المدى الطويل لقياس التوازن في سعر الصرف بين عملتين وتحقيق المساوات بين العملات، حيث تعادل القوة الشرائية بسعر الصرف يساوي القوة الشرائية لمختلف العملات في بلدانها الأصلية لسلعة معينة من السلع.

¹ عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 11، سنة 2011، ص 81.

دولار، كما تستخدم الصين نصيبها المرتفع من الاحتياطات الصعبة لتبقي السعر العالمي لليوان

(yuan) * تماشيا مع الدولار مهما كان سعر السوق ولو لم يتراجع الدولار أمام اليورو خلال

السنوات الأخيرة، لكان موقع الصين أعلى درجة أو درجتين¹.

➤ تعتبر الصين أكبر منتج ومستهلك للحديد والصلب في العالم، كما تصنف من أكبر الدول

المستهلكة للألمنيوم، الزنك، النحاس والإسمنت، كما سمحت لها احتياجاتها من الطاقة أن تحتل

المرتبة الثانية عالميا في استهلاك البترول مقارنة بدول أخرى.

➤ عرفت صادرات الصين من السلع ارتفاعا ملحوظا؛ حيث انتقلت من 9,75 مليار دولار سنة

1978 إلى 593,37 مليار دولار سنة 2004.

➤ تعتبر الصين أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم؛ حيث ارتفع حجم رؤوس

الأموال الأجنبية من 3,4 مليار دولار سنة 1990 إلى 54,6 مليار دولار سنة 1998.

➤ في مجال التكنولوجيا العالية فإن 88% من الإنتاج الصيني في سنة 2005 كان لشركات

مشتركة غربية صينية، ومن ثم لا تصبح عبارة "صنع في الصين" تعبيرا عن الواقع القائم وإنما

الحقيقة هي " صناعة أمريكية في الصين " أو "أوروبية في الصين " وذلك دليل قاطع على قدرة

الاقتصاد الصيني على جذب الاستثمار الأجنبي².

* اليوان يعتبر العملة الرئيسية للصين ويرمز له ب (CNY).

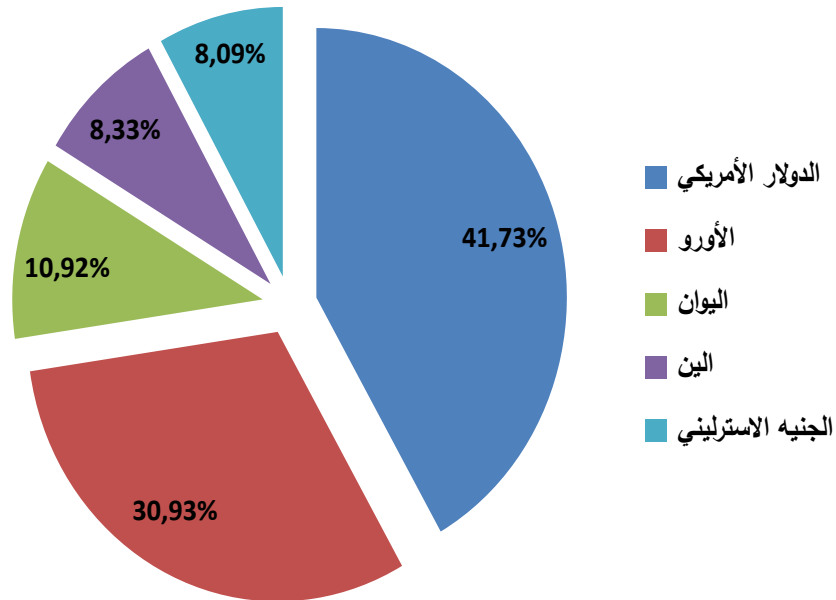
¹ تدسي فشم، ترجمة هالة النابلسي، الصين شركة عملاقة، دار الأبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص 21.

² تامر إبراهيم كامل هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2013، ص 140.

➤ في ما يخص الابداع والابتكار انضمت الصين إلى قائمة الاقتصاديات الأكثر ابتكارا في العالم وتحتل بذلك المرتبة 25 في سنة 2016،¹ والمرتبة 22 في سنة 2017.²

➤ قام صندوق النقد الدولي سنة 2016 بضم عملة الصين (اليوان) إلى سلة حقوق السحب الخاصة بفضل اندماجها في الاقتصاد العالمي، اعترافا منه لما أحرزته السلطات ضمن اصلاح النظام النقدي والمالي الدولي.

الشكل رقم (3-1) : تحديد الأوزان الترجيحية لل عملات في سلة حقوق السحب الخاصة في أول أكتوبر 2016



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2016، ص15.

¹ Global innovation index 2016, p 25.

² Global innovation index 2017 , p 17.

المطلب الثاني: سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

سمح اندماج الصين وانفتاحها على العالم، أن جعل منها البلد النامي الأكثر جذبا للاستثمار، فقد حرصت الصين على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة لإعادة هيكلة المشروعات الصناعية وتحقيق تنمية اقتصادية سريعة، شريطة أن تتجه هذه الاستثمارات في مسار استراتيجية التنمية وتركز على الكفاءة النوعية.

1. مبادئ وإجراءات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

قامت الصين بوضع مبادئ وسياسات أساسية لدعم وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي أهمها¹:

- المثابرة على مبدأ المنفعة المتبادلة وضمان حقوق ومصالح الطرفين الصيني والأجنبي.
- استيراد التقنيات المتقدمة القابلة للتطبيق في الصين.
- تطوير الفعالية الاقتصادية للرساميل الأجنبية من خلال استخدام أسلوب الإدارة العلمية وزيادة أصناف المنتجات ورفع كميتها وجودتها.
- الحصول على أكبر المكاسب من أقل الاستثمارات وتوسيع الصادرات بالعملة الصعبة.
- إعطاء معاملة تفضيلية ممتازة للأجانب الذين يشتركون في مشروعات مشتركة لا سيما في ضرائب الدخل وإعفاء المشروعات ذات التقنية العالية من ضرائب الدخل.
- إعطاء أفضلية في ضرائب الصناعة للمؤسسات الاستثمارية المشتركة حال تعرضها للخسارة حيث يمكن إعفاءها من الضريبة.

¹ عبد الرحمان تيشوري، تجربة الاستثمار الأجنبي في الصين هل نستطيع تقليدها؟، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.voltairement.org/article نشر يوم 16 فيفري 2006، تاريخ الاطلاع عليها يوم 20/02/2017 على الساعة 18:00.

- إعفاء الأجانب في المؤسسات الاستثمارية المشتركة من كافة الرسوم الجمركية والضرائب الصناعية على جميع المستوردات من خارج الصين.
- ضمان حقوق الأجانب في تسيير إدارة المؤسسات الاستثمارية المشتركة.
- الترويج لثقافة التصدير من خلال مزيج من التسويقية.
- التوجه الجغرافي عبر إقامة مناطق اقتصادية خاصة ومدن مفتوحة وإتاحة هذه المناطق لإقامة صلات مع السوق العالمية، تميزت هذه المناطق بقدر كبير من الاستقلال الإداري في مجالات الاستثمار، التسعير، سياسات العمالة، إدارة الأراضي، تقديم الحوافز، التسهيلات والإعفاءات للمستثمرين.
- التوجه القطاعي حيث اهتمت الصين بقطاعات معينة للصادرات وإقامة شبكات إنتاج للصادرات بهدف تنشيط صادرات المؤسسات عالية المستوى في إطار صناعات تستهدف الاحتفاظ بالنقد الأجنبي والحصول عليه.
- إنشاء نظام متحرر لمعاملة الاستثمار الأجنبي من حيث سياسات التوظيف، الأجور والتسعير، حرية استخدام العمال، الإعفاء من الدعم الحكومي، إعفاء الأرباح المحولة إلى الخارج من الضرائب وإلغاء الرسوم على استغلال الأراضي.
- أصدرت الصين أكثر من 100 قانون ولائحة اقتصادية متعلقة بالشؤون الخارجية للمستثمرين.
- وضع ضمان قانوني ودليل إرشاد للمستثمر الأجنبي.

وعلى هذا الأساس تم تأسيس مجموعة مصارف لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي؛ أهمها مصرف الاستثمار الصيني¹ الذي هدف لجمع الأموال الأجنبية لتطوير اقتصاد الصين وكذلك الشركة الصينية للاتئمان والاستثمار ومهمتها اجتذاب الاستثمار الأجنبي واستيراد المعدات المتقدمة وأساليب إدارة المؤسسات والقيام باستثمارات البناء والقيام باستثمارات داخل وخارج الصين. ومنحت الحكومة الصينية المزيد من السلطة لمناطق التجارة الحرة².

➤ تجربة الاستثمار الأجنبي في المدن الصينية مثال مدينة "شنغهاي" ، حيث تعد قلب التجارة والصناعة في الصين وتم اقامة منطقة جديدة شرق "شنغهاي" تمتعت بمعاملة تفضيلية لاستثمار الأجنبي حيث ركزت الاستراتيجية في هذه المدينة على ما يلي:

- التركيز على مفهوم المدينة العالمية التي يتوفر فيها قاعدة صناعية، قطاعات مالية، تجارية وخدماتية متقدمة والتركيز على العمالة الكثيفة والتكيف مع أليات السوق، الأمر الذي حول "شنغهاي" إلى مركز الصين الاقتصادي والتجاري والتقني.

- رفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني حيث أعطت استراتيجية "شنغهاي" الأولوية لتطوير التقنية المتقدمة لا سيما في مجال الدوائر الإلكترونية المتكاملة وأجهزة الكمبيوتر وصناعة أجهزة الاتصالات.

- تحويل المدينة إلى أكبر مركز مالي في المنطقة الآسيوية، حيث تضم المدينة أهم أسواق الصين المالية مثل سوق الأسهم والسندات والسلع والعملات.

- أصبحت "شنغهاي" رأس التتين حيث يعيش فيها 350 مليون إنسان في رخاء اقتصادي.

¹ Galina hale, cherul long, **foreign direct investment in china, winners and losers**, Ed world scientific publishing, USA, 2012, p 7.

² China outlook report , **A new era, a new paradigm of globalization** , 2018, p 42.

- تمثل هذه المدينة أكبر تجربة صينية في مجال تطبيق آليات السوق الظاهرة والخفية لدعم اقتصاد السوق من قبل الدولة.

- حققت استراتيجية "شنغهاي" نتائج مثيرة للإعجاب حيث يبلغ معدل النمو السنوي فيها 14% وتعتبر أكبر موقع تنمية في العالم في الوقت الحاضر.

كما توجد تجارب أخرى مثيرة وخاصة مثل مدينة "شي جن" وهي منطقة مجاورة لهونغ كونغ تبلغ مساحتها 2000 كم² مربع وهي تنافس "هونغ كونغ" في كل شيء في ناطحات السحاب والمصارف، البورصات، الشركات الأجنبية والأسواق التجارية، حيث يقول أحد المتخصصين أن نمو هذه المدينة كان أعلى نمو في العالم، فهي كانت مدينة صغيرة سكانها 70 ألف نسمة سنة 1980 وهي اليوم 2,5 مليون نسمة وفيها أبنية برجية تصل إلى 50 طابق ويتوقع المتابعون أن تنافس هذه المدينة "هونغ كونغ" وتسبقها في جميع المجالات.

ركزت الصين كذلك على موضوع المناطق الحرة والبورصة علما أن تجربة البورصة في الصين هي تجربة حديثة لكن يرغب الصينيين إلى نقلها إلى كل مناطق الصين كما هو الحال في مدينة "شي جن" حيث تسمح الحكومة وتتجه إلى افتتاح مناطق حرة جديدة وبورصات جديدة .

2. الاجراءات القانونية والتنظيمية الخاصة بالاستثمار

انطلاقا من الرغبة في إيجاد بيئة استثمارية جيدة تشكل عاملا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بذلت الحكومات الصينية المتعاقبة جهودا حثيثة لتوفير البنى التحتية اللازمة، أرست بصورة

تدرجية منذ السنة 1979 نظاما قانونيا متكاملًا نسبيًا للاستثمار يقوم على مجموعة من الأسس والقواعد¹.

2-1. القوانين، التشريعات واللوائح التنفيذية منها:

- القانون الخاص بالمؤسسات المشتركة للاستثمارات الصينية الأجنبية.
- القانون الخاص بمؤسسات التعاون الصيني الأجنبي .
- القانون الخاص بالاستثمارات الأجنبية الخاصة .
- القانون الخاص بضريبة الدخل على المؤسسات والاستثمارات الأجنبية.
- لوائح توجيه الاستثمار الأجنبي.
- القانون الخاص بحماية استثمارات مواطني " تايوان".
- فهرس إرشادي للصناعات التي يمكن أن يستثمر فيها رجال الأعمال الأجانب.
- فهرس الصناعات التفضيلية التي يمكن أن يستثمر فيها رجال الأعمال الأجانب في المناطق المتوسطة والغربية من الصين.
- إلى جانب قوانين أخرى كقانون الشركات وقانون العقود وقانون العمل ومعاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف خاصة بحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي.
- **المشاريع الاستثمارية:**

تماشياً مع نمط النظام الاقتصادي الذي تتبعه الصين والسيطرة التي تمارسها الحكومة على النشاط

¹ مركز دراسات الصين وآسيا، تجربة الصين مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مقال بدون مؤلف على الموقع الإلكتروني: <http://www.chinaasia--rc.org/index.php?p=32&id=178> ، تاريخ الاطلاع عليه يوم 2016/02/20 على الساعة 17:00.

الاقتصادي، وضعت الحكومة ضوابط للاستثمار، إذ صنفت لوائح توجيه الاستثمار الأجنبي

المشاريع الاستثمارية ضمن أربع فئات:

➤ **الفئة الأولى:** المشاريع التي تشجع الحكومة الصينية إقامتها وتشمل هذه الفئة المشاريع التي

ستقام في المناطق الغربية والمتوسطة التي تسعى الصين لتنميتها وتخصها بمعاملة تفضيلية ومزايا

وحوافز أكبر من تلك الممنوحة للاستثمارات في المناطق الشرقية الأغنى في الصين.

وهي تشمل الآتي :

- المشاريع الخاصة بالتكنولوجيات والتنمية الزراعية الحديثة الشاملة، صناعات الموارد، النقل

والمواد الخام الهامة.

- المشاريع التي تقدم تقنيات عالية وحديثة، الصناعات التي تحسن نوعية المنتجات وترفع الفعالية

الاقتصادية أو تنتج التجهيزات والمواد الجديدة التي تعجز القوة الإنتاجية الصينية على إنتاجها

بكميات كافية .

- الصناعات التي تتناسب مع متطلبات السوق وتفتح أسواق جديدة أو تزيد القوة التنافسية الدولية

للمنتجات.

- الصناعات التي تستخدم التقنيات والتجهيزات الحديثة التي تتيح توفير الموارد والمواد الأولية

وتساعد في الوقاية من تلوث البيئة.

➤ **الفئة الثانية :** المشاريع المسموحة، تشمل هذه الفئة كل المشاريع التي لا تعتبر مقيدة أو

محظورة، المسموح القيام بها من طرف الاستثمارات الأجنبية التي تصدر منتجاتها إلى الخارج

مباشرة فهي مشاريع مشجعة تتمتع بالمزايا والأفضليات الممنوحة للمشاريع المدرجة ضمن الفئة

الأولى.

➤ **الفئة الثالثة:** المشاريع المقيدة وتشمل هذه الفئة مجموع المشاريع والصناعات التالية:

-الصناعات المتخلفة في المستوى التقني.

-الصناعات التي لا توفر الموارد وتضر بالبيئة.

-المشاريع المرتبطة بالتقيب واستخراج أنواع معينة من المعادن المفروض عليها سياسة حمائية.

إلا أنه يمكن أن تعتبر بعض المشاريع المقيدة مسموحة؛ إذ شكلت قيمة صادراتها أكثر من 70% من قيمة المبيعات، كما يمكن تطبيق سياسات مرنة بشأن المشاريع المقيدة التي قد تساهم في

تنمية المناطق المتوسطة والغربية .

➤ **الفئة الرابعة:** المشاريع المحظورة، تشمل هذه الفئة مجموع المشاريع والصناعات التالية:

- المشاريع التي تضر بالأمن الوطني والمصالح الاجتماعية العامة.

- المشاريع التي تلوث البيئة وتدمر الموارد الطبيعية أو تضر بصحة الإنسان.

- المشاريع التي تحتل قدرا كبيرا من الأراضي الزراعية ولا تحقق حماية للموارد الأرضية.

- المشاريع التي تضر بأمن الأجهزة العسكرية وفعالية استخدامها.

- المشاريع التي تستخدم الحرف أو التقنيات التي تتميز بها الصين.

وتخص الحكومة الصينية المؤسسات الأجنبية المستثمرة بمعاملات تفضيلية تشمل تبني نسب

الضرائب التفضيلية، تخفيض أو الإعفاء من ضريبة الدخل، والإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة

القيمة المضافة على المعدات المستوردة.¹

وبموجب المعاملة التفضيلية تكون السنتان الأولى والثانية بعد السنة الرابعة للشركة الأجنبية معفاة من

¹ تجربة الصين في الاستثمار، المزايا والإعفاءات على المؤسسات الأجنبية ، مقال بدون مؤلف على الموقع الإلكتروني:

<http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=178> تم الاطلاع عليه يوم 20/01/2017 على

الساعة 12:45.

الضرائب ثم تسدد هذه الشركة نصف الضريبة من السنة الثالثة وحتى نهاية السنة الخامسة بعد السنة الرابعة؛ ثم تستفيد الشركة من تخفيضات على الضرائب للسنوات من 6 إلى 8 وبشكل دائم للشركات التي تزيد قيمة صادراتها عن 70% من قيمة المبيعات.

➤ الإجراءات الإدارية

تتسم الإجراءات الإدارية بالسهولة نوعا ما إذ يمكن للمستثمر تقديم طلب إقامة المشروع مع دراسة الجدوى إلى وزارة التجارة للحصول على الموافقة، وعلى الوزارة إبداء الموافقة خلال 90 يوما وبعد الموافقة تمنح شهادة ترخيص لإقامة المشروع ، ثم يتم تسجيل المؤسسة لدى الجهات المعنية في حدود 30 يوما من تاريخ تسليم الترخيص وتتضمن الإجراءات فتح حساب بالعملة الصعبة، حساب بالعملة المحلية، التسجيل لدى الأجهزة الضريبية وإدارة الجمارك وجهات إدارة العملات الصعبة ولدى مصالح فحص البضائع والعمل فيما يخص تشغيل المحليين واستقدام الأجانب .

يعتبر حجم مبلغ الاستثمارات وأنواع المشاريع أساسا لبيان سلطة مصادقة من قبل الحكومة المركزية والحكومات المحلية؛ إذ تشرف لجنة الدولة للتنمية والإصلاح ووزارة التجارة على مصادقة المشاريع التي تتجاوز قيمتها الإجمالية 30 مليون دولار أمريكي والمشاريع الأخرى التي تحتاج بطبيعتها إلى التدقيق والموافقة من قبل الأجهزة المختصة التابعة لمجلس الدولة (مجلس الوزراء).

تشرف المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم على المصادقة على المشاريع التي تقل قيمة الاستثمار فيها عن 30 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثالث: النتائج المحققة ضمن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

مر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بعدة مراحل، استطاعت من خلالها تحقيق عدة نتائج ايجابية، حيث عرفت المرحلة الممتدة من 1979 إلى 1991 فتح أكبر عدد ممكن من المناطق الاقتصادية أمام الاستثمار الأجنبي، ووصل تدفق الاستثمارات في هذه المرحلة إلى 2,8%، أما في المرحلة الممتدة من 1992 إلى 2001 وصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4,3% إذ سجلت حصة الشركات المملوكة للأجانب في الإنتاج الصناعي 7,1%، والصادرات إلى 26,4%، وفي المرحلة الممتدة من 2002 إلى 2009 وصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 20,2%، وارتفعت حصة الشركات المملوكة للأجانب في الإنتاج الصناعي إلى 30,9% وفي الصادرات إلى 57,8%¹.

في هذه المراحل تدفق على الصين حوالي 170 دولة كانت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أهم الدول المتقدمة المستثمرة في الصين حتى سنة 2005 متمركزين في قطاع الصناعة 62,72%، قطاع الخدمات 34,74%، القطاعات الأخرى 2,54% وكان له الأثر بمساهمته بجلب كل من التكنولوجيا وخلق مناصب عمل، ترقية الصادرات الصينية، تكوين رأس المال².

¹ Thierry pairault, **le rôle des investissements directs entrants et sortants en chine une appréciation**, magazine Région et développement, Le Harmattan, n °31, 2010, p 130.

² Chunlai chen, **foreign direct investment in china, location, determinants, investor differences and economic impacts**, ed Cheltenham Edward Elgar pub, USA, 2011, p 10.

الجدول رقم (3-1): أهم الدول المستثمرة في الصين خلال الفترة (1983 - 2009)

النسبة المئوية	الحصة (مليار دولار)	
57,54		الدول النامية
41,75	343888	هونغ كونغ
5,76	47423	تايوان
4,74	39043	كوريا الجنوبية
4,39	36188	سنغافورة
23,91		الدول المتقدمة
7,78	64114	اليابان
7,18	59172	الولايات المتحدة الأمريكية
7,19	59272	الاتحاد الأوروبي (15)*
1,76	14480	ألمانيا

Source : Chunlai chen foreign direct investment in china, location,determinants,investor differences and economie impacts,ed Cheltenham Edward Elgar pub,USA,2011 , p 11.

الملاحظ من الجدول رقم (3-1) أن أعلى نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين كانت من نصيب الدول النامية 57,54% وكانت هونغ كونغ الأولى 41,75%، لموقعها الجغرافي القريب من الصين إضافة إلى العادات، اللغة، الثقافة والتقاليد، أما الدول المتقدمة فكانت حصة اليابان والولايات المتحدة الأعلى 7,78% و 7,18% على التوالي، أما حصة الاتحاد الأوروبي مجتمعة كانت 7,19% .

تزايدت نسبة الاستثمار الأجنبي في الصين ؛ فمقارنة بسنة 1980 الذي شهدت الصين فيه ولادة أول مؤسسة للاستثمارات المشتركة الصينية الأجنبية (شركة هونغ كونغ - بكين المحدودة للمأكولات الجوية) وافقت العاصمة الصينية بكين فقط على إقامة 789 مشروع أجنبي الاستثمار في الصناعة الثالثة (الخدمات) و 382 مشروعا أجنبي الاستثمار في قطاع التصنيع على ترابها وذلك خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2004.

* عدد الدول التي كانت تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي خلال تلك الفترة.

وفي نفس الفترة اجتذبت بكين المؤسسات في الصناعة الثالثة 2,96 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي التعاقدى و 1,21 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي الفعلي بزيادة 144,4% و 24 % على التوالي.

كما اجتذبت المؤسسات في قطاع التصنيع 1,63 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي التعاقدى و 720 مليون دولار أمريكي من هذه الاستثمار الأجنبي الفعلي بزيادة 1,8 ضعف و 42,1 على التوالي وتركزت هذه الاستثمارات في قطاعات معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والكمبيوتر والإلكترونيات والمواصلات والنقل.

أما الإحصائيات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية توضح ما يلي¹:

- لا تزال الصين تحتل المركز الأول بين الدول النامية من حيث جذب الاستثمار الأجنبي خلال 15 سنة متتالية؛ المركز الثالث على مستوى العالم بعد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- قبل سنة 2004 وصل إجمالي عدد الشركات الأجنبية المستثمرة التي وافقت عليها الصين إلى 504 شركة وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي التعاقدى 1078 مليارات و 168 مليون دولار أمريكي وحجم الاستثمار الأجنبي المستخدم الفعلي 559 مليار و 230 ألف دولار أمريكي .
- في سنة 2004 لوحده وصل عدد الشركات المستثمرة الأجنبية التي وافقت عليها الصين بالمتوسط يوميا إلى قرابة 120 شركة وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي التعاقدى بالمتوسط يوميا حوالي 400 مليون دولار أمريكي ووصل حجم الاستثمار الأجنبي المستخدم الفعلي بالمتوسط يوميا إلى حوالي 170 مليون دولار أمريكي .

¹ **Ministry of commerce people republic of china**, on the website:
<http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/foreigninvestment/> Published on 23-02-2016, Date accessed 21/ 02/ 2017, on time 14:00.

➤ في الأشهر التسعة الأولى لسنة 2005، بلغ حجم الاستثمار في الأصول الثابتة 5706,1 مليار يوان (713,262 مليار دولار أمريكي) بزيادة 26,1 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2004 ومنه بلغ حجم الاستثمار في الأصول الثابتة بالمدن 4874,1 مليار يوان (609,262 مليار دولار أمريكي) بزيادة 27,7 % بينما بلغ الحجم بالأرياف 832 مليار يوان (104 مليارات دولار أمريكي) بزيادة 17,6 % .

وبلغت الاستثمارات في الصناعة الأولى (الزراعة وملحقاتها) 48,5 مليار يوان (6,0625 مليار دولار أمريكي) بزيادة 18,7 %.

بلغت الاستثمارات في الصناعة الثانية (الصناعة التحويلية والاستخراجية) 2052,8 مليار يوان (256,6 مليار دولار أمريكي) بزيادة 35,5 %، بينما بلغت الاستثمارات في الصناعة الثالثة (الخدمات) 2772,8 مليار يوان (346,6 مليار دولار أمريكي) بزيادة 22,7 % .

➤ في سنة 2005، بلغت الاستثمارات المحلية 4244,9 مليار يوان أي 530,6125 مليار دولار أمريكي بزيادة 28,4 % وبلغت الاستثمارات الأجنبية 322,4 مليار يوان أي 40,3 مليار دولار أمريكي بزيادة 24,8 % وكذلك بلغت استثمارات المؤسسات من هونغ كونغ وماكاو وتايوان 247,7 مليار يوان أي 30.9625 مليار دولار أمريكي بزيادة 21,9 % .

➤ خلال سنة 2006 وافقت الصين على إنشاء 37019 شركة جديدة أجنبية بانخفاض بنسبة 6,7 % على أساس سنوي ، ووصل إجمالي الاستثمارات الأجنبية التعاقدية إلى 167,465 مليار دولار أمريكي ، وحجم الاستثمارات الأجنبية الناشطة الفعلية إلى 54,263 مليار دولار أمريكي بزيادة 2,14 % و 0,15 % على التوالي .

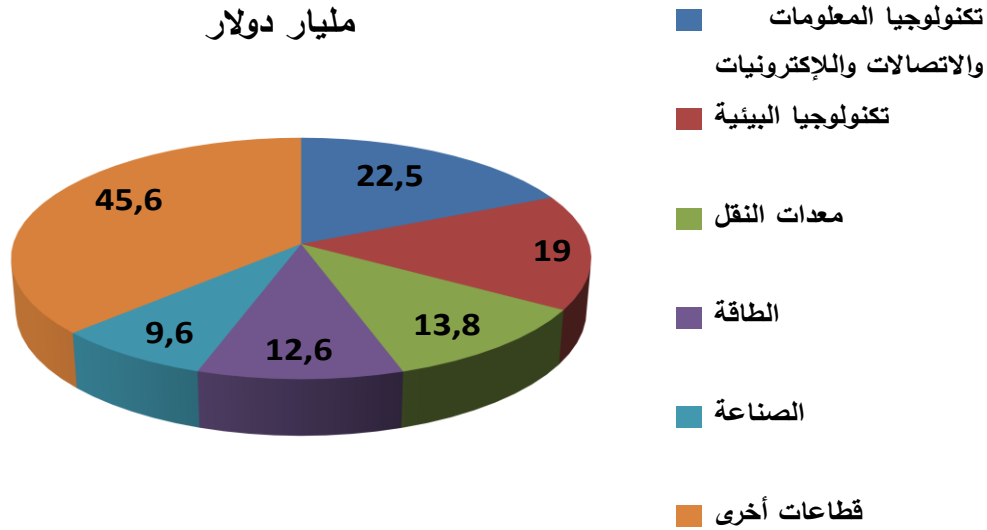
➤ يعمل أكثر من 24 مليون شخص في المؤسسات الأجنبية ويمثل 10 % من إجمالي عدد العاملين في المدن الصينية .

واستثمرت الحكومة الصينية 1,61 تريليون يوان أي 201,25 مليار دولار أمريكي في تنمية المنطقة الغربية حتى سنة 2005 ومنها 550 مليار يوان (68,75 مليار دولار أمريكي) قيمة استثمارات البناء .

اجتذبت الصين 126,3 مليار دولار بما يعادل 781,4 مليار يوان في صورة استثمار أجنبي مباشر غير مالي في 2015 بزيادة 6,4 % عن 2014 على الرغم من تباطؤ الاقتصاد. واستقطب قطاع الخدمات 77,2 مليار دولار أو ما يعادل 477,1 مليار يوان من الاستثمارات الأجنبية بزيادة 17,3 % عن 2014.

وبلغ نصيب التكنولوجيا المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر 9,41 مليار دولار أو 58,35 مليار يوان في 2015 بزيادة 9,5 % عن 2014 وبما يعادل 23,8 % من حجم الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الصين بحسب بيان وزارة التجارة. وفي سنة 2016 أصدر بيان وزارة التجارة الصينية أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع إلى 8,3 % على أساس سنوي ليبلغ 55,343 مليار يوان أي 19,54 مليار دولار.

الشكل رقم (2-3): القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي في الصين للفترة
(2016_2011)



Source: the FDI report, global Greenfield investment trends, 2016, p 7.

يشير الشكل رقم (2-3) إلى تغير القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بعدما كان القطاع الصناعي يحظى بحصة الأسد في السنوات السابقة من (1991 إلى 2009). أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر جاذبية للاستثمار بـ 22,5% وهذا يدل على أن الصين عملت على تشجيع قطاعات أخرى غير الصناعة وإعطاء أهمية لقطاعات أخرى، وهذا يبين السياسة الناجحة التي تتبعها الصين في عملية جذب الاستثمار الأجنبي.

جدول رقم (2-3): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للصين في ظل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

2017	2016	2015	2014	2013	
11,795	11,226	10,983	10,431	9,519	الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار أمريكي)
43,9	44,1	43,3	45,9	46,5	إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2,4	2	1,4	2,0	2,6	التضخم %
1,390	1,382	1,375	1,368	1,361	عدد السكان (مليار)
4,0	4,0	4,1	4,1	4,1	معدل البطالة (% من إجمالي عدد السكان)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالتقرير china 2017 economic report.

تفيد أرقام الجدول (2-3) إلى زيادة في الناتج الإجمالي المحلي من سنة 2013 إلى غاية 2017 وهي فترة عرف فيها الاقتصاد العالمي تراجعاً في النمو الاقتصادي نتيجة الكثير من العوامل والأزمات أثرت بدورها على تراجع الطلب على السلع والخدمات والاستثمار المحلي والدولي خاصة في الدول المتقدمة وهو ما يفسر التراجع الطفيف في نسبة مساهمة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا التراجع لا يمثل مؤشراً سلبياً في دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الاقتصاد الصيني كونها تمثل قرابة 50% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة كبيرة ومعتبرة تعكس مساهمة هذه الاستثمارات في التشغيل والحد من البطالة وارتفاع معدلات التضخم وهذا ما تفسره أرقام الجدول أعلاه فيما يخص انخفاض معدلات البطالة والتضخم.

المبحث الثاني: التجربة الهندية

تمثل تجربة الهند التنموية، واحدة من أهم التجارب المثيرة للجدل في العالم المعاصر، ذلك أن هذا البلد استطاع في السنوات الأخيرة أن يحقق تطورا كبيرا، وأن يصبح قوة اقتصادية عالمية، لكنه في المقابل يمثل البلد الذي تتسع فيه الهوة بين الأغنياء والفقراء، حيث يعاني فيه أكثر من ربع السكان من الفقر ما يعكس التناقض الرهيب بين التطور والفقر ويقدم صورتين لمجتمع يسير بسرعتين مختلفتين.

استطاعت الهند بناء اقتصادا قويا قائم على المقدرات الذاتية وعلى الموارد البشرية المؤهلة وبفضل سياسة نخبها الذين تولوا تدبير الشأن العام، حيث انتقلت الهند من سياسة الانكماش والانعزال الاقتصاديين إلى سياسة الانفتاح على العالم وعلى الاستثمار الأجنبي التي طورت اقتصاد البلاد في عهد كل من "المهاتما غاندي" و"جواهر لال نهرو"، بدءا من تسعينيات القرن الماضي.

المطلب الأول: نظرة على تطور الاقتصاد الهندي

في الواقع لم تكن عملية التنمية الاقتصادية التي تبنتها الهند في مرحلة ما بعد الاستقلال سوى استمرار للجهود التنموية التي شهدتها خلال النصف الأول من القرن العشرين، لأسباب داخلية وخارجية تتمحور أساسا حول ظروف الحرب العالمية الثانية، التي هيأت للهند قدرات اقتصادية يمكن أن تستند إليها في تحقيق تنمية اقتصادية مستقبلية.

وبدورها فقد استغلت القيادة الهندية هذه القدرات وأضافت عليها، خلال مدة 34 سنة الماضية أدخلت الهند إصلاحات زراعية هامة استطاعت من خلالها تحويل بلادها إلى دولة مصدرة للمواد الغذائية؛ إضافة لذلك قادت الإصلاحات الهيكلية في تسعينات القرن الماضي بهدف فتح الاقتصاد

على الاستثمار الأجنبي المباشر وانتعاش صادرات الخدمات، خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، خدمة العملاء ونتيجة لذلك بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي إجمالي 7,3% منذ سنة 1991 ما جعل ذلك من الهند إحدى أسرع الأسواق الناشئة نموا وثالث أكبر اقتصاد في العالم على أساس تكافؤ القوة الشرائية؛ غير أن نصيب الفرد من الدخل ظل متوسطاً (5,450 دولار أمريكي) في سنة 2013 على أساس تكافؤ القوة الشرائية، مع العلم أن الهند هي ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان والذي يقدر بحوالي 1,23 مليار نسمة في 2013-2014¹.

1. أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الهند منذ 1991

الإصلاحات الهندية في الواقع بدأت منذ 1980 والتي سميت "الإصلاحات المؤيدة لقطاع الأعمال" لكنها كانت إصلاحات هشة أما الانطلاقة القوية التي عرفتتها الهند في الاقتصاد كانت منذ الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الهندية في 1991 والتي سميت (الإصلاحات المؤيدة للسوق)؛ تم فيها إصدار مجموعة من الإجراءات ركزت على الحد من احتكار الدولة لقطاع الصناعة، وإلغاء نظام التراخيص مع إعادة هيكلة المؤسسات العامة. كما تم اعتماد إجراءات بخصوص القطاع المالي والمصرفي شملت تحرير القطاع المصرفي والسماح للبنوك الخاصة والأجنبية بتحرير معدلات الفائدة، تطوير أسواق الأوراق المالية، تخفيض الرسوم الجمركية وتطبيق نظام تحويل الروبية* في الحساب الجاري سنة 1994، التحرير الجزئي للمعاملات الرأسمالية سنة 1997، وتقديم أكبر تسهيلات للاستثمار الأجنبي.

¹ تقرير البنك الوطني القطري QNB، التقرير الاقتصادي عن الهند، الهند رؤية اقتصادية، سنة 2014، ص 2.
* الروبية هي العملة الرئيسية للهند ويرمز لها ب INR.

نتج عن هذه الإصلاحات انتعاش الاستثمار وتسارع النمو الذي وصل إلى أكثر من 6,2% خاصة في الصناعة حيث وصل إلى 7% والخدمات 7,9%¹.

قررت الحكومة الهندية ابتداء من سنة 2000 إنشاء مناطق صناعية حرة، كان دورها متواضعا في البداية؛ لكن مع التسهيلات والإجراءات التي وضعتها الحكومة، استطاعت هذه المناطق الصناعية أن تساهم من 4,2% إلى 5,1% من الصادرات الهندية سنة 2000 ومن سنة 2001 إلى سنة 2005 أصبحت 24,5% من الاستثمارات في المناطق الحرة هي استثمارات أجنبية ساهمت بخلق 8852 منصب عمل².

عرفت الهند قفزة تنموية جديدة وصلت إلى 10% من معدل النمو خلال سنتي 2005 و 2006 حيث شهدت أكبر التدفقات الرأسمالية ب 9% من الناتج المحلي الخام مقابل 2% منذ سنة 1980 وهذا بفضل تدفقات الاستثمار الأجنبي في تلك الفترة.

رغم التطور المتسارع التي تعرفه الهند؛ إلا أنها تعاني من ظاهرة الفقر حيث نجد أن عدد السكان الذين يعيشون بأقل من 2 دولار في الهند 68,8% سنة 2010 وهي نسبة أعلى من تلك التي لوحظت في بلدان أخرى في المنطقة، مثل نيبال وباكستان وقريبة نسبيا من تلك التي سجلت في بنغلاديش على الرغم من أنها لديها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير أعلى من هذه الدول³.

¹ Sophie Chauvin, Françoise Lemoine, 'L'économie indienne : changements structurels et perspectives à long-terme', magazine CEP, Centre d'études et informations internationale, N° 04, 2005, p14.

² Gérard bacconnier, 'L'Asie en fiches', Ed Rosny sous-bois Bréal imp, France, 2006, p 253.

³ Vincent Caupin et Stéphanie Pamies-Sumner, 'Les défis de la politique économique indienne', Macroéconomie et développement, France, septembre 2014, p 4.

2. الاقتصاد الهندي بعد الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1991

هناك مجموعة من المؤشرات يمكن اعتمادها في تقييم مستوى أداء الاقتصاد الهندي بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وهي:

2-1. نسبة مساهمات قطاعات الاقتصاد الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي:

تراجعت في هذا الخصوص نسبة مساهمة الزراعة لصالح قطاعي الخدمات والصناعة، كما يظهر من الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): نسبة مساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في الناتج المحلي

الإجمالي الهندي

السنة	1960-1951	1970-1961	1071-1980	1981-1990	1991-2000
قطاع الزراعة	50%	45%	38%	32%	28%
قطاع الصناعة	21%	22%	26%	27%	25%
قطاع الخدمات	29%	33%	36%	45%	47%

Source : Sophie Chauvin, Françoise Lemoine, L'économie indienne : changements structurels et perspectives à long-terme, magazine CEP. Centre d'études et informations internationale, N° 04, 2005, P 12.

يتضح من الجدول رقم (3-3) أن التغير في نسب مساهمات قطاعات الاقتصاد الرئيسية قد تم خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، إذ تراجعت نسبة مساهمة الزراعة بنحو 13% خلال سنتي 1990-1970 (أي من 45% إلى 32%)، في حين زادت نسبة مساهمة قطاع الخدمات بنحو 12% خلال نفس الفترة (من 33% إلى 45%)، بالمثل بالنسبة لقطاع الصناعة الذي زادت نسبة مساهمته خلال نفس الفترة بنحو 5% (من 22% إلى 27%).

رغم تراجع مساهمة قطاع الزراعة بشكل مستمر في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا يزال يشكل أكبر قطاع اقتصادي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن الهند تصنف في

المرتبة الثانية على المستوى العالمي في الإنتاج الزراعي وتساهم ب 14% من الناتج العالمي في صناعة القطن وصناعة الملابس والمنسوجات، ويوفر 35 مليون منصب عمل¹.
أما في القطاع الصناعي فتصنف في المرتبة الرابعة عشر والقطاع الخدماتي في المرتبة الخامسة عشر عالمياً، كما تعتبر الهند رابع اقتصاد مستهلك للطاقة في العالم 5,1% من الطلب العالمي للطاقة، ويعتبر الفحم الوقود الرئيسي المستعمل حالياً في الهند، حيث تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في استهلاك المنتجات الفحمية²، يمثل 42% من الطلب الإجمالي الداخلي للطاقة ويؤمن 80% من انتاج الكهرباء.

2-2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

من الملاحظ في هذا الخصوص أنه رغم التحسن الذي طرأ على دخل الفرد في الهند، الذي ارتفع من 52 دولار سنة 1951 إلى 197 دولار سنة 1979 ثم إلى 340 دولار سنة 1989، و إلى 450 دولار سنة 2000، فإنه لا يزال دون مثيله في الدول النامية. ويتصل بدخل الفرد قضية معدلات خط الفقر، حيث لا تزال الهند مستمرة في كونها أكبر مرتكز للفقراء على مستوى العالم إذ تبلغ معدلات خط الفقر بها وفقاً لتقديرات سنة 1994 نحو 35% من إجمالي عدد السكان غير أن هذه النسبة تقلصت لتصل سنة 2011 نحو 13,7%³.

2-3. القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي

كانت هذه الاستثمارات في عقد الثمانينيات تتراوح بين 200 - 400 مليون دولار سنوياً، ولم تتعدى سنة 1991 نحو 68 مليون دولار ولكن منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شهدت

¹ Gerard bacconnier, op.cit, p 253.

² Rapport OCDE, *études économique de l'OCDE : inde*, 2011, p 106.

³ إحصائيات وبيانات عن العالم على الموقع الإلكتروني: الهند/ <http://ar.knoema.com/atlas/topics/> تم الاطلاع عليه يوم 2018/02/21 على الساعة 11:00.

الهند تطورا ملحوظا في هذا الميدان حيث وصلت الاستثمارات فيها سنة 1996 إلى 2,6 مليار دولار، لترتفع سنتي 1997 و 1998 إلى 3,56 مليارات دولار وإن كانت قد تراجعت مرة أخرى سنتي (1999-2000) و (2000-2001) إلى ملياري دولار فقط، هذا وتهدف الهند إلى الوصول بهذه الاستثمارات إلى 10 مليارات دولار سنويا وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الهند 22 % إلى نحو 34 مليار دولار سنة 2014 حسب تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد)؛ الذي يرجح أن تحافظ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الهند على اتجاه تصاعدي في سنة 2015 مع توطد دعائم الانتعاش الاقتصادي.

2-4. المركز المالي

تمكنت الهند في هذا الخصوص من تحقيق قدر كبير من الاستقرار المالي لها، حيث زادت احتياطاتها من النقد الأجنبي إلى 30 مليار دولار أواخر التسعينيات بعد أن كانت لا تتجاوز مليارا واحدا أوائل التسعينيات. كما تمكنت بدرجة كبيرة من ضبط الارتفاع الكبير في ديونها الخارجية، فوصلت خلال الفترة 1991-1999 من 71 مليار دولار إلى 98 مليار، مقارنة بعقد الثمانينيات الذي زادت فيه هذه الديون من 20 مليار دولار سنة 1981 إلى 71 مليار سنة 1991؛ بل والأهم من ذلك انخفاض خدمة هذا الدين الخارجي إلى 20,6% من إجمالي حصيللة الصادرات سنة 1998، بدلا من 28,4% سنة 1993¹.

¹ يوسف ذياب، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند، مجلة دورية لوزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة، قطاع شؤون التجارة الخارجية، مارس 2014، ص 6.

3. مظاهر قوة الاقتصاد الهندي الصاعد

بفضل الاستهلاك والاستثمار أصبحت الهند من أسرع الاقتصاديات الكبرى نموا في العالم منذ 2014-2015 متجاوزة الصين والمرتبط أساسا بانخفاض أسعار النفط الذي قارب 70%¹ الأمر الذي أدى إلى تحرير قدر من الدخل بالنسبة إلى المستهلكين للإنفاق في بنود أخرى، كان الاستثمار هو المساهم الرئيسي الثاني منذ 2014-2015، مدعوما بجملة من الإصلاحات الحكومية والسياسة النقدية الميسرة.

3-1. الناتج المحلي الإجمالي: ارتفع بقوة من 5,5% في 2011-2012 إلى 7,2% في 2014 وإلى 7,3% في الربع الثالث من 2015-2016 مدفوعا بالارتفاع المتزايد في الاستهلاك والاستثمار، حيث وصل إلى 2025 ترليون دولار سنة 2016 وأصبحت بهذا تحتل المرتبة السابعة حسب صندوق النقد الدولي².

3-2. التضخم: تراجع من 10% في 2013-2014 إلى 4,5% في النصف الأول من 2015-2016 بفضل انخفاض أسعار السلع، لكنه عاود الإرتفاع قليلا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

3-3. الحساب الجاري: تقلص من 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2013-2014 إلى 1,4% في النصف الأول من 2015-2016، في الأساس بسبب انخفاض أسعار النفط لكن ساعد ذلك في وضع قيود على استيراد الذهب.

¹ تقرير البنك الوطني القطري QNB، التقرير الاقتصادي عن الهند، الهند رؤية اقتصادية، سنة 2016، ص 1.

² مناف قومان، مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم، مقال على الموقع الإلكتروني: <http://www.noonpost.org/content/18727> تم الاطلاع عليه يوم 2018/02/21 على الساعة 10:20.

المطلب الثاني: سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند

تتمتع الهند بعدة مزايا اقتصادية جعلتها وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الإجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة الهندية في هذا المجال. تشير البيانات التي أصدرها التقرير العالمي للاستثمار (الأونكتاد)؛ أن الهند حققت مكانة متقدمة من بين دول العالم في قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحل المرتبة العاشرة من بين دول العالم، لكونها واحدة من أكبر الاقتصاديات في العالم، تتمتع بموقع استراتيجي متميز وسوق استهلاكي كبير ونسبة نمو مرتفعة ومتسارعة ووفرة في اليد العاملة الماهرة والمدربة الرخيصة.

كما تمثل الهند واحدة من أكبر قطاعات التصنيع في العالم؛ تغطي جميع الأنشطة والمجالات الصناعية وواحدة من أكبر تجمع المهندسين والفنيين في العالم، غنية بالموارد الزراعية والمعدنية. توفر البنية التحتية الممتازة ولها قطاع مالي متطور وبيئة سياسية وتجارية مرنة مع المستثمرين تقدم كافة التسهيلات والحوافز الضريبية وتسهيلات في عمليتي التصدير والاستيراد. تتوفر الهند على بيئة قانونية متطورة تسمح بتحويل رأس المال بشكل كامل وبكل سهولة مع تطبيق إعفاءات ضريبية على الدخل على الأرباح الحاصلة من عملية التصدير وللرسوم الجمركية المطبقة على المدخلات الصناعية.

اتخذت الحكومة الهندية التدابير اللازمة لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة¹ لتزويد المستثمرين بالبنية التحتية ذات النوعية الجيدة، كما تم الحد من اللوائح الإدارية والجمركية للسماح للاستثمار الأجنبي بالاستثمار في جميع القطاعات 100 % بصفة تلقائية وأن تستفيد الشركات الأجنبية من مزايا ضريبية تتراوح بين 15% و 30% من تكلفة الإنتاج.

وكانت أول البلدان المستثمرة في الهند من 2005 إلى 2008 هي جزر موريس ب 46 % التي تضم بها أكبر جالية هندية والاتحاد الأوروبي 15 دولة ب 23 % والولايات المتحدة الأمريكية ب 10 %.

نفذت الحكومة الهندية مجموعة من خطط التحفيز المالية وغيرها، لأجل تنفيذ وحدات صناعية جديدة في قطاعات محددة، تتضمن الطاقة، المرافق، الطرقات السريعة، الإلكترونيات والبرمجيات. كما أنشأت مناطق خاصة موجهة نحو التصدير، تعرف باسم مناطق المعالجة من أجل التصدير أو مناطق اقتصادية خاصة لتشجيع الاستثمارات الخارجية.

كما تقدم مصارف التنمية التابعة للحكومة المركزية، قروضا على المدى المتوسط والطويل وتضع أحيانا رأس مالها في مشاريع جديدة، غير أن الحكومة قد وضعت سقفا محددة لبعض القطاعات تحد الملكية الأجنبية فيها، مثل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الثابتة والخلوية والمصارف والبيع بالتجزئة والطيران المدني.

ترتبط بالاستثمار الأجنبي العديد من الإجراءات الإدارية المتعلقة بالموافقات وإجراءات التخليص الجمركي، على سبيل المثال تصريح استخدام الأرض في حال مصنع واقع في خارج إحدى المناطق الصناعية، الموافقة البيئية للمواقع، التسجيل وفقا لأحكام تشريع مالية الدولة على

¹ Christelle Charlier, **Inde**, Etude réalisée dans le cadre de la mission 72 économique conjointe, du 20 au 27 mars 2010, p 25.

المبيعات وتشريع رسوم الإنتاج المركزية وتلك الخاصة بالدولة؛ والقبول وفقا لأحكام تشريعات التحكم في تلوث الماء والهواء.

كما أنشئت الهند سلسلة من وكالات الاستثمار لتقديم المساعدة للمستثمرين الأجانب¹.

المطلب الثالث: النتائج المحققة ضمن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير التقارير أن الهند ظلت جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر منذ الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1991، الذي أصبح له دورا مهم في الاقتصاد الهندي، حيث من سنة 1991 إلى سنة 2003 استطاعت أن تجذب 15,6% من حجم الاستثمار الأجنبي العالمي وجلبت 4,7 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشرة سنتي (2005-2006) وارتفعت المشاريع الاستثمارية في هذه الفترة من 247 إلى 980 مشروع، ثم تضاعفت ثلاثة مرات سنة (2006-2007) لتصل إلى 15,7 مليار دولار أي حوالي 180%، وحوالي 25 مليار دولار سنتي (2007-2008)؛ نصف هذه الاستثمارات تركزت في مدينتي "بومباي" ب7486,6 مليون دولار أي بنسبة 24,9 % و "نيودلهي" ب7045 مليون دولار أي بنسبة 23,4% . وابتداء من سنة 2005 فتحت العديد من الشركات المتعددة الجنسيات في الهند لتختص أكثرها في الصناعات الصيدلانية، أما الشركات اليابانية والأمريكية فاستثمرت في فرع صناعة السيارات في الهند².

ومثلت جزر موريس أكبر المستثمرين ب 38,1% ثم سنغافورة ب 10,1% تليها بريطانيا ثم اليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، أما بالنسبة إلى أكبر القطاعات المستقبلية

¹ الهند حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقال بدون مؤلف على الموقع الإلكتروني:

<https://sme.alawwalbank.com/ar/business-intelligence/country-profiles/india/investing-2>

نشر في سبتمبر 2016، تم الاطلاع عليه يوم 15 مارس 2017، على الساعة 14:30.

² Laura blood good, Competitive Conditions for Foreign Direct Investment in India, Diane publishing amazon, France, 2007, p 13.

للاستثمارات فنجد أن قطاع الخدمات أخذ الحصة الأكبر 19,3% ثم البرمجيات 11,4 % ثم الاتصالات 6,6%¹.

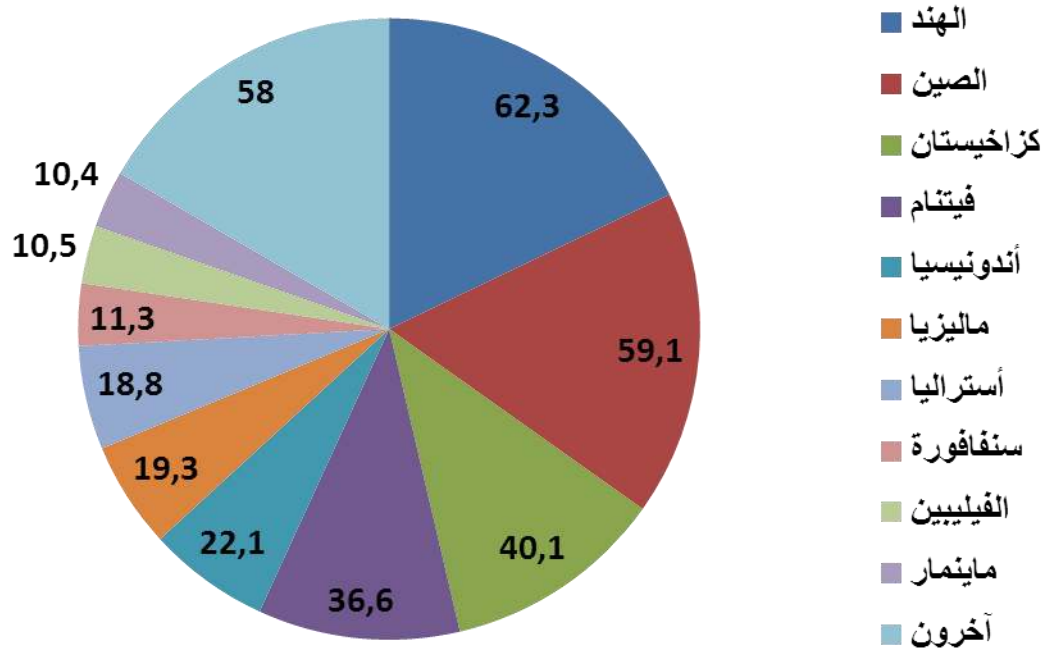
الجدول رقم (3-4): عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا والمحيط الهادي
لسنة 2016

البلدان	عدد المشاريع المستثمرة	نسبة الزيادة أو النقصان
الهند	809	16%
الصين	710	10%-
كزاخستان	343	3%-
فيتنام	291	1%
إندونيسيا	265	18%
ماليزيا	179	13%
أستراليا	174	13%
سنغافورة	165	11%
الفلبين	157	7%-
ماينمار	156	2%-
آخرون	672	9%-
المجموع	3921	1%

Source: the FDI report, Global Greenfield investment trends, 2017, p 6.

¹ Ambassade de FRANCE en inde service économique régional, Les investissements directs étrangers entre l'Inde et le reste du monde, juin 2014, p 2.

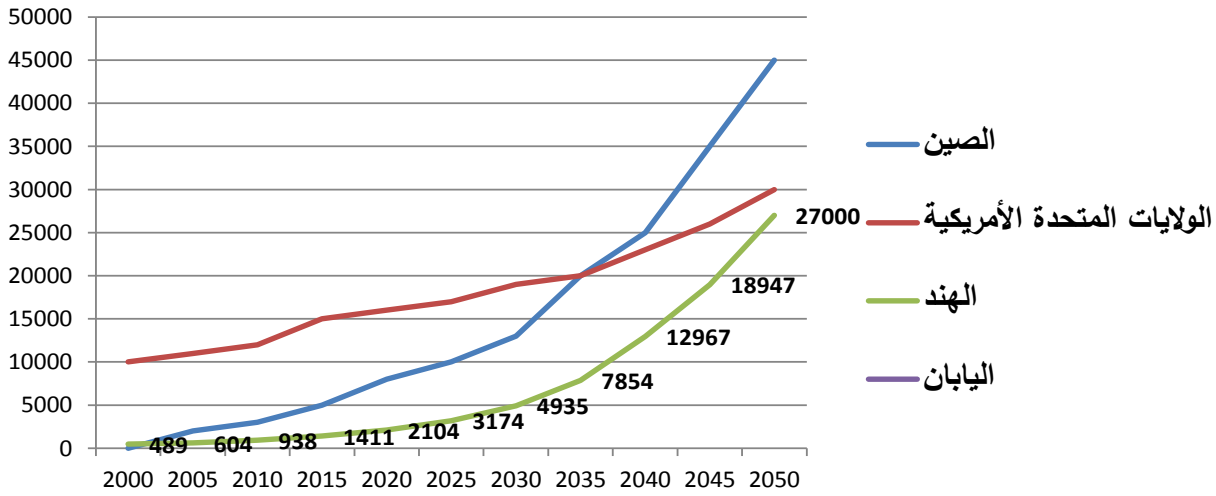
الشكل رقم (3-3): تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا والمحيط الهادئ لسنة 2016
مليار دولار



Source: the FDI report, Global Greenfield investment trends, 2017, p 6.

الملاحظ من الجدول رقم (3-4) والشكل رقم (3-3) أنه في حين ارتفعت المشاريع في آسيا والمحيط الهادئ بـ 1% ارتفعت تدفقات رؤوس الأموال بـ 8% لتصل إلى 348,5 مليار دولار مقارنة بـ 2015 أين كانت تدفقات رؤوس الأموال 320,5 مليار دولار. وتفوقت الهند على الصين في استقبال أكبر تدفقات رأس المال من الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 62,3 مليار دولار أي بنسبة 18% وجذبت 809 مشروع بنسبة 16% ، أما الصين فعانت من انخفاض بـ 10% من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفع بـ 17% في تدفقات رؤوس الأموال لتصل إلى 59,1 مليار دولار.

الشكل رقم (3-4): توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة
الوحدة : مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالموقع الإلكتروني: economy of India ، تاريخ التصفح 13 /4/ 2017، على الساعة 14:45.
<https://en.wikipedia.org/wiki/Economy-of-India>

توقعت مؤسسة جولدمان ساتش (Goldman Sachs)* أن يصبح الاقتصاد الهندي بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر ثالث أكبر اقتصاد في العالم بحلول سنة 2035؛ بناء على معدل نمو متوقع يتراوح بين 5,2% و 6,1% في حين أن الاقتصاد ينمو حالياً بنسبة 9,2%، وأن الناتج المحلي الإجمالي للهند بأسعارها الحالية سوف يتجاوز كل من ناتج فرنسا وإيطاليا بحلول سنة 2020 وألمانيا والمملكة المتحدة وروسيا بحلول سنة 2025 واليابان بحلول سنة 2035.

* **جولدن ساتش (Goldman Sachs)** هو بنك استثماري تأسس عام 1869 ومقره الرئيسي يقع في الحي المالي في مانهاتن، نيويورك. جولدمان ساتش لديها مكاتب في المراكز المالية الرئيسية بما في ذلك نيويورك ولندن وطوكيو وباريس. تقدم جولدمان ساتش أنشطة الاستشارات في عمليات الاندماج والاستحواذ، وتمويل الشركات والاستثمارات والتجارة في السلع والوساطة المالية وخدمات التأمين لعملائها، التي تشمل كل من الشركات والأفراد والحكومات.

وبحلول سنة 2035 يتوقع للهند أن تصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم خلف كل من الولايات المتحدة والصين، مع الإشارة إلى أن التنبؤات قد بنيت على معدل نمو للاقتصاد الهندي يتراوح بين 5,2% و 6,1% في مراحل مختلفة بينما تسجل الهند فعليا معدل نمو يفوق 9%.

جدول رقم (3-5): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للهند في ظل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

2017	2016	2015	2014	2013	
7,3	7,0	7,5	7,2	6,6	الناتج المحلي الإجمالي (%)
4,6	4,5	5,2-	1,7	7,8	حجم الصادرات (%)
60,1	55,6	45,01	36	34,3	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)
3,3	4,5	4,9	5,9	6,1	التضخم (%)
3,52	3,51	3,49	3,41	3,46	معدل البطالة (% من إجمالي عدد السكان)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ب OECD و foreign direct investment in india report 2017 و economic surveys india 2017.

تبين أرقام الجدول (3-5) إلى تحقيق ارتفاع معتبر في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للهند من سنة 2013 إلى غاية 2017 التي كانت جد إيجابية، في فترة عرف فيها الاقتصاد العالمي تراجعاً في النمو الاقتصادي وحركة ضعيفة لانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والخارجية وما ارتبط بها من تراجع في معدلات النمو للاقتصاد العالمي.

يعكس تطور الأرقام والمعدلات الواردة في الجدول أعلاه تنامي القوة الصاعدة للاقتصاد الهندي الذي بات يمثل اليوم أهم الاقتصادات المحركة للنشاط الاقتصادي العالمي من أولى الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل ايجابية مناخ أعمالها والتدابير والمحفزات المشجعة على جذب الاستثمارات وإدماجها في تحقيق أهداف التنمية، إذ نلاحظ على سبيل المثال انخفاض في قيمة التضخم بمعدل 84 % وزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر 75% خلال الفترة الممتدة من 2013 و 2017.

المبحث الثالث: التجربة البرازيلية

البرازيل من أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم وعضو هام في تجمع البريكس، إلى جانب كل من الصين والهند بفضل ما تمتلكه من قدرات اقتصادية هائلة، وقد استطاعت تخطي فترات عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها منذ نهاية فترة الحكم العسكري في سنة 1985، نجحت في تجاوز عقود طويلة من التردّي الاقتصادي والارتهاق للمؤسسات المالية العالمية خاصة البنك وصندوق النقد الدوليين، لتصبح من بين أكثر الدول المؤهلة للقيام بدور محوري على المستوى الدولي، واعتبرها المجلس الأمريكي للشؤون الخارجية سنة 2011، من بين مجموعة الدول التي ستكون قادرة على المساهمة بفعالية في صياغة شكل العالم في القرن الحادي والعشرين.

لدى البرازيل أضخم اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وثاني أكبر اقتصاد في الأمريكيتين، وسابع أكبر اقتصاد في العالم سنة 2015، حققت هذا التقدم الاقتصادي بعدما كاد اقتصادها أن ينهار سنة 1999 وكانت على شفا الإفلاس مع انخفاض قيمة عملة البرازيل وضعف معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والدين العام والبطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة.

المطلب الأول : نظرة على تطور الاقتصاد البرازيلي

كانت البرازيل سنة 1999 على وشك الانهيار اقتصاديا، تعاني من إضرابات سياسية، حتى أن هناك مصادر تقول أن صندوق النقد الدولي رفض إقراضها 30 مليار دولار خوفا من عجزها على سداده، لكن بعد سنوات قليلة أصبح صندوق النقد الدولي نفسه مدين للبرازيل بنحو 14 مليون دولار، وفي مارس 2012 أعلن وزير المالية البرازيلي "غويدو مانتيغا" أن بلاده حققت نموا سنة

2011 بنسبة 2,7%¹ ، في حين أن الاقتصاد البريطاني في السنة نفسها حقق نموا لم يتجاوز 0,8%، فاحتلت البرازيل المرتبة السادسة بين البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تقدما في العالم.

1. الاقتصاد البرازيلي قبل سنة 1999

عرف الاقتصاد البرازيلي فترة صعبة وحرجة، قادت إليها مجموعة من العوامل منها²:

➤ عانت البرازيل ولعقود من القرن العشرين من التضخم الاقتصادي الذي تراوحت نسبته بين 100% إلى 300% في السنة، وكذلك عانت من مشكلات اقتصادية مزمنة تمثلت في عجز الحساب الجاري، البطالة، وقامت الحكومة البرازيلية سنة 1990 بتخفيض الإنفاق العام في محاولة منها لكبح التضخم.

➤ في سنة 1994 استخدمت الحكومة أسلوب الربط الزاحف لسعر العملة*، ثم رفعت أسعار الفائدة إلى 30%، الأمر الذي أدى في تلك الفترة إلى جذب الاستثمار الأجنبي بنسب غير مسبقة وصلت في سنة 1997 إلى 140% مقارنة بالسنة 1996.

➤ ارتفاع معدل البطالة في الثمانينيات من القرن العشرين إلى 14% في سنة 1998 بعد أن كان يقارب 6% في العقد السابق.

➤ القلق الذي انتاب المستثمرين بشأن سياسة الإنفاق العام الغير رشيدة للحكومة، فأخذت البرازيل تعاني من عجز في الحساب الجاري منذ سنة 1995.

¹ Maria Helena Ambrosio Dias, Joilson Dias, and Johannes Hirat, **Foreign Direct Investment in Brazil: The Effects of Productivity and Aggregate Consumption**, magazine Stock & Forex Trading, volume 3, britain, 2014, p3.

² مها رياض عبد الله، **صندوق النقد الدولي، تقدير اقتصادي إسلامي**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، سنة 2012، ص ص 88، 89.

* الربط الزاحف لسعر العملة: أن تقوم الدولة بإدارة سعر صرف عملتها، من خلال تثبيت سعر صرف العملة المحلية عند سعر معين أمام أحد العملات الأجنبية مثل الدولار ويسمح لسعر الصرف هذا بالتحرك وفق هامش صعودا وهبوطا.

وبحلول سنة 1998 تفاقم العجز ليصل إلى 4,2% من الناتج المحلي الاجمالي وقد استنزفت البرازيل احتياطياتها في محاولة لتمويل هذا العجز ووصل مجموع الدين الخارجي للبرازيل سنة 1999 إلى 244 بليون دولار، أي ما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد كانت البرازيل تسعى لتطبيق توصيات وبرامج الإصلاح التي اقترحها صندوق النقد الدولي للخروج من أزمة المديونية الخارجية، التي عانى منها معظم اقتصاديات الدول النامية في ثمانينيات القرن العشرين، لكن برامج الصندوق فشلت في إيقاف التضخم أو توليد النمو؛ رغم ذلك سارع صندوق النقد الدولي لإنقاذ البرازيل في أزمتها، فتمكنت من حماية عملتها من الانهيار بسبب الدعم الذي قدمه لها الصندوق، بمبلغ 41,5 بليون دولار في أواخر سنة 1998.

2. إجراءات الانفتاح الاقتصادي لسنة 1999

أصبحت السياسة البرازيلية مثالا على أهمية التخطيط وإرادة التغيير، بفضل رئيسها (لولا دا سيلفا) الذي صنفته المجلة الأمريكية (بيزنس ويك *) ضمن قائمة الشخصيات الأكثر تأثيرا في العالم.

حينما تولى (لولا دا سيلفا) الحكم وضع خطة اقتصادية من عدة محاور منها¹:

➤ تنفيذ برنامج صارم للتقشف وطلب من الشعب التحمل حتى يتعافى الاقتصاد باعتبارها الحل الأمثل للمشكلات الاقتصادية وفقا لخطة صندوق النقد الدولي، فأدى إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني.

* بلومبرغ بيزنس ويك: هي وكالة أنباء دولية، تأسست في 1990، يقع مقرها في نيويورك في الولايات المتحدة لتقديم التقارير المتعلقة بالأخبار المالية وأخبار الأعمال أسسها كل من مايكل بلومبيرغ رجل الأعمال الأمريكي والصحفي الأمريكي ماثيو وينكلر.

¹ جمال المتولي جمعة، النهضة البرازيلية، مقال على الموقع الإلكتروني:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/294419.html>، تاريخ النشر 19-05-2013، تاريخ

الاطلاع عليه يوم 27-02-2017، على الساعة 15:00.

➤ تغيير سياسات الإقراض، حيث خفضت أسعار الفائدة من 13 % إلى 8% مما سهل الإقراض للمستثمرين الصغار تسهيلا لإقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية.

➤ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الهائلة كالمسطحات المائية المالحة والعذبة والمياه التي يشكل نهر الأمازون أحد أغنى وأكبر مصادرها في العالم، كما توجد مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة فضلا عن نظام فعال للري حيث تملك البرازيل عوامل مساعدة كالمناخ والأرض والأنهار والهطول المطري، مكنتها من انتاج محاصيل زراعية غير متوفرة في دول أخرى بجانب امتلاكها ثروات معدنية ونفطية هائلة، كما لديها طاقة هوائية وشمسية لم تستثمر بعد فضلا عن احتياطي اليورانيوم للإنتاج الطاقة النووية.

➤ التوسع في الصناعة القائمة على التعدين والمعادن والصناعات الغذائية والجلدية والغزل والنسيج والصناعات التقنية المتقدمة لصناعة السيارات والطائرات.

➤ تنشيط المجال السياحي، حيث تمتلك البرازيل غابات، شواطئ، جبال مذهلة، وابتكرت نوعا خاصا يعرف بسياحة المهرجانات حيث تمتلك تراثا شعبيا شديد الخصوصية ونجحت في استقبال 5 مليون سائح سنويا.

➤ نجحت البرازيل في تخفيض نسبة الفقر من 38 % الى 21% بفضل برامج طموحة مرتبطة بتطوير المنظومة التعليمية ومحو الأمية.

➤ وضعت مخططا استراتيجيا لمحاربة الفقر والحد من التفاوت في الدخل.

➤ وضعت فلسفة اقتصادية مزجت بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

- منح معونات مالية مشروطة للأسر الفقيرة مع التزامها بتعليم أبنائها وتطعيم أطفالها بشكل منتظم؛ فقد وصل عدد المستفيدين نحو 11 مليون أسرة بما يعادل 33% من الشعب البرازيلي.
- البرنامج لم يقض على الفقر تماما بل حرك ملايين الأسر إلى منطقة الطبقة الوسطى.
- انضمت البرازيل إلى تكتلات اقتصادية أهمها (الميركوسور)* في أمريكا الجنوبية و(البريكس) الذي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.
- شجعت الدولة القطاع الخاص والعام على الاستثمار في المناطق الفقيرة، فحققت نجاحا كبيرا في نوعية استقرار اقتصادها الكلي خاصة بتقديمها دعما قويا للإعانات الاجتماعية.

3. الاقتصاد البرازيلي بعد اصلاحات 1999

التجربة التنموية في البرازيل اعتمدت على ثلاثة ركائز ضمن استراتيجية السياسية الخارجية: أولها بناء تكامل إقليمي مع دول الجوار وثانيها الانفتاح على الدول الصاعدة اقتصاديا (الهند والصين وجنوب أفريقيا)، مع ضمان حد أدنى من الحضور الدولي العام وثالثها التوجه نحو العالم العربي لما يمثله من قوة جذب استثمارية واعدة¹.

شكلت منطقة الجوار الإقليمي للبرازيل نقطة الانطلاق في رسم السياسة الخارجية، التي بدأت عمليا مع مرحلة الإصلاح السياسي في ثمانينيات القرن الماضي، فخلال تلك الفترة دخلت البرازيل عهدا جديدا، إذ بدأت عملية تكامل إقليمي في قارة أمريكا الجنوبية القائم على تبني النهج السلمي

* الميركوسور: هو السوق المشتركة الجنوبية، تكتل اقتصادي يضم كل من الأرجنتين، البرازيل، الأوروغواي، باراغواي يمثل نحو 76 % من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية.

¹ محمد العاطي وآخرون، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، الطبعة الأولى، سنة 2010، ص ص 141-143.

التفاوضي في حل المشكلات وتخفيض حدة النزاعات بين دول القارة، مع محاولة تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وإيجاد الكيانات الإقليمية المساعدة على ذلك.

لتنفيذ هذا الخط الاستراتيجي سعت البرازيل إلى إنشاء وتفعيل العديد من الاتحادات، المنتديات والتجمعات الرامية إلى تفعيل العمل الجنوب الأمريكي المشترك؛ فكان من أوائل هذه الكيانات اتحاد "ميركوسور"، في هذا السياق المعاملات التجارية ارتفعت مع الأرجنتين بنسبة 400%؛ إلا أنه بالرغم من قيمة هذا التكامل الإقليمي القاري الخاص بأمريكا اللاتينية، لايزال البرازيل يواجه بعض الإشكاليات مثل عدم التمكن من إنشاء مؤسسات وظيفية لاحتضان هذا التكامل، كما هو جاري به العمل في مجموعة من التحالفات الإقليمية الأخرى.

انضمت البرازيل إلى منتدى إيبسا (IBSA) الذي يضم الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا الذي أنشئ منذ 2003، ويمكن تعريف المنتدى كتحالف استراتيجي من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية داخل المؤسسات الدولية وأرضية للتعاون الثنائي والثلاثي على المستوى الإقليمي وبين دول الجنوب، كما تنتمي البرازيل إلى منظمة دول الأمريكيتين ومنظمة التجارة العالمية وهي عضو في العديد من الاتفاقات المتعددة الأطراف.

استطاعت البرازيل أن تضمن عضويتها في قمة العشرين وهو عبارة عن منتدى دولي لاتخاذ القرارات العالمية ومن مميزاته أنه يعتمد منهجا ديمقراطيا، ويعمل على تحديد الأهداف الاستراتيجية.

ما يمكن أن نستنتجه من الفعالية الدبلوماسية، هو أنه لم يكن ممكنا تحقيق ذلك لولا الدعم الذي تلقتة وزارة الخارجية من طرف الوزارات الأخرى، كالصناعة والتجارة التي تتعامل بمهنية وبتنافسية عالية والدعم الذي يقدمه القطاع الخاص ممثلا في الشركات والمؤسسات الكبرى.

فيما يخص العلاقات البرازيلية العربية لم يكن لبعد المسافات بين البرازيل والمنطقة العربية أن يقف حاجزا أمام تطوير علاقات دبلوماسية، اقتصادية، سياسية وحتى ثقافية، في هذا الإطار عكست مرحلة الرئيس "لولا دا سيلفا" طفرة نوعية في تغيير السياسة الخارجية للبرازيل منذ 2003 والتي تقضي بتعزيز العلاقات مع دول الجنوب ومنها العالم العربي؛ ترجمت هذه العلاقات بين البرازيل والدول العربية إلى إنشاء قمة أمريكا اللاتينية- الدول العربية، المعروفة اختصارا باسم (ASPA) وهي آلية ثنائية للتعاون الإقليمي ومنتدى للتنسيق السياسي، تأسست سنة 2005.

على المستوى الاقتصادي زاد حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والبرازيل من 5,4 بليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى أكثر من 20 بليون دولار أمريكي بحلول سنة 2008، تتوزع عبر ثلاث مناطق هي الخليج العربي، المشرق العربي، شمال أفريقيا.

وبلغة الأرقام فإن هذه العلاقات حققت ارتفاعا من صادرات البرازيل إلى العالم العربي في السنوات الخمس الأخيرة بأكثر من 200%، وإلى أفريقيا بنسبة مماثلة.

4. الإصلاحات البرازيلية وأثرها على الاقتصاد

سمحت سياسة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة أن تحسن من وضع الاقتصاد البرازيلي وترفعه في مصاف الدول المتقدمة ومن أهم نتائجها¹:

➤ شهد الاقتصاد البرازيلي نموا كبيرا في سنة 2004، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 5,2% وهو أعلى معدل نمو منذ سنة 1994 وقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل نحو 18 مليار دولار، في الوقت نفسه بلغ الاستثمار البرازيلي في الخارج 9,5 مليار دولار وفي 2006 بلغ عدد الشركات البرازيلية المسجلة في بورصة نيويورك 31 شركة.

¹ جمال المتولي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص3.

➤ لم تصبح البرازيل فقط في طليعة دول البريكس، بل أصبحت مثالا على أهمية التخطيط وإرادة التغيير في رسم مصائر الدول، وأما الموارد الاقتصادية للبرازيل، فهي في المرتبة السادسة عالمياً من حيث عدد القوى العاملة 95 مليون عامل، 20% منهم يعملون في قطاع الزراعة و14% في قطاع الصناعة و66% في قطاع الخدمات.

كما تناقص معدل البطالة إلى 7%، وتراجع معدل التضخم إلى 4% سنة 2010.

➤ تمثل البرازيل ثاني منتج للنفط بعد فنزويلا في أمريكا الجنوبية وثامن مستهلك عالمي للنفط ومنذ سنة 2008 اكتفت بإنتاجها النفطي عن الاستيراد؛ علما أنها تتقدم دول العالم في إنتاج الوقود الحيوي (الإيثانول) من قصب السكر.

➤ تملك اقتصادا قويا حيث تعتبر سابع اقتصاد على مستوى العالم بناتج قومي ضخم واحتياطي نقدي يبلغ 375 مليار دولار.

➤ البرازيل هي أكبر منتج في العالم للوقود الحيوي من خلال استغلال المخلفات الزراعية ومخلفات المواد الصلبة.

➤ تعتبر أول دولة في العالم في إنتاج البن، السكر، القمح، الذرة والكاكاو، عصير البرتقال واللحوم وفول الصويا، الإيثانول وخامات الحديد.

➤ تعد البرازيل ثاني أكبر الدول المالكة للماشية بعد الهند، فليها 200 مليون رأس من الماشية وهي من أكبر منتجي اللحوم في العالم حيث تبلغ طاقتها الإنتاجية 15 مليون طن والسادسة في إنتاج الألبان بطاقة إنتاجية مقدارها 22 مليون طن.

المطلب الثاني: سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل

فتحت البرازيل مجالات الاستثمار للأجانب من خلال توفير البيئة المناسبة لنشاطها وضمان اندماجها في النشاط الاقتصادي المحلي، خاصة أنها تمتلك الكثير من المقومات الاقتصادية والطبيعية التي تؤهلها لأن تكون دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بامتياز والتي نذكر منها¹:

- سوق تتكون من 200 مليون نسمة واقتصاد في أوج النمو؛
- اقتصاد متنوع، يستطيع مواجهة الأزمات العالمية على نحو أفضل؛
- موقع استراتيجي يسهل الوصول إلى باقي بلدان أمريكا الجنوبية؛
- وفرة المواد الخام على نطاق واسع ووجود مجموعة كبيرة من العمال في جميع مستويات التعليم وسوق محلية كبيرة واقتصاد متنوع؛
- يمكن لقطاعات التصدير، خاصة الصناعية منها أن توفر فرص للاستثمار، كون سعر صرف عملة الريال* الضعيفة قد يجعل المنتجات البرازيلية رخيصة الثمن بالنسبة للمشتريين الأجانب.
- تشجع الحكومة البرازيلية الاستثمار الأجنبي المباشر وتمنح له الأولوية، ويشجع بنك الاستثمار الوطني (BNDES) * الاستثمار الأجنبي، ففي سنة 2013 ارتفع إنفاق البنك بنسبة 22% لتصل إلى 190 مليار ريال وهو ما جعل البنك واحدا من أكبر بنوك التنمية في العالم.

¹ البرازيل، حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقال بدون مؤلف على الموقع الإلكتروني:

<https://sme.alawwalbank.com/ar/business-intelligence/country-profiles/brazil/investing-2>

نشر في أوت 2016، تاريخ الاطلاع عليه يوم 28-02-2017، على الساعة 17.

* الريال: هي العملة الرئيسية للبرازيل ويرمز لها ب BRL.

* بنك التنمية البرازيلي (BNDES) : يساهم بدورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي في البرازيل، فهو يعتمد في الغالب على أمواله الخاصة والاستثمار في الشركات المحلية الكبرى، هدف البنك هو تعزيز النمو الاقتصادي وكذلك الحفاظ على البيئة وحماية المجتمعات المحلية.

➤ وتجدر الإشارة إلى أن أغلب العراقيل التي كانت تواجه نشاط المستثمرين الأجانب تمت إزالتها ولا سيما في البورصة وخصخصة عدد كبير جدا من الشركات الحكومية، كما تم تحرير العديد من القطاعات في غضون الخمسة عشر سنة الأخيرة.

➤ وقعت البرازيل معاهدات ثنائية تتعلق بحماية الاستثمار الأجنبي مع 14 دولة.

➤ يعتبر نظام الاستثمارات في البرازيل نظاما ليبراليا يسمح للمستثمرين الأجانب بأن يكونوا أغلبية خلال انشاء شركاتهم.

➤ تتيح وكالة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلاد الحصول على معلومات حول التراخيص الضرورية للتأسيس، من جهة أخرى يجب التصريح بكل تدفقات رأس المال إلى البنك المركزي.

الجدول رقم (3-6): المقارنة من حيث الحماية بالنسبة للمستثمرين

ألمانيا	الولايات المتحدة	أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي	البرازيل	
5.0	7.0	4.0	6.0	* مؤشر شفافية المعاملات التجارية
5.0	9.0	5.0	7.0	** مؤشر مسؤولية المدير
	5.0	9.0	6.0	*** مؤشر صلاحيات المساهمين
5.0	8.3	5.0	5.3	**** مؤشر حماية المستثمرين

المصدر: البرازيل، حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقال بدون مؤلف على الموقع الإلكتروني:

<https://sme.alawwalbank.com/ar/business-intelligence/country-profiles/brazil/investing-2>

ملاحظة: * كلما ارتفع المؤشر، كانت شروط المعاملات التجارية أكثر شفافية.

** كلما ارتفع المؤشر، دل ذلك على ارتفاع درجة المسؤولية الشخصية للمدير.

*** كلما ارتفع المؤشر، كان ذلك أيسر على المساهمين لاتخاذ الإجراءات القانونية.

**** كلما ارتفع المؤشر، كانت درجة حماية المستثمرون أعلى.

رغم كل الاجراءات الايجابية والتسهيلات لفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، يبقى الاستثمار في البرازيل محفوفاً بالمخاطر بسبب الأزمة الاقتصادية التي يعيشها البلد، بسبب نسبة التضخم التي فاقت 10%.

ومن بين العوامل التي تؤثر بشكل سلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر، النظام الضريبي المرهق والمعقد والتأخير الذي تسببه البيروقراطية وتشريعات العمل الثقيلة والمتصلبة.

الاستثمارات الأجنبية مقيدة في البرازيل، حيث تحتاج لترخيص خاص في المجال النووي والصحة، ملكية الأراضي، صيد الأسماك، البريد والتلغراف، الطيران، صناعة الطائرات، وسائل الإعلام، الاتصالات، والشحن الطرقي.

وقد تم تصنيف البرازيل في الرتبة 116 بين 189 دولة ضمن تصنيف "ممارسة أنشطة الأعمال" 2016 التابع للبنك الدولي متقدمة بذلك 4 مراكز.

المطلب الثالث: النتائج المحققة ضمن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك ثلاث متغيرات لعبت دورا هاما في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، نحو الاقتصاد البرازيلي وهي:

-زيادة الإنتاجية البرازيلية، لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي إلى البرازيل من أجل الحصول على أفضل عائد على الاستثمار.

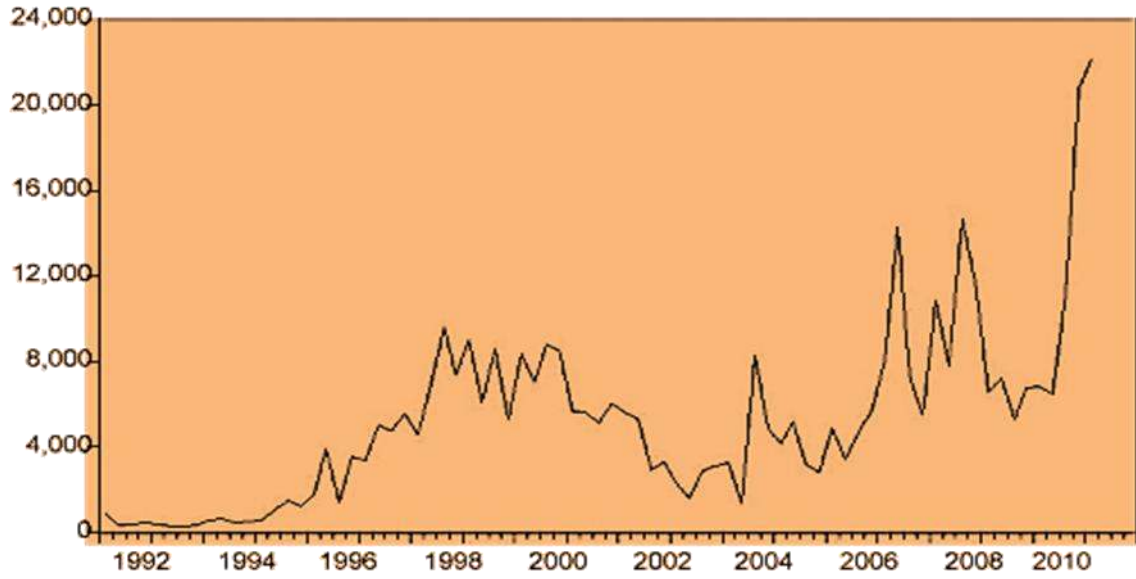
-زيادة حجم الطلب في البرازيل وهذا ما حصل خلال السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة إنتاجيته. لقد أصبح الاقتصاد البرازيلي دوليا أكثر تكاملا، لا سيما عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال الدولية بشكل عام. ووفقا لبيانات البنك المركزي البرازيلي (BCB) سنة 2011، حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة بمعدل 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1995 و 2011 ووصلت إلى ذروتها 5,1% في سنة 2000.

رغم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي انكمشت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم بنسبة 37%، شهدت البرازيل زيادة أخرى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مسجلا رقما قياسيا من حيث القيمة المطلقة ليعادل 41,1 مليار دولار أمريكي في سنة 2008 وفقا للبنك المركزي البرازيلي¹.

* المصرف المركزي البرازيلي: تأسس في 31 ديسمبر 1964، يقع مقره في العاصمة البرازيلية، يرتبط المصرف المركزي مع وزارة المالية، مثل المصارف المركزية الأخرى وهو السلطة النقدية الرئيسية في البلاد.

¹ Maria Helena Ambrosio Dias, Joilson Dias, and Johannes Hirat, op.cit.,p3.

الشكل رقم (3-5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبرازيل للفترة (1992 - 2010)



Source: Maria Helena Ambrosio Dias, Joilson Dias, and Johannes Hirat., **Foreign Direct Investment in Brazil: The Effects of Productivity and Aggregate Consumption**, magazine Stock & Forex Trading, volume 3, Britain, 2014, p3. .

يبين الشكل رقم (3-5) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالدولار الأمريكي) في البرازيل منذ أن قامت بالإصلاحات الاقتصادية والانفتاح نحو السوق العالمية، يشير الشكل إلى وجود انخفاض كبير في توافد الاستثمار الأجنبي المباشر من 1992-1994 بسبب ارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة، والانخفاض في سنة 2002 و 2003 بعد ما ارتفعت من 1996-2000 وذلك بسبب تميز تلك الفترة بالتقلبات الاقتصادية والسياسية في البرازيل، وأزمة السوق التي عرفت البرازيل بما يخص الطاقة، لتعرف أعلى مستوياتها في سنة 2010، وذلك لتناقص معدل البطالة إلى 7%، وتراجع معدل التضخم إلى 4%.

الجدول رقم (3-7) : الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البرازيل خلال الفترة

(2013 – 2015)

2015	2014	2013	الاستثمار الأجنبي المباشر
64,648	73,086	53,060	التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر * (مليون دولار أمريكي)
485,998	615,179	644,837	رؤوس الأموال الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر ** (مليون دولار أمريكي)
288	344	425	عدد الاستثمارات في المجالات الجديدة ***
20,1	14,9	10,1	الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة **** (%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت
27,4	25,5	26,2	رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر (بنسبة % من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول الاستثمار العالمي لسنة 2016.

ملاحظة: * يستند مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية إلى نسبة حصة البلد المعني من الإجمالي العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وكذا حصتها في إجمالي الناتج المحلي العالمي.

** يستند مؤشر الاستثمار المحتمل بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية إلى 12 متغيراً اقتصادياً وهيكلية، على سبيل المثال: إجمالي الناتج المحلي، التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، البنى الأساسية، استخدام الطاقة، البحث والتطوير، التعليم، والمخاطرة الخاصة بالبلد المعني.

*** الاستثمارات في المجالات الجديدة هي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبدأ الشركة الأم مشروعاً جديداً في دولة أجنبية عن طريق تشييد منشآت تشغيلية جديدة من البداية إلى النهاية.

*** تقيس "القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت" قيمة الإضافات في الأصول الثابتة التي تشتريها الشركات والحكومة والأسر مطروحا منها مقابل التصرف في الأصول الثابتة التي تم بيعها".

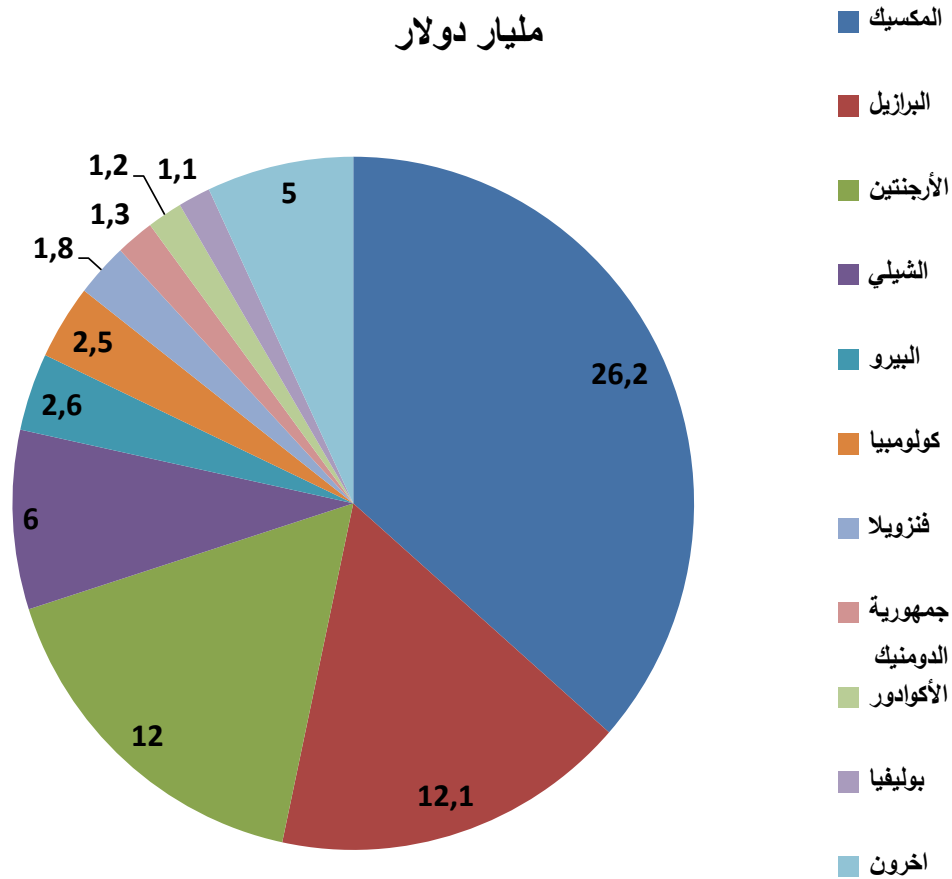
يفيد الجدول رقم (3-7) أن الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البرازيل شهد ازدهارا كبيرا بين سنة 2009 وسنة 2011، لكنه شهد ديناميكية انخفاض طفيف منذ ذلك الحين، وبعد بلوغه 53 مليار دولار أمريكي سنة 2013، ارتفع تدفقه إلى 73 مليار دولار سنة 2014 لينخفض إلى 64 مليار دولار سنة 2015 أي تراجع بحوالي 23% مقارنة بالسنة الفارطة.

الجدول رقم (3-8): عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي لسنة 2016

البلدان	عدد المشاريع المستثمرة	نسبة الزيادة أو النقصان %
المكسيك	427	20
البرازيل	180	33-
الأرجنتين	105	123
كولومبيا	74	4-
الشيلي	53	20-
كوستاريكا	51	59
البيرو	44	76
بنما	17	26-
جمهورية الدومنيك	14	27
كوبا	13	8
آخرون	89	9 -
المجموع	1067	5

Source: the FDI report, Global Greenfield investment trends, 2017, p14.

الشكل رقم (3-6): عدد تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي لسنة 2016

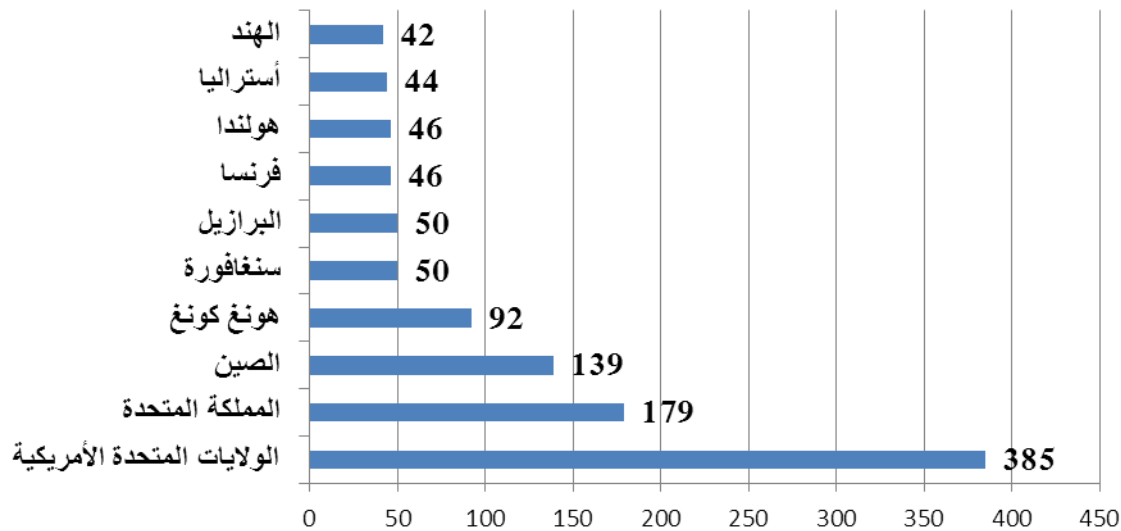


Source: the FDI report, Global Greenfield investment trends, 2017, p14.

الملاحظ من الجدول رقم (3-8) والشكل (3-6)، أنه رغم انخفاض مشاريع الاستثمار الأجنبي في البرازيل إلى 180 مشروع أي بنسبة 33%، غير أنها تمكنت من الحفاظ على المرتبة الثانية من حيث البلد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أمريكا اللاتينية وذلك بعد

المكسيك وبعد الارتفاع الذي عرفته منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 5% ليصل إلى 1065 مشروع بعدما كان 1010 في سنة 2015، استطاعت أن تستقطب 12,1 مليار دولار من رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المنطقة، علما أن البرازيل كانت هي الوجهة الأولى لهذه الاستثمارات في أمريكا اللاتينية في سنوات مضت وهي أيضا خامس وجهة على مستوى العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو موضح في الشكل رقم (3-7)، ويتمثل أهم المستثمرين في البرازيل من الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا وبلجيكا. بينما تعتبر القطاعات المالية، صناعة المشروبات، البترول، الغاز، والاتصالات من أهم القطاعات الجاذبة للمستثمرين الأجانب في البرازيل.

الشكل رقم (3-7): أكبر 10 اقتصاديات مضيضة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لسنة 2016



Source : Global Investment Trends Monitor report, global fdi flows slip in 2016, modest recovery expected in 2017, p 3.

خلاصة

التجارب الثلاثة ورغم اختلافها غير أنها تبقى تجارب ناجحة في إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، فنجاح أو فشل أي سياسة تنمية يعتمد بدرجة كبيرة على البيئة والسياسات والإجراءات المحلية في هذا الجانب، هذا ما سعت إليه حكومات هذه البلدان في سياساتها.

ففي سنة 2011، كانت 61 شركة صينية وثمان شركات هندية وسبع شركات برازيلية من أكبر شركات العالم في قائمة فورتشن غلوبل 500*. وقبل خمس سنوات فقط، كانت للصين 16 شركة والهند خمس شركات والبرازيل ثلاث شركات فقط.

هذه التجارب الناجحة والرائدة يمكن أن تمثل نموذجا تنمويا ناجحا للعديد من الدول النامية الأخرى وخاصة الدول العربية وبالأخص الجزائر أن تسير وفق هذا النهج، حتى وإن لم تستطع تحقيق التقدم الاقتصادي غير أنه بإمكانها أن تحقق تنمية اقتصادية وأن تجد حلول استثمارية جديدة خاصة مع انخفاض أسعار البترول وارتهاق اقتصادها له. هذا ما سيتم التطرق له في الفصل الرابع حيث سيتم تسليط الضوء على مناخ الاستثمار في الجزائر ومقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي وماهي الصعوبات التي وقفت في وجه الجزائر لجذب الشركات الأجنبية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

* فورتشن غلوبال 500 وتعرف أيضا باسم غلوبال 500، بالإنجليزية Fortune Global 500 : هو الترتيب السنوي لأكثر 500 شركة في جميع أنحاء العالم إذا ما قيس من حيث الإيرادات، يتم تصنيف القائمة ونشرها سنويا من قبل مجلة فورتشن.

الفصل الرابع

دراسة أثر الاستثمار الأجنبي

المباشر على الاقتصاد الجزائري

تمهيد

تتمتع الجزائر بالكثير من المقومات والمؤهلات التي تمكنها من توفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، المرتبطة بالأطر التشريعية من قوانين ومراسيم منظمة وضامنة للحقوق والملكيات وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن توفرها على مساحة شاسعة تقدر بـ 2.381.741 كلم² ومناخ متنوع وموقع جغرافي متميز يربطها بحرا وبراً بمختلف الدول الأوروبية والإفريقية والآسيوية؛ يجعل منها وجهة سياحية واقتصادية بامتياز، كما تملك موارد طبيعية متنوعة كالنفط والغاز، فضلا عن امتلاكها لمقومات كبيرة تأهلها لاستقطاب الشركات الأجنبية.

وسيتم من خلال هذا الفصل؛ دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري، حيث تم تخصيص المبحث الأول لتحليل حالة الاقتصاد الجزائري ومناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على توظيف بعض المؤشرات الاقتصادية العالمية الهامة كمؤشري التنافسية العالمي وبيئة الأعمال أما المبحث الثاني سيتناول مختلف السياسات التي طبقتها الجزائر في مجال حماية وجذب الاستثمار الأجنبي ووضعيته في ظل انهيار أسعار البترول، وفي المبحث الثالث تم تحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال إبراز الفرص الجاذبة للرأس المال الأجنبي في مختلف القطاعات ومجالات الاستثمار في الجزائر مع التطرق إلى العوائق التي تحد من دخول المستثمرين الأجانب إلى الجزائر والاقتراحات والجراءات الواجب تطبيقها للإصلاح وجذب أكبر عدد من الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

بذلت الجزائر منذ الاستقلال جهودا كبيرة لتحسين بيئة أعمالها ومناخ استثمارها، وحققت ضمن هذا المسعى نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية التي نالت استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاحات في الجزائر غير أن النتائج المحققة لا تزال دون المستوى المطلوب لإصلاح بيئة الأعمال، وضمان جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي، هذا ما يؤكد عليه تصنيف الاقتصاد الجزائري ضمن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العالمية الهامة.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر جاذبية الاستثمار

تساعد عملية تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية على تحديد معالم اتجاه قرار الاستثمار لأصحاب رؤوس الأموال المحليين والدوليين. قبل التطرق لتصنيف الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، كان لابد من تعريف هذا المؤشر ومعرفة المكونات الفرعية له.

1. تعريف مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار: هو مقياس مركب يوضح مدى توفر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم، من خلال رصد 58 متغير في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والمؤسسية، وبناءا على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم بمنحها درجة معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأدنى بحسب القيم الأعلى للدرجات، ويتكون من 11 مكونا فرعيا يضم كل من¹:

➤ مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي؛

¹ تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، الكويت، سنة 2017، ص 26.

➤ مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية؛

➤ مؤشر البيئة المؤسسية؛

➤ مؤشر بيئة أداء الأعمال؛

➤ مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه؛

➤ مؤشر الموارد البشرية والطبيعية؛

➤ مؤشر عناصر التكلفة؛

➤ مؤشر الأداء اللوجستي؛

➤ مؤشر الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات؛

➤ مؤشر اقتصاديات التكتل؛

➤ مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

فيما يتعلق بمؤشر 2017 فقد استقرت عدد الدول المدرجة فيه، عند 190 دولة من مختلف أنحاء

العالم من بينها 16 دولة عربية.

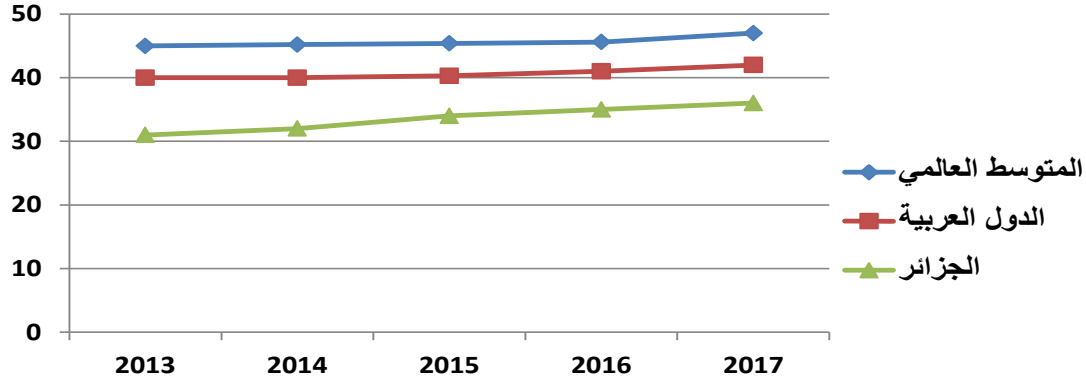
الجدول رقم (4-1): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر جاذبية الاستثمار مقارنة ببعض الدول العربية

المجاورة

الجزائر	تونس	مصر	المغرب	سنة 2017
15	13	11	1	جاذبية الاستثمار
10	9	3	2	جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالموقع الإلكتروني: <https://arabic.cnn.com/business/2017/05/04> ، تاريخ الاطلاع عليه 20/09/2017، على الساعة 14:50.

الشكل رقم (4-1): تطور أداء الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار
مقارنة بالدول العربية



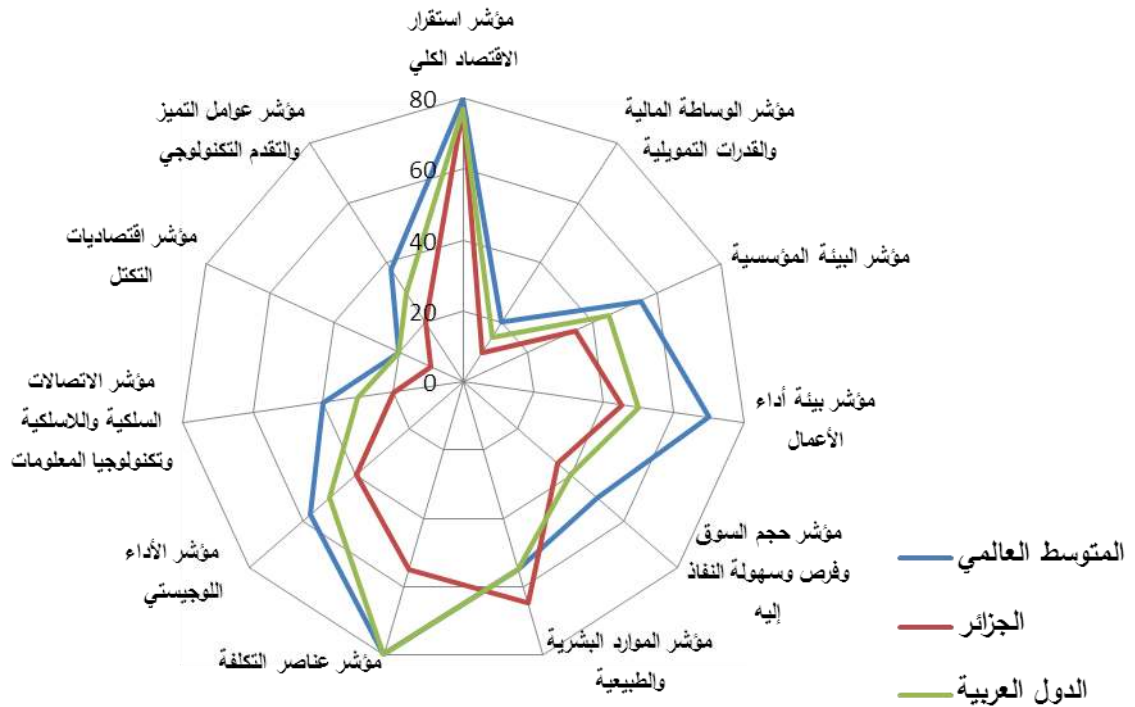
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سنة 2017، ص 60.

من خلال الجدول رقم (4-1) والشكل رقم (4-1) نلاحظ أن جاذبية الجزائر للاستثمار تحسنت خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2017 وذلك نتيجة السياسات الإصلاحية التي أقرتها الحكومة الجزائرية لتسهيل دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم ذلك تبقى الجزائر متأخرة عن دول عربية مجاورة في منطقة المغرب العربي حيث جاءت في المرتبة 15 بالنسبة لجاذبية الاستثمارات وفي المركز 10 بالنسبة لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر كما يوضحه الجدول (4-1)، وهذا لنقص القطاعات الجاذبة للاستثمار وعدم تنوع اقتصادها واقتصاره على المحروقات كأهم قطاع جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر.

2. مكانة الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

يوضح الشكل رقم (4-2) مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الأحد عشر المكونة لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمارات كما يلي:

الشكل رقم (4-2): أداء الاقتصاد الجزائري في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار



المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سنة 2017، ص 60.

➤ **مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي:** يعبر عن أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي، حيث يتم قياسه حسب مجموعة من المتغيرات الأساسية¹ أهمها؛ مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، تقلب أسعار الصرف، نسبة الحساب الجاري ونسبة الميزانية العمومية ونسبة الدين

¹ تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص 42.

العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ووفق هذا المؤشر أداء الاقتصاد الجزائري يعد أفضل مقارنة بالمؤشرات الأخرى وذلك لاقتربه من الأداء العربي والمتوسط العالمي .

➤ **مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:** يقيس مدى قدرة الاقتصاد على توفير المقومات المالية اللازمة لجذب الاستثمار من خلال رصده لثلاث متغيرات رئيسية¹: هي معدل عرض النقد بمفهومه الواسع، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص والقيمة السوقية المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم أن الأداء العالمي وحتى العربي متواضع في هذا المجال إلا أن أداء الجزائر جاء أقل منهما وذلك لضعف الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الجزائر.

➤ **مؤشر البيئة المؤسسية:** تؤثر الأوضاع المؤسسية والتنظيمية بصورة واضحة على مناخ الاستثمار لاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها واستمراريتها لذا تعد البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار، في هذا السياق هناك متغيرات فرعية تخص متابعة أداء الدول في عدة مجالات وأهمها²؛ المحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية السياسات والاجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد.

الجزائر متأخرة في هذا المجال مقارنة بالمتوسط العالمي أو العربي وفق معطيات الشكل (4-2)، ما جعل الاقتصاد يفقد ثقة جل المستثمرين الأجانب.

➤ **مؤشر أداء بيئة الأعمال:** يعبر عن العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، يتم قياسه وفق 10 متغيرات أساسية أهمها³؛ بدء الأعمال،

¹ نفس المرجع السابق، ص 44.

² تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنة 2013، ص 28.

³ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ممارسة الأعمال في عالم أكثر شفافية، سنة 2012، ص 3.

التعامل مع تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين وتنفيذ العقود، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تسوية حالات الإعسار.

أداء الجزائر حسب الشكل (4-2) متوسط ما يفرض ضرورة إجراء اصلاحات عاجلة في مؤشرات حماية المستثمرين وبدء الأعمال والحصول على الائتمان.

➤ **مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:** هو من العوامل الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، يتم قياسه من خلال 6 متغيرات حاكمة هي¹؛ الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعريف الجمركية، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي.

وفق الشكل (4-2) نجد أن الجزائر ليست بعيدة عن المتوسط العالمي رغم تأخرها في مجال الانفتاح على العالم الخارجي وتطبيق التعريف الجمركية.

➤ **مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:** هناك العديد من أنواع الاستثمار في العالم الذي يستهدف الموارد الطبيعية ويمنح أولوية للعنصر البشري الكفاء في البلد المستهدف بالاستثمار، يتم قياسه من خلال 6 متغيرات نوعية وكمية هي²؛ نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نمو انتاجية العمل، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال ومؤشر التنمية البشرية وجاء أداء الجزائر أحسن من المتوسط العالمي نتيجة توفر النفط وموارد طبيعية عديدة تتميز بها.

¹ تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2014، ص 26.

² نفس المرجع السابق، ص 27.

➤ **مؤشر عناصر التكلفة:** يقيس هذا المؤشر 4 أنواع من المتغيرات هي¹؛ ضريبة العمل والمساهمات (% من الأرباح التجارية)، إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح التجارية)، الوقت اللازم لدفع الضرائب (بالساعات سنويا)، تكلفة التصدير والاستيراد، جاء الأداء الجزائري متأخرا جدا مقارنة بالأداء العالمي أو العربي وعليه يجب على الجزائر أن تتخذ إجراءات في مجال إصلاح المنظومة الجبائية.

➤ **مؤشر الأداء اللوجستي:** تمثل جودة البنية التحتية والمرافق ولا سيما في مجالات النقل، يتم قياسه وفق 8 متغيرات هي²؛ كفاءة وشفافية إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء وزمن إنجاز الإجراءات، كثافة الطرق البرية، مؤشر أداء النقل الجوي.

رغم أن المتوسط العالمي والعربي كان منخفض إلا أن الأداء الجزائري كان أقل منهما وعليه لا بد على الجزائر إجراء إصلاحات في جميع متغيرات هذا المؤشر.

➤ **مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** يعتبر من العناصر المهمة الجاذبة للاستثمار الأجنبي لأنه يساهم في نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدماتية في أي اقتصاد، يتم قياسه بناء على 3 متغيرات هي³؛ اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، نسبة مستخدمي الأنترنت من

¹ نفس المرجع السابق، ص 27.

² تقرير البنك الدولي، **الأداء اللوجستي**، مقال بدون مؤلف على الموقع الإلكتروني:

<http://tfig.itcilo.org/AR/contents/logistic-performance-index.htm> تم الاطلاع عليه يوم

2018/10/23 على الساعة 10:50.

³ تقرير مؤشر المعرفة العربي، **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، سنة 2015.

السكان، اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان، من الشكل (4-2) نلاحظ أن الجزائر مازالت متأخرة في هذا المجال رغم الاصلاحات والتطورات التي يعرفها القطاع.

➤ **مؤشر اقتصاديات التكتل:** تختلف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي بحسب علاقاتها الخارجية وارتباطاتها مع الشركات المتعددة الجنسيات في العالم كونها تلعب دورا رئيسيا في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، يركز المؤشر على 3 متغيرات هي¹؛ عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية إلى 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة، من الشكل نجد أن الأداء الجزائري جاء أقل من الأداءين العالمي والعربي المنخفضين وعلى الجزائر أن تعمل على تحسين جاذبيتها للشركات المتعددة الجنسيات في قطاعات أخرى وعدم اقتصرها على قطاع المحروقات.

➤ **مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:** يلعب دورا مهما في جذب الشركات المتعددة الجنسيات الباحثة عن أصول استراتيجية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية، يقاس هذا المؤشر عبر 5 أنواع من المتغيرات هي²؛ تطور السوق، تطور بيئة الأعمال، المعرفة، المشاركة في إجمالي طلبات التصميم الحكومة الإلكترونية.

أداء الجزائر جاء منخفضا بالنسبة إلى المتوسط العالمي والعربي، هذا نتيجة للتأخر الكبير الذي تعرفه في مجال الحكومة الإلكترونية وفي مجال بيئة الأعمال.

¹ تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² نفس المرجع السابق، ص 62.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر بيئة الأعمال

يعتبر كل من مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر بيئة الأعمال مؤشرين هامين في تحديد مسار مناخ الاستثمار في دول العالم، لذا وجب التطرق لهما من خلال التعرف عليهما والجهة المصدرة لكل منهما والمؤشرات الفرعية المكونة لهما وإبراز مكانة الجزائر ضمن ترتيب هذين المؤشرين.

1. مفهوم مؤشر التنافسية العالمي ومكانة الجزائر ضمن المؤشر: يختلف مفهوم التنافسية

باختلاف محل الحديث، فيما إذا كان مؤسسة أو قطاع أو دولة وعليه سيتم التطرق على مستوى البحث إلى مفهوم التنافسية على مستوى الدولة.

1-1. تعريف مؤشر التنافسية العالمي: تعني القدرة على توفير بيئة ملائمة لتحقيق معدلات نمو

مرتفعة ومستدامة، أو مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد¹، كما تعرف بقدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومكافحة البطالة وتحسين مستويات المعيشة ومكافحة الفقر واستقطاب الاستثمار الأجنبي لخلق نمو مستدام ودفع عجلة التنمية².

مؤشر التنافسية العالمي هو مؤشر يصدر منذ سنة 1979، يقيس العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لمجموعة من الدول الموزعة حول العالم (140 دولة)، يعد مرجعا اقتصاديا مهما لرجال الأعمال في العالم، يعتمد عليه في تحديد كيفية اتجاهات الاستثمار الأجنبي، وتتعدد

¹ ريجان شريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية

تقييمية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، جامعة بغداد، العراق، سنة 2013، ص ص 83، 84.

² تقرير صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية لسنة 2016، ص 7.

هذه المؤشرات لتشمل مؤشرات جزئية¹ كالدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية وسعر الصرف ورصيد الحساب الجاري وتركيب الصادرات والحصة السوقية.

1-2. مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي:

انخفض تصنيف الجزائر الى المرتبة 87 في التصنيف العالمي لمؤشر التنافسية العالمي لكل من سنتي (2015-2016) و (2016-2017) على التوالي.

الجدول رقم (4-2): ترتيب بعض الدول حسب مؤشر التنافسية العالمي

الترتيب العالمي * 140 دولة			
2017 - 2016	2016 - 2015	2015 - 2014	الدولة
1	1	1	سويسرا
2	2	2	سنغافورة
3	3	3	الولايات المتحدة الأمريكية
18 ↓	14 ↑	16	قطر
16 ↑	17 ↓	12	الإمارات العربية
28	28	28	الصين
39 ↑	55 ↑	71	الهند
81 ↓	75 ↓	57	البرازيل
87	87 ↓	79	الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ب (2016_2017) (2016_2017) The Global Competitiveness, Index report

¹ محمد مدياني، تحليل وقياس القدرة التنافسية الدولية مقارنة بين الجزائر، السعودية، ماليزيا، مداخله ضمن الملتقى الدولي الخامس عشر حول الاستدامة وتنافسية الأعمال، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، يومي 18 و 20 افريل 2016، ص 4.

إن ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمي، يعتمد على مؤشر (GCI) Global Competitiveness INDEX التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في سنة 2005، بحيث يعرف التنافسية على أنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدول؛ ويتم احتساب النتائج عن طريق جمع البيانات على المستوى المحلي في 12 فئة تعتبر ركائز التنافسية، تعطي صورة شاملة عن القدرة التنافسية لبلد ما عند جمعها وهذه الركائز 12 تتمثل في المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطوير السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، تطور الأعمال والابتكار.

الملاحظ من الجدول رقم (4-2) أن الجزائر تراجعت بثمان نقاط وهذا بعدما كانت تحتل المركز 79 في تقرير (2014-2015)، ويرجع هذا الانخفاض نتيجة هبوط أسعار البترول منذ سنة 2014 وبقاء الاقتصاد الجزائري يعتمد في تمويله على 98% من مداخل البترول مع غياب سياسة تنويع اقتصادي تقف أمام الصدمات البترولية، كما احتلت الجزائر المركز 13 عربيا ما يدل على أن التنافسية في الجزائر عموما أضعف بكثير مقارنة بدول عربية في شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط.

2. مفهوم مؤشر بيئة أداء الأعمال ومكانة الجزائر ضمن المؤشر

قبل معرفة مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر وضمن المؤشرات الفرعية المكونة له يجب التطرق الى تعريفه .

2-1. تعريف مؤشر بيئة الأعمال: هو مؤشر رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي يقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها، يقدم التقرير عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصادا على امتداد الوقت فيقيس التقرير الأنظمة التي تؤثر على 11 مجال من حياة الأعمال التجارية وتتمثل في النشاط التجاري استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، تسوية حالات الإعسار تنظيم سوق العمل¹.

¹ Report Doing Business 2017, p 1.

2-2. مكانة الجزائر ضمن مؤشر بيئة الأعمال ومؤشراته الفرعية

عرفت الجزائر تحسنا ملحوظا في التصنيف العالمي لتحل المرتبة 156 سنة 2017 بعدما كانت في المرتبة 163 سنة 2016 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): ترتيب بعض الدول حسب مؤشر بيئة الأعمال

الترتيب العالمي 190 دولة			البلد
2017	2016	2015	
2 ↓	1	1	سنغافورة
1 ↑	2	2	نيوزيلاندا
4 ↑	5 ↓	3	هونغ كونغ
26 ↑	31 ↓	22	الإمارات
83 ↓	68 ↓	50	قطر
78 ↑	84 ↑	90	الصين
123 ↓	116 ↑	120	البرازيل
130	130 ↑	142	الهند
156 ↑	163 ↓	154	الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالتقارير Report Doing Business للسنوات (2015_2016_2017).

الملاحظ من الجدول رقم (4-3) أن الجزائر عرفت تحسنا ملحوظا في بيئة ممارسة الأعمال سنة 2017 نتيجة قيامها بعدد من الإصلاحات في هذا المجال وقفزت بذلك ب 7 مراكز وحلت في المرتبة 156 من مجموع 190 دولة شملها التقرير، مقارنة مع الرتبة 163 سنة 2016 التي تراجعت فيها الجزائر بشكل ملحوظ مقارنة بسنة 2015 أين كانت في المرتبة 154، يرجع هذا التحسن إلى اعتماد مجموعة من الإصلاحات¹ كإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري وتبسيط الحصول على رخصة البناء وزيادة الشفافية في رسوم الكهرباء وخفض معدل

¹ تقرير البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26>

تاريخ الاطلاع عليه 2017/09/28 على الساعة 12:36.

ضريبة الأعمال، ورغم هذا التحسن نجدها متأخرة عن باقي نظراءها من الدول المجاورة مثل المغرب (68) وتونس(77)، وتصدرت الإمارات العربية المتحدة الدول العربية حيث حلت في المرتبة 26 . هذا التأخر جاء نتيجة العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تنتهجها بعض القطاعات في مجال الاستثمارات المحلي والأجنبي، واعتبار أن القطاع الصناعي لا يمثل سوى 7% من الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

الجدول رقم (4-4): الاقتصاد الجزائري ضمن بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال

المؤشرات للفترة من 2010 إلى 2013	مؤشر بدء النشاط التجاري	مؤشر تسجيل الملكية	مؤشر الحصول على الائتمان	مؤشر حماية المستثمرين	الترتيب عربيا
الجزائر	-1,665	-1,968	-1,070	-1,940	20

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، 2016، ص 60.

من الملاحظ في الجدول رقم (4-4) أن هناك ضعف كبير في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال مما أدى إلى احتلال الجزائر المراتب الأخيرة على المستوى العربي. عند مقارنة مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري؛ نجد أنها عرفت تحسنا كبيرا في عدة مؤشرات اقتصادية في السنوات السابقة، بفعل توفر الموارد المالية الناتجة أساسا عن الارتفاع الكبير في أسعار البترول في هذه السنوات، مما أتاح للحكومة فرصة أكبر للتمويل والتحكم في التوازنات الكلية الاقتصادية والاستجابة للإصلاحات الاقتصادية التي أملت عليها المؤسسات النقدية والدولية، غير أنه ومنذ منتصف سنة 2014 وبعد تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية سرعان ما عاد الاقتصاد الجزائري إلى حالة عدم التوازن والاستقرار.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي

عرف الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة تطورات متباينة، عكستها المؤشرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي وتحليل هذه المؤشرات سيساعد على إعطاء نظرة على تطور أداء الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (4-5) : مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من (2012 إلى 2017)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	204,3	208,8	213,5	172,3	166,0	173,9
معدل نمو حقيقي للناتج المحلي إجمالي %	3,3	8,2	8,3	7,3	3,4	1,4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	5884,4	5508,3	5458,9	4318,1	4082,6	4136,9
تضخم (متوسط أسعار المستهلك %)	8,9	3,3	9,2	4,8	6,4	7,8
إجمالي الانفاق الحكومي % من الناتج المحلي	44,6	36,8	40,7	44,4	40,6	38,8
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	12,3	0,8	9,4-	27-	-28,3	-28,3
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	6,0	0,4	4,4-	15,7-	-17,1	-16,2
إجمالي الصادرات (سلع و خدمات، مليار دولار)	75,7	68,3	63,5	38,4	34,6	40,7
إجمالي الواردات (سلع و خدمات، مليار دولار)	62,7	65,7	71,4	63,7	45,5	61,6
إجمالي الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	190,7	194	177,4	142,6	113,3	96,2
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	1,8	1,6	1,7	1,8	2,7	4,7
عدد السكان	37,5	37,9	39,1	39,9	40,7	41,3
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	11	9,8	10,6	11,3	11,6	12,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقرير مؤسسة ضمان الاستثمار وانتماء الصادرات لسنة 2014، ص 110 و سنة 2015 ص 120 وسنة 2016 ص 120 و سنة 2017 ص 60.

الجدول رقم (4-6): تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2012-2017)

الوحدة: مليون دولار

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	تقديري
الميزان التجاري	20237	9316	600	18000-	18500-	14310-
ميزان الخدمات والدخل	10912-	10976-	8130-	7500-	7800-	8110-
صافي التحويلات	3163	2417	3300	2800	2900	3000
نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	9,7	4,4	0,3	9,9-	11-	8,2-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقرير صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبريل 2017، ص 84 والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016 وتقرير وزارة التجارة، إحصائيات وحصائل على الموقع الإلكتروني: <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-en-janvier-2017> تم الاطلاع عليه يوم 2018/10/23 على الساعة 14:08.

تحليل معطيات الجدولين (4-5) و (4-6) يؤكد على تراجع العديد من القيم الممثلة لمؤشرات التوازن في الاقتصاد الجزائري والتي يمكن تقسيمها إلى:

➤ **مؤشرات توازن داخلي:** وهي عبارة عن متغيرات داخلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، الذي عرف

انخفاضا من سنة 2015 حيث وصل إلى 172,3 مليار دولار ثم 166 مليار دولار سنة 2016 بعدما كان 213,5 مليار دولار سنة 2014، نتيجة انخفاض أسعار البترول أواخر سنة 2014 ثم عاود الارتفاع إلى 173,9 مليار سنة 2017، نتيجة السياسات المالية والنقدية التصحيحية الاستعجالية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لاحتواء أزمة انخفاض عوائد المحروقات؛ غير أنها عرفت انخفاض في معدل النمو الحقيقي إلى 1,4% سنة 2017 والذي لايزال هشا لأنه ليس وليد القطاعات الإنتاجية وإنما هو مرتبط بأسعار النفط على المستوى الأسواق الدولية.

بالنسبة للتضخم فقد عرف ارتفاعا قدر ب 1,9% ليصل إلى 4,8% سنة 2015 بعدما كان 2,9% سنة 2014 وبقي مرتفعا إلى غاية 2017، نتيجة الزيادة في الأرصدة النقدية الحقيقية وفي حجم

النفقات العامة المرتبطة بالبرنامج الخماسي لدعم النمو والتنمية الاقتصادية، الذي أقرته الحكومة الجزائرية للفترة (2015-2019).

أما ميزان الحساب الجاري الجزائري فهو في عجز مستمر منذ سنة 2014، نتيجة تراجع الموارد المالية، رغم الإجراءات والإصلاحات المتضمنة في قانون المالية 2017.

➤ **مؤشرات التوازن الخارجي:** هي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي، مثل احتياطات الصرف التي من الملاحظ أنها في تراجع مستمر بعدما قدرت في 2013 بـ 194 مليار دولار لتتراجع إلى حوالي 96,2 مليار دولار سنة 2017، نتيجة نقص الموارد المالية في الخزينة وارتفاع الدين الخارجي من 1,8% سنة 2012 إلى 4,7% سنة 2017.

مؤشر ميزان المدفوعات هو في عجز مستمر منذ سنة 2015، بسبب تراجع الجباية البترولية وعدم تحسن قيمة الإيرادات الغير النفطية رغم الإجراءات والإصلاحات المتضمنة في قانون المالية.

عرفت سنة 2017 انخفاض عجز الميزان التجاري من 18500 مليون دولار إلى 14310 مليون دولار بعد أن عاودت أسعار البترول الارتفاع في الأسواق الدولية. ورغم ارتفاع ميزان الخدمات من 7800 مليون دولار سنة 2016 إلى 8110 مليون دولار سنة 2017، نتيجة ارتفاع الخدمات المستوردة من قبل الجزائر بـ 310 مليون دولار حسب إحصائيات وزارة التجارة الخارجية، إلا أن رصيد الميزان التجاري في سنة 2017 عرف رصيда سلبيا.

مما سبق يمكن استنتاج الأثر السلبي لتراجع أسعار البترول مع نهاية سنة 2014 على أداء الاقتصاد الجزائري، الذي انعكس على تراجع أهم مؤشرات التوازن الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري والتي أثبتت هشاشتها بمجرد تراجع أسعار النفط.

المبحث الثاني: سياسات جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مع تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بصفة عامة وإلى البلدان النامية بصفة خاصة ومساهمتها في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي بهذه الدول، دفع هذا الجزائر إلى الاهتمام بجذب هذه الاستثمارات ومحاولة الاستفادة منها في تطوير الاقتصاد، فسعت جاهدة إلى إصلاح سياساتها الاقتصادية وبادرت إلى تغيير تشريعاتها بالشكل الذي يتماشى مع متطلبات تحقيق هذا الهدف وتوفير البيئة المناسبة لنشاط هذه الاستثمارات وجذب أكبر عدد من رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الأول: فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر

تتوفر الجزائر على موارد اقتصادية وطبيعية هامة ومتنوعة تتوزع على قطاعات الزراعة، السياحة، الصناعة والخدمات وغيرها، تمثل فرص حقيقية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. القطاع الصناعي:

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بتنوعه وبوفرة مدخلاته من الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد ويتفرع قطاع الصناعة بالجزائر إلى 13 فرع استراتيجي من صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الأجهزة الكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك، السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن واصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود، الخشب وصناعة البناء وغيرها.

2. القطاع الزراعي:

للزراعة في الجزائر مركزا مهما في تحقيق التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد فهي تمثل موردا مهما يساهم في خلق القيمة المضافة والتخفيف من البطالة وتحقيق الوفرة من السلع الغذائية والزراعية.

تمتلك الجزائر أراضي زراعية خصبة صالحة لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية من حبوب وفواكه وخضر متنوعة على امتداد مساحتها الجغرافية من السهوب والهضاب إذ تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من إجمالي المساحة الكلية بنحو 18% وتسعى السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، من خلال تطوير القطاع وزيادة إنتاجيته بالاعتماد على التكنولوجيا والمكننة والطرق الحديثة وهذا بتشجيع نقل المعارف والخبرات وفتح الفرص أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. القطاع السياحي:

تتميز الجزائر بمناطق سياحية تؤهلها لأن تكون من بين الدول المستقبلية والجاذبة للسياح وهو ما يؤكد الواقع وتسعى الحكومة الجزائرية إلى جذب استثمار أجنبي للنهوض بهذا القطاع في ظل عجز القطاع العام والاستثمار المحلي على النهوض به، بوضع خطط واضحة لتطوير السياحة تعتمد على تطوير وتأهيل الاستثمار في القرى السياحية المتميزة وبناء أكبر عدد من الفنادق وتعزيز مخطط الشراكة بين القطاع الخاص والعام وتوفير مختلف التمويلات التي يحتاجها القطاع.

4. الطاقات المتجددة:

عملت الجزائر على تنويع مصادر الطاقة لديها للتخفيف من اعتمادها على الطاقة الأحفورية وللحفاظ عليها للأجيال اللاحقة، وتنويع إنتاج فروع الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة، حيث خصصت وأنشأت العديد من المشاريع والهيئات لتطوير الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها عبر كافة التراب الوطني وخاصة في المناطق الداخلية البعيدة عن التنمية.

وقد فتحت الجزائر الأبواب أمام المستثمرين المحليين والأجانب لتحقيق هذه المشاريع، التي ستسمح بالوصول في آفاق 2030 إلى تحقيق 22000 ميغاواط، وحصّة من الطاقات المتجددة بنسبة 27%¹ من الحصة الوطنية لإنتاج الكهرباء.

5. قطاع الاعلام والاتصال:

اهتمت الجزائر بتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها من أولويات سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتم ترتيبها من طرف الهيئة الدولية للاتصالات ضمن البلدان الذين أنجزوا تقدما محرزاً في هذا المجال، ومن بين هذه الإنجازات وصلة الألياف البصرية بين الجزائر - عين قزام، والبحرية وهران - فلانسيا، وقطاع الاتصالات اللاسلكية كشبكة الهاتف النقال الذي استقطبت استثمارات عربية مثل المؤسسة المصرية (أوراسكوم) والمؤسسة الوطنية الكويتية.

6. قطاع الأشغال العمومية:

يعتبر هذا القطاع محرك أساسي للنمو الاقتصادي من خلال توفير فرص الشغل وتنشيط باقي القطاعات الأخرى، عبر مختلف برنامج الإنعاش الاقتصادي، قامت الجزائر بتطوير الهياكل القاعدية من خلال بعث واستكمال المشاريع الضخمة مثل الطريق السيار شرق غرب والطريق العابر للصحراء، وإطلاق مشاريع سكنية ضخمة مثل مشروع عدل 2001 و 2002 و 2013 الذي فتح المجال لاستثمارات كبيرة أمام الشركات الأجنبية الصينية والتركية والمصرية والفرنسية وغيرها والمشاركة في انجاز هذه المشاريع والاستفادة من خبرتها وإمكانياتها في مجال البناء والتشييد، وتوفير مناصب شغل هامة وانعاش قطاعات أخرى تابعة لهذا القطاع.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ الاطلاع عليه يوم 22 نوفمبر 2017، على الساعة 16:40.

7. حجم السوق:

يبلغ سكان الجزائر أكثر من 41,8 مليون نسمة وهي تستورد العديد من الموارد المصنعة للاستهلاك والتجهيز، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر ب 4,825 دولار سنة 2016¹. تتوفر الجزائر على موقع استراتيجي هام، فهي تجاور الأسواق الأوروبية والأفريقية والعربية حيث تحد الجزائر سبع (7) أسواق حدودية (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا) علاوة على الانضمام المرتقب لاتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر والتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والعضوية المرتقبة إلى منظمة التجارة العالمية.

8. البنية التحتية:

بالنسبة إلى السكك الحديدية هناك 4498 كلم منها 3854 كلم خط مستغل و 2380 كلم هي في طور الإنجاز، إضافة إلى شبكة من الطرق البرية قدرت ب 112696 كلم منها 29573 من الطرق الوطنية، أما الموانئ فتملك الجزائر 45 مرفق بحري منها 11 ميناء يقدم مختلف الخدمات وميناءين للنفط و 31 ميناء للصيد، أما في المجال الجوي فنجد 36 مطار منها 16 مطار دولي، أما على المستوى التقني نجد 2500000 متخرج ومتحصل على شهادة منذ 1962 من 97 جامعة، 10 مراكز جامعية، 20 مدرسة وطنية عليا².

¹ TRADING ECONOMICS, sur site web : <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators> , vu le

17 /01/2018 a 10:20.

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ الاطلاع عليه يوم 25 نوفمبر 2017، على الساعة 17:20.

الجدول رقم (4-7) : مساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

لسنة 2014

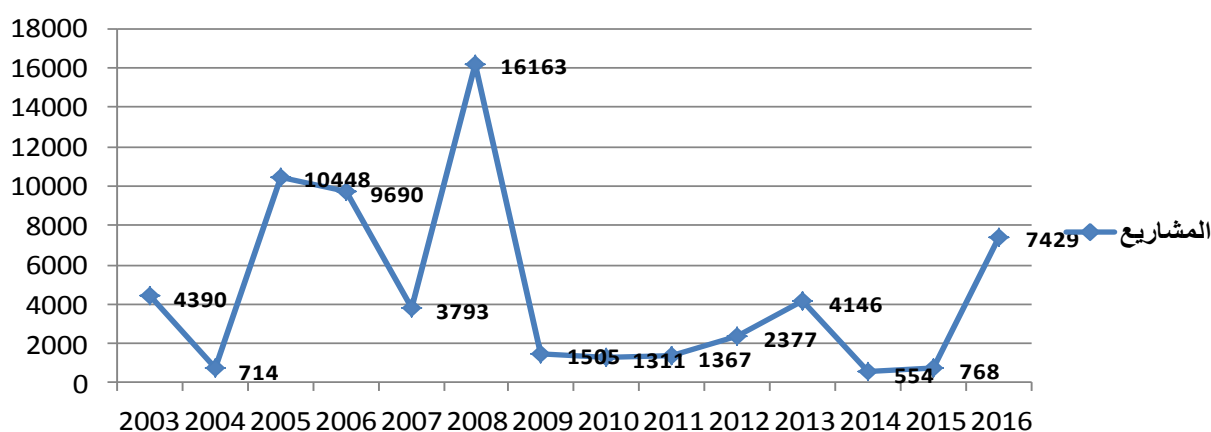
القطاعات	الزراعة الصيد والغابات	الصناعة	الخدمات	إجمالي الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غير مباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
التكلفة (مليون دولار)	21,996	90,476	85,73	198,196	15,373	213,569

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، ص 412.

من الجدول رقم (4-7) يتضح أن قطاع الصناعة في الجزائر يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك ب 90,476 مليون دولار من الصناعة التحويلية والاستخراجية، ما يدل على أهمية هذا القطاع نظرا لما تتمتع به الجزائر من ثروات طبيعية هامة ويليه قطاع الخدمات الذي يساهم ب 85,73 مليون دولار، أما قطاع الزراعة فمساهمة في الناتج المحلي الجزائري قدر ب 21,996 مليون دولار فقط وعليه يجب الاهتمام أكثر بهذا القطاع الحساس والسعي للنهوض به في محاولة البحث عن عوائد أخرى للاقتصاد الجزائري غير العوائد البترولية.

الشكل رقم (4-3): تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر إلى غاية سنة 2016

الوحدة: مليون دولار



المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2017، ص 61.

الملاحظ من الشكل رقم (4-3) اختلاف تطور المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر من سنة إلى أخرى حيث استقطبت الجزائر في سنة 2008 أعلى نسبة ب 16163 مليون دولار، لتتخفض بنسبة كبيرة في السنة الموالية لتصل إلى 1505 مليون دولار، بعد الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث كان 117 دولار للبرميل سنة 2008 لينخفض إلى 53 دولار سنة 2009 ولم تختلف كثيرا النسب الاستثمارية منذ هذه السنة إلى غاية سنة 2013 غير أنها عرفت انخفاضا حادا سنة 2014 لتصل إلى 554 مليون دولار، نتيجة لانخفاض أسعار البترول في هذه السنة، إلا أنه في سنة 2016 ارتفعت المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر لتصل إلى 7429 مليون دولار وذلك للإجراءات الجديدة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في تشجيع قطاعات استراتيجية أخرى غير قطاع الصناعة البترولية والسعي لإيجاد إيرادات أخرى والتخلي عن التبعية الريعية.

المطلب الثاني: تطور الأطر التشريعية لفائدة الاستثمار الأجنبي المباشر

عملت الجزائر منذ الاستقلال على تكييف تشريعاتها القانونية بما يحقق أهداف سياسة تشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال خاصة منها الخارجية، إذ عدلت قوانين الاستثمار في أكثر من مرة استجابة لتطورات وأولويات كل مرحلة بداية من قانون 1963 للاستثمار والصادر بتاريخ 26 جويلية 1963 الذي جاء للمحافظة على بقاء الأموال الأجنبية في الجزائر وجلب استثمارات أخرى وقانون 1966 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي ثم قانون 1982 المتضمن تأسيس شركات اقتصادية مختلطة في إطار مخطط وطني لتنمية الاستثمار الأجنبي للعمل في الجزائر وتحديد حصة الشريك الأجنبي ب 49%، ثم قانون 1988

المؤرخ ب 12 جويلية 1988 ثم قانون النقد والقرض 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي ساعد على دعم الاستثمار الأجنبي رغم أنه ليس بقانون الاستثمار إلا أنه يرخّص للمقيمين والغير مقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية¹، وصولاً إلى قانون 93 قانون ترقية الاستثمار المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 الذي يعتبر أحد أهم هذه القوانين والذي جاء في سياق توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق حيث شجع الاستثمار الأجنبي والوطني على حد سواء، غير أنه لم يستطع استقطاب سوى 50 مليون دولار² كرؤوس أموال أجنبية في شكل استثمارات. وسوف يتم التطرق بالتحليل لأهم القوانين التي جاءت ضمن سياسة تحفيز الاستثمار الأجنبي وجلب رؤوس الأموال انطلاقاً من الفترة الممتدة من 2001 إلى 2017.

1. قانون 2001 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

جاء لتعزيز قانون 1993 حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، وتستفيد هذه الاستثمارات بالحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها وتتجز في حرية تامة مع مراعات التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة³.

¹ نوال مجدوب، التحفيزات التشريعية للاستثمار الأجنبي في الجزائر كآلية للنهوض بالاقتصاد الوطني، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول، على الموقع الإلكتروني: www.droitetenprise.com/، عدد 9 ماي 2017 تاريخ الاطلاع 7 أكتوبر 2017، على الساعة 10:15.

² أسماء زينات، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 17، الجزائر، سنة 2017، ص 116.

³ القانون رقم 01-10 المؤرخ في 3 جويلية 2001، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، تاريخ الإصدار 22 أوت 2001، ص 5.

وجاء القانون بمجموعة من الضمانات والامتيازات من أهمها¹:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع الغير مستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني؛
- تستفيد من مزايا خاصة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما التي توظف تكنولوجيا تحافظ على البيئة وتحقق التنمية المستدامة.

2. قانون 2006 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم لقانون 2001

منح القانون حق الطعن للمستثمرين الذين لم يستفيدوا من المزايا الذي جاء بها قانون 2001 من إدارة أو هيئة مكلفة بذلك، لدى لجنة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم وذلك في غضون 15 يوما من تاريخ التبليغ².

إضافة إلى جميع المزايا والإعفاءات التي أقرها قانون 2001 يستفيد الاستثمار الأجنبي بمجموعة من الضمانات والامتيازات التي جاء بها القانون³:

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية.

¹ تقرير الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، قانون الاستثمار، سنة 2007، ص 4.

² القانون المتمم لقانون 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتضمن تعديل وإتمام قانون الاستثمار 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، تاريخ الإصدار 19 جويلية 2006، ص 18.

³ تقرير الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، قانون الاستثمار في الجزائر، فيفري 2015، ص 16.

➤ تستفيد بعنوان الاستغلال، بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 مناصب شغل وتمدد إلى 5 سنوات عند انطلاق النشاط.

3. قانون 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار

نص القانون على ترتيب التحفيزات حسب قطاع النشاط، بحيث تتوافق فيها التحفيزات الجبائية مع السياسة الاقتصادية وأهدافها وهذا من خلال تبسيط الإجراءات وتسريعها. إضافة إلى الامتيازات التي سبق ذكرها في قانون 2001 و 2006 أضاف القانون تحفيزات أخرى منها¹:

- تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

4. ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في قانون المالية لسنة 2017

جاء في نص قانون المالية أنه يحق للشركات الوطنية والأجنبية التي تمر بوضعية مالية صعبة إعادة جدولة الديون الجبائية التي تكون على عاتقها لمدة لا تتجاوز 36 شهر، وإسقاط عقوبات

¹ القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، تاريخ الإصدار 3 أوت 2016، ص 20.

التأخير وذلك على جميع الشركات الخاضعة للضريبة مهما كان النظام الجبائي¹.

التكفل ب 25 % من تكلفة إنجاز الهياكل القاعدية المستقبلية للمشاريع الاستثمارية في المناطق التي تم تحديدها في قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإجراءات الحماية

من أجل حماية الاستثمار الأجنبي انضمت الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية والثنائية لفائدة حماية وتشجيع هذه الاستثمارات؛ حيث وقعت الجزائر على 34 اتفاقية متعلقة بالازدواج الضريبي و 46 أخرى متعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار².

ومن أهم الاتفاقيات الدولية المتعددة الاطراف التي وقعت عليها الجزائر:

1. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية³

تم المصادقة عليها في 7 أكتوبر 1995 وتنص على السماح بانتقال رؤوس الأموال العربية للدول الأعضاء بحرية وتشجيع وتسهيل استثمارها مع مراعات التشريعات المتعلقة بحماية البيئة وأن تعامل رؤوس الأموال في الدولة الطرف بمعاملة منصفة وعادلة في جميع الأوقات وأن يتمتع المستثمر العربي بجميع الامتيازات الموضوعية في صالح الاستثمارات في الدولة المضيفة.

¹ القانون رقم 16-14 المؤرخ في 26 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 42.

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ الاطلاع عليه 7 أكتوبر 2017، على الساعة 11.

³ تقرير الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة، سنة 2012، ص 3.

2. الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار

تم المصادقة عليها في 30 أكتوبر 1995 حيث أن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار هي أحد أجهزة البنك الدولي، أنشئت لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الأسواق الصاعدة¹. تنص هذه الاتفاقية على تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الإنتاجية، فيما بين الدول الأعضاء وعلى وجه الخصوص الدول النامية الأعضاء.

3. اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

تم المصادقة عليها في 7 أبريل 2015، أبرمت هذه الاتفاقية لإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية، تتخذ من دولة الكويت مقراً لها، تعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم²؛ تنص هذه الاتفاقية على تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.

4. اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: تم المصادقة عليها في 13 ديسمبر 2001، إذ

يمثل الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر من حيث المبادلات التجارية، فصادرات الجزائر تمثل أكثر من 60% نحو الاتحاد الأوروبي والواردات 65% .

¹ محمد منير حساني، إعتماد الجزائر القانون الاتفاقي الاستثماري لتشجيع الاستثمار وتشجيعه، مداخلة في الملتقى

الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 نوفمبر 2015، ص 7.

² المرجع السابق، ص 6.

ومن أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها فيما يخص الاستثمار¹:

➤ حرية نقل البضائع (التبادل التجاري) وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE) خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ؛ طبقا للإجراءات المنظمة العالمية للتجارة؛

➤ وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي؛

➤ ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل؛

➤ الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (4-8): حجم صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي من وإلى الجزائر

الوحدة: مليون دولار

بلد التصدير	الحجم	بلد الاستيراد	الحجم
إيطاليا	8369	فرنسا	4744
إسبانيا	6565	إسبانيا	4642
فرنسا	4921	إيطاليا	3595
بريطانيا	2883	ألمانيا	3009

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بإحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS).

الجدول رقم (4-8) يوضح أن الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر وحجم الصادرات يعمل على ضخ أكبر عدد من التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الوطن بفعل التسهيلات التي تضمنتها الاتفاقية، هذا ما يتطلب استثمارات كبيرة لتوفير البنى الأساسية لجذب أكبر عدد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ عزيزة سمينة، الشراكة الأوروبية جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2011، ص 153.

5. الاتفاقيات العربية الجزائرية:

أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية العربية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر منها 16 اتفاقية مع السعودية في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2015 تقدر ب 416 مليون دولار¹ تم تجسيدها في مجالات الصيدلة، الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية، الإسمت، التجهيزات الكهربائية، الخدمات، إضافة إلى اتفاقية مع الإمارات العربية قدرت ب 350 مليون دولار سنة 2015 بحوالي 14 شركة تشتغل أساسا في القطاع المصرفي والعقارات وخدمات النقل البحري.

الجدول رقم (4-9): إجمالي مشاريع الاستثمارات العربية البينية في الجزائر للفترة (2003-2016)

الوحدة: مليون دولار

البلد	الإمارات	قطر	السعودية	مصر	لبنان	الأردن	تونس	المغرب	ليبيا	السودان
حجم الاستثمارات	15,257	2,150	933	4,338	63	87	1,023	129	321	11

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات لسنة 2017.

حسب الجدول رقم (4-9) تعتبر دولة الإمارات العربية؛ من أهم المستثمرين العرب في الجزائر ب 15,257 مليون دولار، تليها مصر ب 4,338 مليون دولار، ثم قطر في المرتبة الثالثة ب 2,150 مليون دولار، واحتلت بذلك الجزائر الوجهة الثالثة عربيا المستقطبة للاستثمارات العربية ب 24,312 مليون دولار بعد كل من مصر ب 81,762 مليون دولار والسعودية ب 29,114 مليون دولار على الترتيب حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات لسنة 2017.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ الاطلاع 8 نوفمبر 2017.

المبحث الثالث: تحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري

حرصت الجزائر على توفير ظروف اقتصادية مناسبة لتجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية ولعل الاستقرار الاقتصادي وتطور المؤشرات الاقتصادية، قد ساعد على تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

المطلب الأول: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على مجالات النشاط الاقتصادي

لتوضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر.

الجدول رقم (4-10): أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة (2002-2016) حسب المنطقة الجغرافية

الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة
أوروبا	437	955 161
الاتحاد الاوروبي	313	677 209
آسيا	98	163 102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	997 528
أفريقيا	5	5686
أستراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2 216 699

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ الاطلاع عليه 8 نوفمبر 2017، على الساعة 12:14.

الجدول رقم (4-11): أهم عشرة شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)

عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	الشركة	
3000	5000	1	Emirates international investment company	1
1999	4743	2	Vietnam oil and gas corporation petrovietnam	2
839	3565	2	Repsol SA	3
4500	3539	5	Jelmoli Holding AG	4
961	3465	3	Total Co	5
3541	2814	6	Orascom Group	6
4349	2447	3	Arcelor Mittal	7
485	2384	3	British Petroleum	8
2434	2049	4	Grupo Ortiz Construcccion u Servicios Del Mediterraneo	9
291	1991	2	China National Petroleum (CNPC)	10
70754	36043	344	باقي الشركات	
93153	68040	375	الإجمالي	

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2015، ص 119.

يتبين من الجدولين (4-10) و (4-11) أن الدول العربية لها أكبر حصة من الاستثمارات في الجزائر حتى سنة 2015 قدرت ب 997528 مليون دج لإنجاز 236 مشروع استثماري منها الشركة الإماراتية التي احتلت صدارة أهم الشركات المستثمرة بالجزائر والتي تساهم ب 3000 منصب شغل، في حين أن الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية استحوذت على النصيب الأكبر من عدد المشاريع المنجزة، وأن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ وحدها على 313 مشروع من أصل

437 مشروع وبمبلغ قدر ب 677209 مليون دج، أما دول آسيا فعدد مشاريعها 98 مشروع ب غلاف مالي قدر ب 163102 مليون دج أما باقي البلدان الأخرى فمساهمتها الاستثمارية في الجزائر محتشمة جدا، لذا على الجزائر العمل أكثر على تحسين مناخها الاستثماري في القطاعات الجاذبة لهذه الدول.

الملاحظ أيضا من الجدول (4-11)، أنه حتى سنة 2015 استطاعت الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر أن توفر 93153 منصب شغل وبذلك التقليل من البطالة مما يحفز أكثر على تشجيع هذه الاستثمارات والعمل على توفير المناخ المناسب لها لاستقطاب أكثر فأكثر الشركات الأجنبية خاصة الصغيرة والمتوسطة والتي تستطيع فتح مناصب شغل أكثر أمام اليد العاملة الجزائرية.

الجدول رقم (4-12): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر من سنة 2015 إلى 2017

الرتبة	اسم الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
1	China state construction engineering corporation	الصين	3,300
2	Indorama	سنغافورة	3,151
3	Grupo Ortiz Construction y Servicios Del mediterraneo	اسبانيا	2,209
4	Tosyali Holding	تركيا	1,1397
5	Taypa Tekstil	تركيا	900

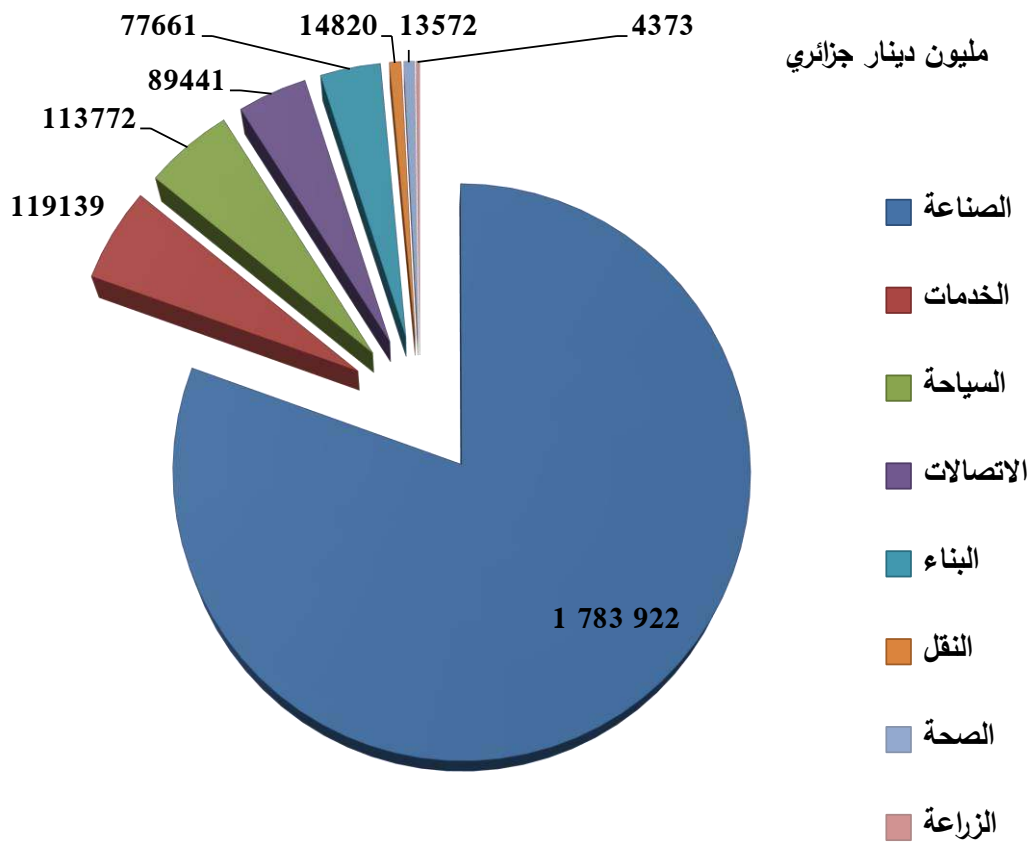
المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، 2018، ص 61.

الملاحظ من الجدول تغير أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر بعدما كانت الدول العربية أكبر المستثمرين تتصدرهم الإمارات العربية المتحدة، نجد في السنوات الأخيرة هيمنة الدول الآسيوية على

الاستثمار في الجزائر فنجد الصين بنسبة 3,300 مليون دولار تليها سنغافورة ب 3,151 مليون دولار، ثم الدول الأوروبية ممثلة بكل من إسبانيا وتركيا على التوالي.

الشكل رقم (4-4): أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2016-2002)

الوحدة : مليون دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ الاطلاع عليه يوم 12 سبتمبر 2017 على الساعة 15:05.

الجدول رقم (4-13): عدد المشاريع الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2016)

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة (%)
الصناعة	495	60,22
البناء	137	16,67
الخدمات	130	15,82
النقل	25	3,04
السياحة	14	1,7
الزراعة	14	1,7
الصحة	6	0,73
الاتصالات	1	0,12
المجموع	822	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ الاطلاع عليه يوم 3 مارس 2018 على الساعة 18:35.

الشكل رقم (4-4) والجدول رقم (4-13) يبينان تنوع القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر رغم أن قطاع الصناعة يعتبر الأكثر جاذبية ب 1.783.922 مليون دج مقابل 495 مشروع أي بنسبة 60,22 % من إجمالي المشاريع وذلك لاحتوائه على قطاع المحروقات والتي تعد أهم مجالات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وكذلك قطاع صناعة السيارات يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب 137 مشروع بقيمة 77.661 مليون دج الذي عرف نموا كبيرا في الجزائر لارتباطها بمختلف مشاريع البنية التحتية وبرامج السكن المخططة ضمن برامج دعم النمو الاقتصادي وتسيطر عليه كل من الشركات الصينية والتركية واليابانية والمصرية، ثم يليه قطاع الخدمات ب 130 مشروع ب 119.139 مليون دج، أما نصيب القطاع السياحي والزراعي فكان ب 14 مشروع بعد الإجراءات العديدة التي سعت الجزائر إلى تطبيقها ضمن مخطط التهيئة السياحية ومخطط الإصلاح الزراعي وذلك للنهوض بهاذين القطاعين اللذان تعتبرهما الجزائر من القطاعات الواعدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض باقتصادها الوطني خاصة بعد

انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، أما قطاع الصحة والنقل فكان لهما أقل حصة من المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

جدول رقم (4-14): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر في ظل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1,203	1,546	584-	1,507	1,684	1,499	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مليار دولار)
173,9	166,0	172,5	213,5	208,8	204,3	النتائج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
7,8	6,4	4,8	9,2	3,3	8,9	التضخم (متوسط أسعار المستهلك %)
12,1	11,6	11,3	10,6	9,8	11	البطالة (من إجمالي القوة العاملة %)
40,7	34,6	38,4	63,5	68,3	75,7	الصادرات (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لكل من سنة 2014 و 2016 و 2017 ونشرة ضمان الاستثمار ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، لسنة 2018. من خلال تحليل أرقام الجدول (4-14)؛ يتبين فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2017 نجدها جد ضعيفة، غير مستقرة ومؤثرة في مجموع الاستثمار المحلي الداخلي وبقية المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية الهامة وعليه فهي غير فاعلة في زيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما نلاحظ عدم وجود علاقة فيما يخص تطور المؤشرات الاقتصادية الواردة في الجدول (4-14) وتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالزيادة والنقصان، حيث تفيد الأرقام إلى زيادة في معدلات البطالة والتضخم في الفترة محل الدراسة خاصة بعد سنة 2013 وهذا ما يفسر بحالة الانكماش التي عرفها الاقتصاد الوطني بعد هذه السنة نتيجة انخفاض أسعار البترول وتراجع قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل الإنفاق الحكومي في مجالي الاستثمار والاستهلاك، بسبب تراجع الصادرات كما هو

مبين في الجدول أعلاه حيث تراجعت من 63,5 مليار دولار سنة 2014 إلى 38,4 مليار دولار سنة 2015 بما يقارب 50% وهي نسبة جد هامة تؤكد على هشاشة استقرار الاقتصاد الوطني وارتباطه بموارد غير ثابتة ومستقرة، تشكل موارد المحروقات فيها من العملة الصعبة الشريان الشبه وحيد لتمويل الاقتصاد في ظل غياب مصادر أخرى متنوعة.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب رؤوس الأموال الخارجية، خاصة بعد التدابير الجديدة التي أقرتها السلطات العمومية لفائدة إعادة تنظيم الاقتصاد واصلاح الإدارة العمومية وقرار تشريعات لفائدة ضمان وتحفيز الاستثمار.

ويوضح الجدول التالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2010، كما يلي :

الجدول رقم (4-15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2010)
الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	40	80	30	*	*	25	270	260	606,6	291,7	438
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
القيمة	1065	633,8	881,90	1081,3	1795,4	1661,6	2646	2846,5	1065	2200	

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي على الموقع الإلكتروني : <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26> تاريخ الاطلاع عليه 2017/10/28 على الساعة 13:00.

* عدم توفر البيانات.

الملاحظ من الجدول رقم (4-15) أن نسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تختلف من سنة إلى أخرى وقد ارتبطت ارتباطا شديدا بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول على المستوى العالمي حيث سجلت الجزائر قيما متدنية من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999 وهذا بسبب انهيار أسعار البترول في هاته الفترة نتيجة الأزمة الآسيوية والذي تراوحت أسعاره بين 10 و 11 دولار حيث كان أكبر ارتفاع وصل إليه سنة 1990 ب 46 دولار للبرميل.

أما من سنة 2000 ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي من 438 مليون دولار إلى غاية سنة 2008 بصورة مستمرة ليصل إلى 2846,5 مليون دولار وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة أين وصل إلى 147 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب عليه من الصين والهند، لينخفض مرة أخرى سنة 2009 ب 1065 مليون دولار وسنة 2010 ب 2200 مليون دولار وهذا أيضا لانخفاض أسعار البترول مرة أخرى بسبب أزمة الرهن العقاري سنة 2008.

الجدول رقم (4-16) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2011 - 2016)

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	2,580	1,499	1,684	1,507	584-	1,546

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ب World Investment Report 2017.

الملاحظ من الجدول رقم (4-16) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الجزائر عرفت ارتفاعا سنة 2016 بقيمة 1,507 مليون دولار بعد النتائج السلبية التي سجلت في 2015 التي تميزت بتأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها في نهاية سنة 2014.

ويرجع هذا التحسن إلى قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 والذي وفر تحفيزات جبائية ومنشآت ضرورية للمشاريع الاستثمارية كما ذكر في المطلب الأول .

هذا التطور في تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر يظهر من خلال المخزون الذي شهد هو الآخر ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى 27,77 مليار دولار سنة 2016 مقابل 19,54 مليار دولار في نهاية سنة 2010.

**الجدول رقم (4-17) : تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للسنوات
2016 /2010 /2000**

الوحدة : مليار دولار

السنة	2000	2010	2016
المخزون	3,379	19,540	27,778

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ب world Investment Report 2017.

وبالنظر إلى معطيات الجدول رقم (4-11) نجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مازالت مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الجزائر؛ مما يدل على احتكار قطاع الطاقة على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رغم الإجراءات العديدة للحكومة الجزائرية في تشجيع قطاعات أخرى لجلب أكبر عدد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر وإجراءات جذبه وتحفيزه في الجزائر

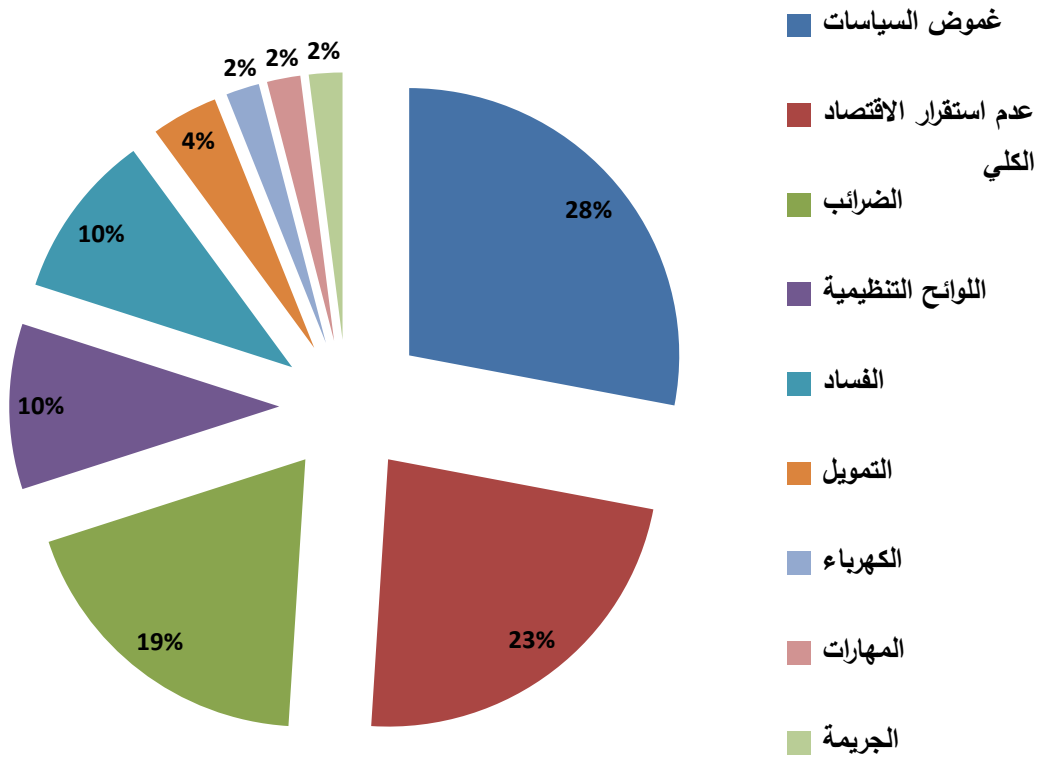
من خلال تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر يؤكد على حقيقة وجود الكثير من المعوقات والمشاكل التي تقف عثرة أمام نجاح سياسة تحفيز الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة في الجزائر ما يحد من أداء الاقتصاد الجزائري وقدرته على تحقيق النمو والتنمية.

1. عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر

من أهم عوائق الاستثمار في الجزائر، التي تعيق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تنتهجها بعض الأجهزة الإدارية في تعاملها مع متطلبات واحتياجات الاستثمارات المحلية والأجنبية والتي تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بعرقلة توجه الاستثمارات الأجنبية وإن تحسين ووضوح السياسات وحده يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%¹ كما يتضح من الشكل رقم (4-5).

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الشكل رقم (4-5) : نسب مخاطر السياسات المعيقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83، القاهرة، سنة 2005، ص 32.

➤ **غموض السياسات:** رغم تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية وتطويرها إلا أن بعض النصوص القانونية مازالت غير واضحة للمستثمرين، إضافة إلى التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر في مجال خصخصة المؤسسات الاقتصادية، كما أن قاعدة 51-49 المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر تعيق العديد من المؤسسات الأجنبية التي ترغب في الدخول إلى السوق الجزائري.

➤ **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نشوء رأس المال في البلد المضيف، فعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات المتعددة الجنسيات في توليد الفائض المالي وربما يبدو للوهلة الأولى على أنه قاعدة لتوسيع إعادة الاستثمار في القطاعات المختلفة، يبدو ميزان المدفوعات في حالة إيجابية وزيادة الإيرادات الحكومية عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح، غير أن هذه الشركات تبقى تحت سيطرة الدولة الأم خاصة إذا قامت برفع الاستيراد من السلع الوسيطة والخدمات المختلفة وتسريب العوائد الاستثمارية للدولة الأم هذا التحويل العكسي للموارد خارج البلد المضيف يؤدي إلى عجز مستديم في ميزان المدفوعات ¹.

➤ **الضرائب:** رغم الامتيازات الضريبية المعدلة في القوانين الجزائرية إلا أنها مازالت تبدو مرتفعة على المستوى العالمي، حيث تعتبر الحوافز الضريبية الجزائرية ضعيفة بالمقارنة ببعض الدول العربية.

➤ **اللوائح التنظيمية:** تحسنت قوانين الجزائر فيما يخص الاستثمار الأجنبي حيث تسمح للأجانب بتحويل الأرباح إلى الخارج غير أن ثقل وتعقد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية يعيق إنشاء المشاريع الاستثمارية حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بإجراءات عديدة تستغرق 24 يوما² على الأقل.

➤ **الفساد:** ينتج من البيروقراطية والروتين الإداري وكذا انعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثماري مما يؤدي في النهاية إلى انتشار الرشوة، وحسب الدراسة التي قام بها البنك

¹ كمال عبد حامد آل زيارة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

² غانية نذير، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبدل متاح أمام الجزائر للخروج من مجال التبعية للاقتصاد الربيعي في ظل التطورات الدولية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 11، الجزائر، سنة 2016، ص 50.

الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34,3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالى 7%¹ من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات. كما احتلت الجزائر سنة 2016 المرتبة 108 عالميا في مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية ب 34 نقطة محتلة بذلك المرتبة التاسعة عربيا².

➤ **مشكلة التمويل:** هذا العائق سببه المباشر تخلف النظام البنكي الجزائري وسيطرة القطاع العمومي وهيمنته، وغياب مصادر تمويلية أخرى فعدم فعالية بورصة الجزائر، جعل من عملية تمويل المشاريع الاستثمارية جد بطيئة، حيث اقتصر فقط على القروض الممنوحة من طرف البنوك.

➤ **الكهرباء:** صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل الكهرباء، التي ما تزال تشكل عائقا أساسيا في الجزائر وذلك لارتفاع تكلفتها.

➤ **المهارات:** بما أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هي منشأة من قبل شركات متعددة الجنسيات ومعظمها صناعية فهي لا تحتاج إلى يد عمل كبيرة بل إلى يد عمل ماهرة ومتخصصة في المجال المطلوب، ولعل نقص الخبرة والتأهيل يعد أهم عائق في تقليص البطالة من طرف هاته الشركات.

2. اجراءات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

على الجزائر العمل أكثر لتحسين مناخها الاستثماري ووضع عدة قوانين تسهل من جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المنافسة الكبيرة للدول النامية في استقطاب هذه الرؤوس المالية المتدفقة من مختلف دول العالم، وذلك من خلال تحسين عدة مؤشرات اقتصادية

¹ نفس المرجع السابق، ص 50.

² تقرير الفساد العالمي على الموقع الإلكتروني: <https://www.sasapost.com/cpi-2016-corruption-perceptions-index>

تم الاطلاع عليه يوم 2018 /01/17، على الساعة 15:40.

واجتماعية وسياسية وإدارية وقد تم إيجازها في المحاور التالية:

2-1. المحور الاقتصادي

- توفير مناخ استثماري ملائم يتناسب والمتطلبات الاقتصادية العالمية والعمل على تحسين مكانة الجزائر في مختلف المؤشرات الدولية مثل مؤشر التنافسية ومؤشر بيئة الأعمال.
- تحرير التجارة الخارجية وترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة في ظل تذبذب أسعار البترول وعدم استقرارها في الأسواق الدولية وفي ظل التحضير للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- توضيح السياسات الاقتصادية واستقرارها وهي تتمثل في كل من السياسة النقدية والمالية وسياسة التأمين والشفافية في المعاملات.
- توفير البنية التحتية الملائمة للاستثمارات ووفرة المناطق الحرة.*
- التخلي التدريجي عن الحماية وتحرير أسعار الصرف الأجنبية والاهتمام أكثر بالقطاع الخاص والرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمعايير الدولية.
- تطوير بيئة الاستثمار في كافة مناطق الوطن لإحداث انتشار جغرافي وتنوع في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها الجزائر.
- زيادة الحوافز الجمركية للاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية في الجزائر كقطاع السياحة والزراعة.

* **المناطق الحرة:** تعرف بأنها جزء من أرض الدولة معزول بأسوارها وتخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة، ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب، فيوجد هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-2. المحور السياسي:

- تقليل المخاطر السياسية من خلال الحفاظ على الاستقرار الأمني ومحاربة الصراعات الداخلية التي من شأنها العصف بالاستقرار السياسي في الجزائر.
- الاستقرار في المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار.

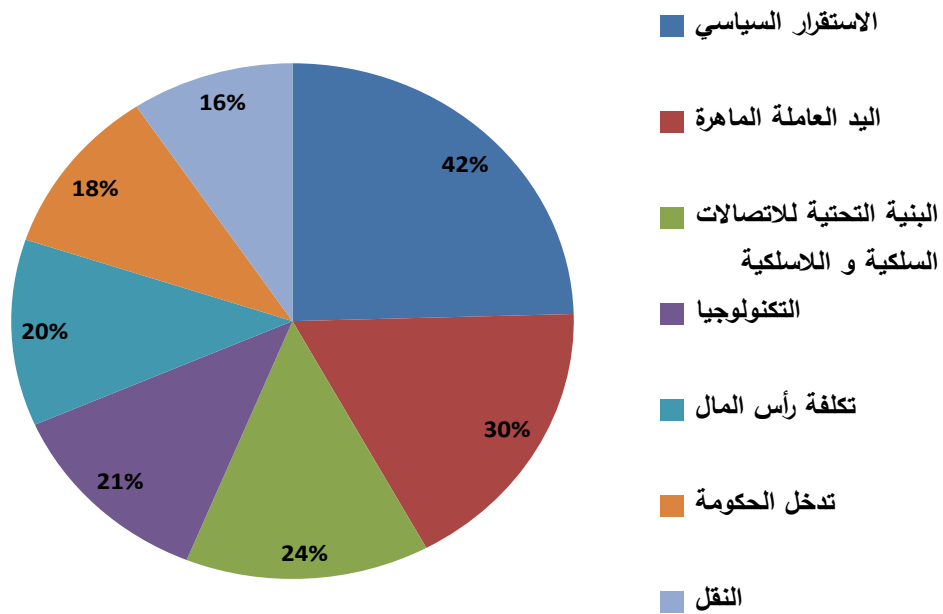
2-3. المحور الإداري والقانوني:

- محاربة البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وتوضيح الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع نظام معلوماتي خاص بالمستثمرين الأجانب يمكنهم من الحصول على إحصائيات ودليل الاستثمار في الجزائر.
- وضع المزيد من القوانين الخاصة بالاستثمار التي تتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وتفعيلها وفقا للتنظيمات الدولية لحماية المستثمر وإعادة النظر في القاعدة 49_51 المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، التي يرى العديد من المستثمرين الأجانب أنها تعد عائقا لدخولهم للسوق الجزائرية ويجب أن يكون المستثمر الأجنبي المساهم الأكبر.
- وجود نظام قضائي فعال لحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والجزائر بكفاءة عالية.
- إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية والدولية في مجال تبادل الاستثمارات بين الجزائر والدول الأخرى لما لها من امتيازات وتسهيلات.

2-4. المحور الاجتماعي:

- محاربة ظاهرة الفساد والرشوة وتسهيل المعاملات الإدارية.
- توفير اليد العاملة المؤهلة خاصة في ظل التطور التكنولوجي للتجهيزات والمعدات المستعملة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات والتي تتطلب مهارة عالية وقدرات وخبرات في جميع الأنشطة التي تعمل بها كما أبرزت عدة دراسات استقصائيات أن الاستقرار السياسي واليد العاملة الماهرة من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (4-6): دراسة استقصائية في أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات



المصدر: غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2012، ص 109.

من الشكل رقم (4-6) تظهر الأهمية البالغة لاستقرار السياسي وتوفر اليد العاملة الماهرة والكفوة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، لذا على الجزائر أن توظف الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به حاليا في جذب أكبر عدد من الاستثمار الأجنبي إضافة إلى زيادة تأطير المتخرجين الجامعيين وتأهيلهم حسب المواصفات والمتطلبات التكنولوجية الحديثة التي تشترط الشركات المتعددة الجنسيات حاليا توفرها في اليد العاملة، أما بالنسبة إلى البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية فعلى الجزائر تطوير هذا القطاع الذي أصبح لا يتماشى مع التطورات السريعة التي تعرفها حاليا الجزائر خاصة في مجال تدفق الأنترنت التي لاتزال الجزائر تتذيل الترتيب العالمي في مدى سرعة تدفق الأنترنت والولوج إليها، كما نجد أن المؤسسات المتعددة الجنسيات تهتم في استثماراتها بتوفر التكنولوجيا في البلد المضيف وانخفاض تكلفة رؤوس الأموال* وارتفاع المردودية الاستثمارية الممكن تحقيقها من خلال اتخاذ القرار الاستثماري في الدول المضيفة، وكل هذه العوامل يجب أن تعمل الجزائر على توفيرها للمستثمر الأجنبي حتى تتمكن من استقطاب أكبر عدد من رؤوس الأموال الأجنبية في ظل المنافسة العالمية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

* **تكلفة رأس المال** هي الحد الأدنى للعائد المتوقع تحقيقه من قبل موردي عناصر رأس المال، وهم المستثمرين والدائنين. وتستخدم تكلفة رأس المال في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يجب أن لا يقل العائد المتوقع لأي فرصة استثمارية عن تكلفة رأس المال اللازم لتمويله؛ كما تستخدم في تقييم المشاريع الاستثمارية الجديدة والقائمة.

خلاصة

عملت الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تبني مجموعة من السياسات التحفيزية وبرامج اصلاحات متنوعة لتحسين وتوفير مناخ استثماري ملائم لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، حيث تملك الجزائر مجالات خصبة لجذب رؤوس الأموال والشركات الأجنبية كقطاعات الخدمات والزراعة، الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

غير أن النتائج المحققة ضمن هذا الهدف تبقى جد ضعيفة ومتواضعة تؤكد على وجود فرص حقيقية ضائعة لتنشيط وتطوير الاقتصاد الوطني، إذا ما قورنت بتجارب الدول النامية في هذا المجال خاصة منها المجاورة، الأمر الذي يعكس غياب كبير لتفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وهذا ما وقفت عليه الدراسة نتيجة وجود العديد من العوامل السلبية المباشرة وغير المباشرة المرتبطة في جوهرها بالآليات والقواعد والممارسات التي تحكم تسيير البيئة الاقتصادية للاقتصاد الوطني، التي كان ولايزال لها أثر على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة

يرتبط الاستثمار بمختلف أشكاله بشكل أساسي بتحقيق التنمية وتنشيط النشاط الاقتصادي المحلي والدولي، وله أهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية لدوره في توليد السلع والخدمات وزيادة الدخل الوطني وتحقيق الثروة فضلا عن مساهمته الفعالة في فتح فرص عمل جديدة والمحافظة على أخرى قائمة والتخفيف من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

وعليه فإن كافة الدول على اختلاف درجة تقدمها أو تخلفها تسعى إلى خلق البيئة الاستثمارية المناسبة للاستفادة من كافة الموارد المتاحة أمامها سواء كانت محلية أو خارجية في دفع عجلة اقتصاداتها وزيادة الانتاجية وتحقيق التنمية.

في ظل العولمة وسياسة الانفتاح الاقتصادي لم يعد للحدود وجنسية عوامل الانتاج أي قيود وعليه أصبح انتقالها عبر الاستثمار الأجنبي المباشر حتمية وضرورة لا يمكن تجاوزها أو الاستغناء عنها ضمن حركية النشاط الاقتصادي العالمي.

كغيرها من الدول مثل الاستثمار الأجنبي المباشر أولوية أساسية في الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية للدول النامية ضمن أهداف تحقيق التنمية وهذا ما تؤكد أرقام ومعدلات هذه الاستثمارات في الدول النامية، التي أصبحت من أهم الدول المستقطبة لها في العالم.

تشير تجارب الدول النامية وخاصة منها الرائدة والتي حللت الدراسة جانبا منها في كل من الصين والبرازيل والهند أن هذه الدول استطاعت الانتقال باقتصاداتها من الفقر والتخلف إلى النمو والتطور فبعدما كانت مثالا للتبعية الاقتصادية والتخلف، أصبحت اليوم وبفضل سياساتها الاقتصادية

المفتوحة على الاستثمار الأجنبي من أهم الاقتصادات الدافعة والمحركة للنشاط الاقتصادي العالمي.

ومما سبق يمكن تأكيد صحة الفرضية الأساسية التي انطلقت منها الدراسة للإجابة على الإشكالية العامة المرتبطة بالموضوع، إذ تؤكد الدراسة على المساهمة الفعالة والأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات ورؤوس الأموال والمساهمة من خلال مختلف المشاريع الاستثمارية في زيادة المعروض من السلع والخدمات والانتاجية وفتح فرص عمل لليد العاملة المحلية وبالتالي المساهمة بشكل أساسي في تحقيق النمو والتنمية، وهذا إذا ما وجدت هذه الاستثمارات بيئة الأعمال المناسبة والمحفزة.

مكننت الدراسة من اختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة لها حيث:

تأكد من خلال التحليل النظري في الفصل الأول صحة الفرضية الأولى حيث ارتبط مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أبعاد العولمة، وهو يساهم بدور كبير في تحريك عجلة التنمية في الدول النامية، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن تحفيز هذه الاستثمارات في ظل سياسات الحماية والقيود وغياب المنافسة ومبادئ الاقتصاد الحر وتكافؤ الفرص وحماية الحقوق وهي كلها مبادئ كرسها العولمة التي فتحت الأبواب لحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمار بدون قيود وشروط.

فرغم مقاطعات بعض الدول المعلنة أو الغير معلنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة واعتبارها شكل من أشكال تكريس هيمنة النظام الرأس مالي ومبادئه الغير عادلة إلا أن التغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي تدفع الدول النامية عامة والجزائر خاصة إلى السعي الحثيث لاستقطاب

المزيد منها لما توفره من فرص حقيقية لتطوير اقتصاداتها المحلية والقضاء على مختلف الاختلالات الهيكلية التي تميز أداءها الاقتصادي.

أكدت الدراسة من خلال الفصل الثاني والثالث على صحة الفرضية الثانية والثالثة من خلال تحليل واقع مناخ الاستثمار في الدول النامية وأثره المباشر وغير مباشر على استقطاب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه وكما بينته الدراسة يتميز بوجود مخاطر ومشاكل متعددة، تعترض نجاح برامج وسياسات تنميتها وتطويرها وتهدد فشلها في القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي، ما يفرض ضرورة الاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار واتخاذ مختلف الاجراءات المساعدة على ذلك.

وهذا ما بادرت إلى تطبيقه العديد من الدول النامية التي عملت على تطبيق مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية كمدخل أساسي لتحسين مناخها الاستثماري ما جعلها تتحول في مدة قصيرة إلى أهم الدول المستقطبة لرؤوس الأموال ومثالا ناجحا يقتدى به في مجال تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر اتضح أن ضعف المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال في الجزائر، يمثل أهم العوامل وراء ضعف مساهمة هذه الاستثمارات في التنمية باختلاف أبعادها، وهو ما أظهرته وأكدته مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من واقع تقارير الهيئات الدولية كالتقارير السنوية للبنك الدولي لسهولة أداء الأعمال وممارسة النشاط، وتعد مجالات التهرب الضريبي وتسجيل حقوق الملكية، وزمن بدء المشروع وإجراءات توظيف العاملين

والفساد الإداري والرشوة... من أسوأ مجالات أداء الأعمال في الجزائر، وهو ما يدعم صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

سمحت الدراسة بالخروج بجملة من النتائج الهامة المرتبطة بمختلف جوانب الموضوع والتي يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:

■ ضمن أهداف تحقيق التنمية أدركت الدول النامية مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع النمو وتطوير الاقتصاد وتنمية البنية التحتية وتوفير فرص العمل للقوة العاملة إلى جانب نقل التكنولوجيا والتقنيات الجديدة والمبتكرة والصناعات المتطورة والمهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، ومن هذا المنطلق أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية للدول النامية على اختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي.

■ توزيع الاستثمار الأجنبي بين دول العالم يؤكد على اختلال في توازن المصالح والمكاسب بين الدول النامية والمتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ نجد أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأساسي من هذا الاستثمار وبشكل متزايد، أما الدول النامية فلا يعود إليها إلا جزء ضئيل من هذه الاستثمارات المتدفقة حول العالم، حيث مثلت الدول النامية التي تقع في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أكثر الدول التي حظيت بحصة الأسد، واستطاعت بذلك أن تغتنم الفرصة وأن تستغل هذه الاستثمارات للنهوض باقتصاداتها، وارتقت العديد منها إلى مراتب متقدمة في الاقتصاد منافسة بذلك الاقتصاد الأمريكي في أكثر من مؤشر.

■ أكدت تجارب الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على مزايا وعيوب ارتبطت بمدى مساهمة هذه الاستثمارات في عملية التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بها، خاصة فيما يرتبط بتحسين المستوى المعيشي للأفراد والتخفيف من البطالة والفقر من جهة والهيمنة على الاقتصاديات المحلية وتوجيهها بما يخدم مصالحها.

■ عرف النظام العالمي تغيرات جوهرية في بنيته الاقتصادية، ميزها صعود قوى اقتصادية جديدة كالصين والهند والبرازيل إلى جانب القوى الاقتصادية الكبرى التقليدية، مثلت تجارب معظمها تحدي حقيقي عكس إرادة وجهد هذه الدول لنقل اقتصاداتها من حالة التخلف والاختلال إلى حالة النمو والتطور، إذ أصبحت من أهم الدول المؤثرة في نمو الاقتصاد العالمي بفضل ما تتمتع به من قدرة على خلق القيمة المضافة في مختلف القطاعات الاقتصادية وما تتمتع به من بيئة أعمال ومناخ استثماري مشجع على استقطاب رؤوس الأموال والشركات الأجنبية.

■ يظهر تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عدم ملائمة بيئة الاستثمار والأعمال وهذا ما يفسر ضعف مساهمة هذه الاستثمارات في التنمية على مستويات مختلفة، وهو ما أظهرته وأكدته مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

■ تتعلق أهم المعوقات جذب الاستثمار المباشر في الجزائر بمظاهر الفساد والبيروقراطية الإدارية الرشوة وغياب الشفافية في المعاملات، فضلا عن غياب أو ضعف الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة على المستوى الاقتصادي الكلي التي تسمح بوضع ميكانيزمات استثمارية فعالة لتأهيل محيط ومناخ الاستثمار من تحفيزات في مجال الضرائب والجمارك العقار البني التحتية، بما يتوافق ومتطلبات اقتصاد السوق وأيضا التخفيف من القيود التشريعية لما تتسم به من بطء

وتعقيدات في الإجراءات الإدارية، مما يجعل من الاستثمار في الجزائر له درجة مخاطرة عالية مقارنة بالدول الأخرى الأمر الذي يفسر ضعف معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية وتركزه الشبه كلي في قطاع المحروقات، ما يحرم الاقتصاد الوطني من فرص حقيقية لتطوير قدراته الانتاجية والتمويلية والفنية واكتساب مهارات وخبرات وتقنيات وتكنولوجيا جديدة يمكن أن توفرها هذه الاستثمارات.

توصيات واقتراحات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن صياغة جملة من الاقتراحات والمتمثلة في النقاط التالية:

■ ضرورة العمل على تحسين مناخ الاستثمار المحلي من خلال اعتماد معايير الحوكمة الرشيدة والقضاء على مختلف مظاهر الفساد والبيروقراطية لضمان اندماج الاقتصاد الوطني في النشاط العالمي والعمل على تحسين مكانة الجزائر في مختلف المؤشرات الدولية مثل مؤشر التنافسية ومؤشر بيئة الأعمال.

■ تحرير التجارة الخارجية وإلغاء مختلف القيود الحمائية والامتيازات التفضيلية لشريحة معينة من رجال الأعمال، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في نظام التراخيص والحصص وقاعدة 49/50 وترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة في ظل تذبذب أسعار البترول وعدم استقرارها في الأسواق الدولية، وفي ظل التحضير للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

■ توضيح السياسات الاقتصادية واستقرارها وهي تتمثل في كل من السياسة النقدية والمالية وسياسة التأمين والشفافية في المعاملات، وتحرير السوق المالي.

- تحرير أسعار الصرف الأجنبية والاهتمام أكثر بتشجيع الاستثمار ورفع من كفاءة الإدارة العمومية ومختلف الأجهزة المسؤولة عن تسهيل نشاط الاستثمار الأجنبي .
- تطوير بيئة الاستثمار في كافة مناطق الوطن لإحداث انتشار جغرافي وتنوع في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها الجزائر.
- تفعيل أنظمة الحوافز الجمركية للاستثمار الأجنبي في النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية في الجزائر كقطاع السياحة والزراعة والصناعة .
- وضع المزيد من القوانين الخاصة بالاستثمار التي تتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وتفعيلها وفقا للتنظيمات الدولية لحماية المستثمر.
- وجود نظام قضائي فعال لحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والجزائر بكفاءة عالية.
- إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية والدولية في مجال تبادل الاستثمارات بين الجزائر والدول الأخرى لما لها من امتيازات وتسهيلات.

المراجع

المراجع

أولاً: الكتب

باللغة العربية

1. أحمد سمير خلاف، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ 2001، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط 1، سنة 2015.
2. أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، الناشر المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر ط 1، سنة 2006.
3. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2011.
4. بدوي محمد إبراهيم ، أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط 1، سنة 2011.
5. تامر إبراهيم كامل هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، ط 1، سنة 2013.
6. تدسي فشمّن، ترجمة هالة النابلسي، الصين شركة عملاقة، دار الأبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ط 1، سنة 2009.
7. جلال ناصر، الاستثمار والشركات المتعددة الجنسيات الأسلوب العلمي للحماية الملكية الفكرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، سنة 2009.

8. حسن عبد المطلب الأسرج ، الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، بنت راضي بنها القيلوبية، مصر، سنة 2007.
9. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83، القاهرة، سنة 2005.
10. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان الأردن، ط 1، سنة 2009.
11. خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، ط 1 سنة 2007.
12. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، سنة 2009.
13. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، سنة 2006.
14. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الناشر في عصر العولمة، مصر، سنة 2007 .
15. زاهرة بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير السوق المالية الإسلامية، دار عماد الدين للنشر، سنة 2009.
16. زينب محمد عبد السلام، الشركات المتعددة الجنسيات ومعايير سيادة الدول وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ط 1، سنة 2014.

17. طارق عثمان الحسون، العولمة والتنمية الاقتصادية، دار الأمد للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، سنة 2015.

18. عادل رزق، إدارة الازمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، مصر، سنة 2010.

19. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، سنة 2014.

20. علي زياد عبد الله فتحي، القوة الأمريكية في النظام الدولي، تداعياتها، وآفاقها المستقبلية المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، سنة 2015.

21. عمر المنذور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 2010.

22. قديري محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، لبنان، سنة 2014.

23. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، أهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2007.

24. محمد الطاهر الهاشمي، المصاريف الإسلامية والتقليدية، الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار المناهل، البحرين، سنة 2010.

25. محمد العاطي وآخرون، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، ط 1، سنة 2010.

26. محمود أحمد محمود الزهيري، البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، دار المغربي للطباعة، مصر، سنة 2006.

27. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، الأردن، سنة 2013.

28. المعتصم بالله الجوارته، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج للإشهار والتوزيع، الأردن، سنة 2009.

29. مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2011.

30. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الاستثمار في ظل العولمة تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، القاهرة مصر، سنة 2006.

31. مها رياض عبد الله، صندوق النقد الدولي، تقدير اقتصادي إسلامي، المعهد العالي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، سنة 2012.

32. نور الدين حامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، سنة 2013.

33. هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للإشهار، الأردن، سنة 2010.

34. ياسر خالد، اقتصاديات التعليم، مركز الكتاب الأكاديمي، دمشق، سوريا، سنة 2010.

35. يلماظ أكبوز، الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والآفاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.

باللغة الفرنسية

36. A , Boughaba, **Analyse et évaluation De projets**, Berti Edition, Paris, 2005.
37. Cyrille mandon, **procédures de choix d'investissement**, principes et application ,Ed de Buech, Bruxelles, 2009.
38. Dumas Andrée, **l'économie mondiale, commerce, monnaie, finance**, Ed de Boeck, 3eme Edition, paris, 2008.
39. Dwight et perkins Steven, **économie du développement**, Ed de Boeck, 3eme Edition, paris, 2008.
40. Gérard bacconnier, **l'Asie en fiches**, Ed Rosny sous-bois Bréal imp, France, 2006.
41. Jean marie breton , **patrimoine, environnement et développement durable**, Ed karthala point apitre, paris, 2010.
42. Laura blood good, **Competitive Conditions for Foreign Direct Investment in India**, Diane publishing amazon, France, 2007.
43. Yves Simon, Delphine lautier, Christophe Morel, **finance internationale**, Ed economica, 10 Edition, paris, 2009.

باللغة الإنجليزية

44. Chunlai Chen, **foreign direct investment in china, location , determinants ,investor differences and economie impact**, Ed Cheltenham Edward Elgar pub, USA, 2011.
45. Galina hale, **cherul long, foreign direct investment in china, winners and losers**, Ed world scientific publishing, USA, 2012.

ثانيا: الدوريات والمجلات المحكمة

باللغة العربية

46. أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة،

مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، الجزائر، سنة 2004.

47. أحمد عباس عبد الله، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية

بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون، العراق، سنة 2012.

48. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على

الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 85، العراق، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة

المستنصرية.

49. بلاسم جميل خلف، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة

الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالكلية، بغداد، سنة

2013.

50. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة

حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012.

51. التمويل والتنمية، مجلة فصلية لصندوق النقد الدولي، العدد 52، الرقم 2، سنة 2015.

52. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32،

الكويت، سنة 2004.

53. حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 23، جامعة الكوفة، العراق، سنة 2010
54. دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 29، الموصل العراق، 2007.
55. ریحان شریف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، جامعة بغداد، العراق، سنة 2013.
56. زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2005.
57. زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 17، الجزائر، سنة 2017.
58. سميحة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2011.
59. سهام الدين خيرى، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 29، بغداد، سنة 2012.
60. طلال زغبة، عبد الحميد برحومة، الأشكال الجديدة للتدفقات الاستثمار الأجنبي غير قائم على المساهمة في رأس المال وأثرها على تنمية اقتصادية في دول النامية، جامعة ميله، العدد 11 مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، سنة 2014.

61. عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2012، ص ص 43-47.
62. عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، العدد 11، سنة 2011.
63. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية سنة 2013 .
64. غانية نذير، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مجال التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 11، الجزائر، سنة 2016.
65. كمال عبد حامد آل زيارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنافع والمساوئ، مجلة أهل البيت، العدد 7، جامعة أهل البيت، كربلاء العراق، سنة 2009.
66. لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، بومرداس، العدد الرابع، ديسمبر، 2008.
67. لوعيل بلال، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت لبنان، العدد 69، سنة 2015.
68. مجلة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، سلسلة الاونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لغرض التنمية، جنيف، 2008.
69. محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الأول، سنة 2002.

70. محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو

الاقتصادي في الجزائر، المجلة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، جوان 2015.

71. مسعودي رشيدة، العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل

التنمية الشاملة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 6 سنة

2015 .

72. مفيدة خالد الزقوزي، التنمية مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس، مجلة الجامعة

المغربية، دورية تصدر كل ستة أشهر عن الجامعة المغربية التابعة للاتحاد المغرب العربي،

طرابلس ليبيا، 2009.

73. مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، دورية تصدرها المؤسسة

العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016.

74. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الاستشارة في ظل العولمة تطوير الإدارة العربية لجذب

استثمار، دورية تصدرها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، سنة 2006.

75. موفق أحمد، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة

والاقتصاد، العدد 80، العراق، سنة 2010.

76. نورة بيري، عبود زرقين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس، المغرب: محددات

وآثار، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جوان سنة 2014.

77.نورة بيري، عبود زرقين، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر

وتونس والمغرب خلال الفترة 1996-2012, مجلة رؤى اقتصادية، العدد7، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية، الوادي، الجزائر، سنة 2014.

78.هدروف أحمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على

النمو الاقتصادي في المدى البعيد، حالة الجزائر 1970-2012، المجلة الجزائرية للاقتصاد

والمالية، جامعة يحي فارس المدية، العدد 2، سنة 2014.

79.وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد

السوق، سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، سنة

2012.

80.يوسف ذياب، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين

الإمارات والهند، مجلة دورية لوزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة، قطاع شؤون التجارة

الخارجية، 2014.

باللغة الفرنسية

81. ambassade de France en inde service économiques régionale, Les

investissements directs étrangers entre l'Inde et le reste du monde, 2014.

82. conférence des nations unies sur le commerce et développement, définition

de règles internationale en matière d'investissement, nations unies, new York et geneve,2008.

83. Cristina Jude, Investissement direct étranger, transfert de technologie et

croissance économique en Europe Centrale et Orientale, Magazine

Economies et finances. Université d'Orléans, France, 2012.

84. Slim Driss, **l'attractivité des investissements direct étrangers industriels en Tunisie**, magazine région et développement, n 25,2007.
85. Sophie Chauvin, Françoise Lemoine **‘L’économie indienne : changements structurels et perspectives à long-terme**, magazine CEP, Centre d’études et informations internationale, N° 04, 2005.
86. Thierry pairault, **le rôle des investissements directs entrants et sortants en chine une appréciation**, magazine Région et développement, Le Harmattan, N°31, 2010.
87. Vincent Caupin et Stéphanie Pamies-Sumner, **Les défis de la politique économique indienne, Macroéconomie & développement**, France, septembre 2014.

باللغة الإنجليزية

88. Maria Helena Ambrosio Dias, Joilson Dias, and Johannes Hirat, **Foreign Direct Investment in Brazil:The Effects of Productivity and Aggregate Consumption**, magazine Stock & Forex Trading, volume 3.britain,2014.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

باللغة العربية

89. آمال تخنوتي، بلال ملاخسو، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 نوفمبر 2015.

90.براهيمية أمال، سلايمية ظريفة، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية

الاقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات

والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

بسكرة يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

91.حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق

المستقبلية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية لجامعة

فيلادلفيا، عمان، الأردن، 2007.

92.سعدي فيصل، بن عامر خالد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية

في الدول النامية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء

الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس

يومي 22 و 23 أكتوبر 2007.

93.عبد السلام مخلوفي، عبد العزيز سفيان، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط

الشركات المتعددة الجنسيات، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية

الاجتماعية، جامعة بشار يوم 3 اكتوبر 2011.

94.قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري، الملتقى الوطني

الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط، يومي 8 و 9

أفريل 2002.

95. محمد منير حساني، اعتماد الجزائر القانون الاتفاقي الاستثماري لتشجيع الاستثمار

وتشجيعه، مداخلة في الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر،

جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 نوفمبر 2015.

96. مدياني محمد، تحليل وقياس القدرة التنافسية الدولية مقارنة بين الجزائر، السعودية،

ماليزيا، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس عشر حول الاستدامة وتنافسية الأعمال، جامعة

الزيتونة الأردنية، الأردن، يومي 18 و 20 أبريل 2016.

باللغة الفرنسية

97. Boualem Aliouat ,Yasmina Touaibia, Investissements à l'étranger : les conditions du développement durable et de l'attractivité des partenaires

économiques par la création de valeur, Présentation intervention lors du

Forum international sur les investissements et les compétences performances

direct étrangère cas de certains pays en développement à l'Université de

Boumerdes ,22-23,octobre,2007.

98. Christelle Charlier, Inde, Etude réalisée dans le cadre de la mission

économique conjointe, du 20 au 27 mars 2010.

رابعاً: تقارير الهيئات المحلية والدولية

باللغة العربية

99. إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك CNIS.

100. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم، سنة 2014.

101. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب، سنة 2013.

102. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، الثروة الحقيقية للأمم، سنة 2010.

103. تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، الأونكتاد سنة 2017.
104. تقرير الاستثمار العالمي، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، سنة 2015.
105. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2016.
106. تقرير الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، قانون الاستثمار، سنة 2007.
107. تقرير الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة، مصر، سنة 2012.
108. تقرير البنك الدولي لسنة 2016.
109. تقرير البنك الدولي لسنة 2017.
110. تقرير البنك الوطني القطري QNB، التقرير الاقتصادي عن الهند، الهند رؤية اقتصادية، سنة 2014.
111. تقرير البنك الوطني القطري QNB، التقرير الاقتصادي عن الهند، الهند رؤية اقتصادية، سنة 2016.
112. تقرير التنمية البشرية، التنمية في كل عمل، سنة 2015.
113. تقرير الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الاستثمار في الجزائر، فيفري 2015.
114. تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) سنة 2017.
115. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2013.
116. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2014.
117. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2015.
118. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2016 .

119. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، سنة 2017.
120. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، سنة 2018.
121. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، ملاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2018.
122. تقرير الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) 2016.
123. تقرير صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، سنة 2014.
124. تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2013.
125. تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2016.
126. تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2017.
127. تقرير صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبريل 2017.
128. تقرير صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية، لسنة 2016.
129. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ممارسة الأعمال في عالم أكثر شفافية، سنة 2012.
130. تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التربية من أجل العلم والتنمية المستدامة، اليونسكو، قطاع التربية، مواد للتعليم والتدريب رقم 4، سنة 2012.
131. تقرير مؤشر المعرفة العربي، مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سنة 2015.

باللغة الفرنسية

132. rapport ambassade de France en inde service économique régional, **les investissements directs étrangers entre l'inde et le reste du monde**, juin 2014.
133. rapport cnuced 2016, sur les investissements directs à l'étranger (ide) : malgré une reprise globale, **les investissements vers l'Afrique baissent nettement en 2015**.
134. rapport OCDE, **définition de référence d'OCDE des investissements directs internationaux**, 4 Emme Edition 2008.
135. rapport OCDE, **études économique de l'OCDE : inde** 2011.

باللغة الإنجليزية

136. china economic report, 2017.
137. China outlook report , **A new era, a new paradigm of globalization**, 2018.
138. Foreign Direct Investment (FDI) Statistics - OECD Data, **Analysis and Forecasts**, 2016.
139. Foreign direct investment in India report 2017 .
140. Global innovation index 2016.
141. Global innovation index 2017.
142. Global Investment Trends Monitor report, **global fdi flows slip in 2016, modest recovery expected in 2017** .
143. Imf world economies report .2015.
144. International trade statistics, **world trade organization**, 2015.
145. investment guide to brazil 2017 report .
146. oecd economic surveys India 2017.
147. Report development and globalization facts and figures 2016.
148. Report Doing Business 2015.
149. Report Doing Business 2016.

150. Report Doing Business 2017.
151. Report International Labour Organization ILO, **Multinational enterprises development and decent work** ,2015, p 17.
152. Report PWC, **global top 100 companies by market capitalization**, 2015.
153. Report World Bank 2017.
154. Report world population data sheet 2016.
155. Report world trade organization 2016.
156. Report world trade organization, **World Trade Statistical Review 2017**.
157. Statistics on u.s.affiliates of foreign multinational enterprises for 2016.
158. the FDI report ,**global greenfield investment trends**, 2017.
159. the FDI report, **global greenfield investment trends**, 2016.
160. the Global Competitiveness Index (2015-2016).
161. the Global Competitiveness Index (2016-2017).
162. Unctad handbook of statistics 2015.
163. world devolpment indicators 2016.
164. World economic forum, the global competitiveness report 2016-2017 .
165. World Investment Report, **Transnational Corporation, Agricultural Production and Development** , New York Genève UNCTAD , 2009.
166. World Investment Report, **Transnational Corporation, Agricultural Production and Development** ,New York Genève unctad, 2015.
167. World Investment Report, **Transnational Corporation, Agricultural Production and Development** ,New York Genève unctad, 2016.
168. World Investment Report: Transnational Corporation, **Agricultural Production and Development** ,New York Genève unctad, 2017.

خامسا: القوانين والمراسيم

169. القانون رقم 01-10 المؤرخ في 3 جويلية 2001، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، تاريخ الإصدار 22 أوت 2001.
170. القانون المتمم لقانون 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتضمن تعديل وإتمام قانون الاستثمار 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، تاريخ الإصدار 19 جويلية 2006.
171. القانون رقم 16-14 المؤرخ في 26 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77.
172. القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، تاريخ الإصدار 3 أوت 2016.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

173. [economy of India, https://en.wikipedia.org/wiki/Economy-of-India.](https://en.wikipedia.org/wiki/Economy-of-India)
174. [http://ar.knoema.com/atlas/الهند/topics/.](http://ar.knoema.com/atlas/الهند/topics/)
175. [http://data.albankaldawli.org.](http://data.albankaldawli.org)
176. [http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/foreigninvestment/.](http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/foreigninvestment/)
177. [http://ibznz.com-multinational-corporations-mnacs.](http://ibznz.com-multinational-corporations-mnacs)
178. <http://tfig.itcilo.org/AR/contents/logistic-performance-index.htm>
179. [http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=275659.](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=275659)
180. [http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26.](http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26)
181. [http://www.alukah.net/culture/0/56756 /.](http://www.alukah.net/culture/0/56756/)
182. [http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=178.](http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=178)
183. [http://www.noonpost.org/content/18727.](http://www.noonpost.org/content/18727)
184. [https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators.](https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators)
185. [https://ar.wikipedia.org/wiki .](https://ar.wikipedia.org/wiki)

186. <https://arabic.cnn.com/business/2017/05/04.>
187. <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/294419.html.>
188. <https://sme.alawwalbank.com/ar/business-intelligence/country-profiles/brazil/investing-2.>
189. <https://sme.alawwalbank.com/ar/business-intelligence/country-profiles/india/investing-2.>
190. <https://www.desjardins.com/ressources/pdf/pv151026-f.pdf.>
191. <https://www.sasapost.com/cpi-2016-corruption-perceptions-index.>
192. [www .andi.dz.](http://www.andi.dz.)
193. www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-en-janvier-2017
194. www.droitetenprise.com/ .
195. www.moqatel.com.
196. www.voltairement.org/article.
197. www.ahewar.org/débat/show.art.asp ?aid :160291.